





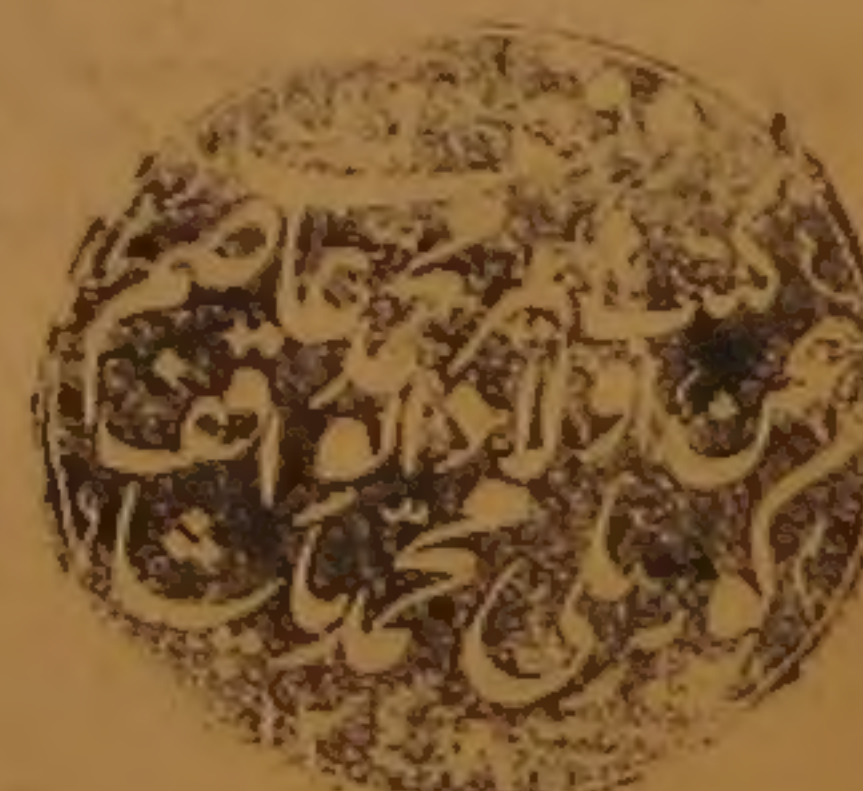
كما القبح من الاخوان في حكم اجهال الدنيا
نفع الله سبجي به الامنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اطلع في سماء الكمال نجوماً وبدوراً • وجعلهم لعدى الطغاة في الحق حراً
قائداً ونفورا • لا يروض عن اتباع الحق منهم الا انجيبا • ولا يتولى عن الاقبا
لا يسمته افكارهم الا المتعصبين للاذكياء • وصلى الله على سيدنا محمد الذي جارى به
البيضاء • التي نور الله بها الوجود سما وارضاً • وعلى اله المؤثرين لمقاله بالاراي
والمتجاسين من التعصب فيما اذاه من ماء بنظر سيد • هو كالجسم الثاقب
وعلى امي به ذوى السيرة السنية والطريقة المرضية حسن الطوية • ولعبه
فان احضر المشرق بالناجحة والتقصير تقن نظره بهذا المؤلف الجليل ان
الدليل والبرهان • فرائده فريد السلوب والاحكام • لما فيه التكلم بما اراه الله
والعجب عن غير الانفس • لما ايدى بالدليل المعقول والمنقول • واحدى عبيد من التعبد على
الفروع والاصول • حفظ الله لك مؤلفه على تمر الزمان • وصلى الله على من سلم على سنده
سيدنا • وعلى اله اوصى به السلف من الانط • كتبه الحقير

ابراهيم بن منصور القتال عفا الله عنهما
في دار المال مخطوطة

وادم نفعه في الحس والعلم آمين ورحم الله
الجميع في كل وقت وحين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل استعمال دخان التبن نافعا بتخفيفه للرطوبات الزائدة في الاجسام ومجلا
لما تكاثف في الصدر من لزوجة البلغم ومنهضاً عن المعدة ثقل الطعام وطارد للرياح المحتبسة
في العروق وله تقوية الطبيعة وتنقية البخار الصاعد الى الدماغ وحدة الافهام وكم له من منافع
اخرى نعرفها المحبون له لانهم اعلم به من غيرهم من الانام لاسيما وقد تأيدت تجربتهم بما في كتب
الاطباء من التصريح بنفعه من السموم خصوصاً سم العقرب شراباً وضاداً وان دخانه كهيومن
غير المحترام كما سيتلى عليك في هذه الصحيفة من الكلام سبحانه من اله اظهر فساد قول من نسب
اليه المضرة في البدن او العقل بعدم وجود شيء من ذلك في احد من المستعملين له على مدى الاوقات
ونطاقه الشهور والاعوام حتى لم نسمع في عمرنا اصلاً ان فلاناً مرض من شرب التبن او انه مات
منه او زال عقله في يوم من الايام ومتى حصل شيء من ذلك لاحد كان ضرره خاصاً به دون غيره فهو
عليه حرام وانما في استعماله النشاط والسهر وروا الكسل لمن اعتاد عليه ولم يزل يراه يسمع فيه الملام
واللهو فيه ولا لعب المحصود الاستعانة به في قابلية معاطية الاعمال على الوجه التام خصوصاً وهو
في حالة استعماله يشغل اللسان عن مثل الغيبة والكذب ويحس اليد عن تناول الاثام والفسادة
والسلام على سيدنا محمد المنزل عليه واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم بلا جعل طاعة
مستقلة لا ولى الامر حيث لم يقل واطيعوا ولى الامر لتقيد طاعتهم بالمصلحة لنا من عدم عصمتهم
كما قرع علماء الاسلام ولى مصلحة في ترك ما فسد نفعه وكذبت دعوى مضرة بين الخاص والعام
فالله عز وجل لا يجرده التشوي وهو النفس والتحكم بالراى العقل لا يقتضى وجوب الاحترام وليست
مرارته وزخوته رايحة خبثاً لا يستحلها اهل اليسار والرفاهية له وهم المعبرون دون اهل الغلظة
كما سياتى في تحقيق هذا المقام ورضوان الله تعالى عن جميع الآل والاصحاب السادة الائمة الابرار
الذين تأتم العفة بدخان شرفهم الفايح في الاقطار كانه علم في راسه ناراً **اما بعد** فيقول
العبد الفقير والعاجز الحقير عبد الغنى بن اسماعيل بن النابلسي الحنفى عامله الله تعالى بلطفه الخفى
هذه رسالة مختصرة اكثر الاخوان في طلبها منى وطال الترحى لها عندهم واتسع بساط التمنى ووالله
الذى لا اله الا هو ما حملنى على تصنيفها محبتي لاستعمال الدخان ولا تعصبى بالمخالفة فيه مع احد من
اهل الزمان وانما بعثنى على ذلك قصد الانصاف في البيان والمحافظة على احكام الشريعة المطهرة
حتى لا يدخلها شيء من الزيادة والنقصان والانصاف لحكم الاباحة ان يزول عن هذا النبات المحض
بغير ادلة شرعية ولا نصوص بل بمجرد القياسات العقلية والتوهمات النفسانية فانه الاباحة يجب
المحافظة عليها في كل ما هو موصوف بها من غير تغيير كما يجب المحافظة على الغرض والحرام والمندوب

والمكروه

والمكروه في كل قليل من الاعمال وكثير لانها احكام الشريعة الخمسة التي يجب على كل احد ان
يسوس عملها بنفسه ولا يضر الا التعصب والميل بالهوى والاعمال بالنيات والحل
امر ما نوى وما يوجب الخطا في الجواب ويقتضى الانحراف بالانسان عن منهج الصواب
الاتقيد الا فاضل بعضهم لبعض في استنباط هذا النبات المعلوم ونسبة الضرر اليه بلا
تجربة له المرة بعد المرة حتى يقع التحقيق بانه ممدوح او ممدوم فان كثرة العقلاء في كل زمان
ومكان ممن ظهر هذا الدخان مما بين علماء وجهاله ونساء ورجال وعبيد وحرار وكبار
وصغار لا يتصور اصلاً ان يحرموا على استعمال شيء مضر بابدانهم ومفسد لعقولهم ومفتر
لغواهم عن تعبد منهم واصرار واشتغال به في غالب اوقات الليل والنهار من غير مبالاة
منهم بتشديد الحكام عليهم وردع الرعاظ لهم والمبالغة عليهم في الانكار وكيف يجهله هؤلاء
حتى يعلمهم برصه من لم يفرق بين ريح ريح الجيفة والعذرة كما قال بعض المحرمين له من
اهل الافكار الخاكئين زعماءهم بانه بمنزلة السم في المضرة لكل ومثل الحرمة بل فوقها في الاسكار
وكم لهم في ذمه والتغيير منه والتبجح له من منام فاسد ودليل عقل كاسد وفهم ركيك في
الاية والحديث وقياس وهي بالحكم عليه انه حبيث وكم صحوا في تحريمه حديثاً موضوعاً
وضعفوا في افادته اباحته حديثاً صحيحاً مرفوعاً وامره امر قليل وحكم اباحته ظاهر عند كل
منصف بحيث لا يحتاج الى دليل فلا يساوى صرف الهمة اليه بالنسبة الى ما سواه من كل حرام قطعي
اكتب الناس عليه فإى مجلس ينفصل واصله ويتفرق ذووه واهله ولا يوجد فيه غيبة
ذميمة او سمعة او رياء او تكبر او عجب او حسد او غيبة او حقداً وبغض او اذية او احتقار
او قدح او شتم او ظن سوء او طلب الغلبة بغير الحق والانتصار او غل او غش او مباهاة
او جود او عدوان او تجبر او بطر او غضب وحدة في باطل او حب زلل الاقران ثم هذا
كله واكثر منه مسكوت عنه في ذلك المجلس لا يكاد يراه علماء الزمان وصلحاء الوقت والاولاد
ولا تراهم يجردون في ذلك المجلس محرماً انكاره من اهم المهمات ومخالفة الشريعة واضحا لو
اقر واعليه ارتكبوا اقبح السيئات غير شرب الدخان من احد في ذلك المجلس المذكور
وينرون النوبة منه من اعظم الاجور وهذه حالة لا تليق بمن يزعم انه من اهل العناية والتقى
وانما الوصف الحسن والسيرة الطاهرة في تشديد الانكار على ما يقع في المجالس من نحو
ما ذكرناه من المناكر القطعية الظاهرة وترك العباد تترج نفوسهم بما اباح الله تعالى لهم
من استعمال هذا النبات المعلوم بلا تحرج عليهم في معاطاة ذلك على وجه العزم ولقد
كشفت في رسالتى هذه عن حكم اباحة التبن لكل انسان وقررت الاجاث الخبيثة لا زالة

معد كلف
بجمله

الشكوك والوسوسة فيه من قلب كل ذي انصاف واذعان وبالله المستعان وقد اشتملت هذه
الرسالة على سبعة فصول يحصل بها المعصود ان شاء الله تعالى اكمل حصول
الفصل الاول في بيان سبب اختلاف الناس في حكم بعض الاشياء المباحة وسبب
اختلاف الفتاوى من العلماء في حل شرب التتن وحرمة **الفصل الثاني** في ابتداء
استعمال هذا النبات المحض من المعروف بالتتن واصل كيفية شربه على هذا الوجه المحض
وذكر اول حدوده بالبلاد الشامية وغيرها وبيان اسمائه واسماء الالة **الفصل الثالث**
في بيان اصل الدخان المطلق ومعرفة كيفية تولده وذكر منافعه ومضاره
الفصل الرابع في بيان هذا النبات المحض المسمى بالتتن وذكر دخانه ومنا
الفصل الخامس في بيان الادلة الفاسدة التي استدل بها من حرم استعمال التتن
الفصل السادس في ملخص ما يقال من النسخح باباحة شرب الدخان بعد انتفاء
الحرمة عنه والكراهة التحريمية والتنزيهية وخلاف الاول **الفصل السابع**
فيما وجدناه في حق شرب التتن للمتأخرين من الابيات الشعرية والتغزلات الادبية وما لنا
في ذلك على هذا المثال تحمي لما قصدناه من تحريرا لمقال وسميتها الصلح بين الاحوان
في حكم اباحة الدخان واسأل الله تعالى ان يوضح مقاصدها لكل سهل الطبيعة ذلول
ويجرح قوايدها عن كل معاند غليظ الجيلة فظ جهول فانه نعم المولى ونعم النصير
وهو على كل شيء قدير **الفصل الاول** في بيان سبب اختلاف الناس في حكم
بعض الاشياء المباحة وسبب اختلاف الفتاوى من العلماء في حل شرب التتن وحرمة
اعلم ان المباح حكم من احكام الله تعالى لا يثاب المكلف بفعله ولا يعاقب ولا يعاتب على
تركه وحكمة مشروعية ترويح النفوس المكلفة من مشقة القيام بتلك الاحكام الاربعة
الباقية التي هي الغرض والمندوب فعلا والحرام والمكروه تركا والمباح قابل ان يصير
طاعة بالنية الحسنة كالاكل مقدار الشبع ليتقوى به على طاعة الله تعالى وان يصير
معصية بالنية القبيحة كلبس الثياب الفاخرة لاجل التكبر على الغير واغراض الناس
ومقاصدهم كثيرة لا تحصى فمن الناس من ينظر الى شيء من المباحات ويجزئ باقتنائه بالنية
القبيحة من فاعله فيحكم بكونه معصية ومنهم من ينظر اليه نافيا عنه الاقتران بتلك
النية القبيحة من فاعله فيبقيه مباحا ويبقى عنه كونه معصية وكذلك المباح ايضا
قابل ان يصير طاعة بسبب ما يترتب عليه من الطاعة من غير اشتراط نية تلك الطاعة
كبنيان المنارة للمسجد مباح في الاصل ثم صار طاعة لما يترتب عليه من زيادة الاعلام باوقاف

الصلوات وانتشار دعوة المودة بين وقابل ان يصير معصية بسبب ما يترتب عليه من المعصية
وان لم تكن مقصودة فيه كالمشي والوقوف لمن صاف عليه وقت الصلاة وهو لم يصل فان كل
واحد منها يصير حراما مع انه مباح في نفسه بسبب ما يترتب عليه من اخراج الصلاة عن وقتها
اذا اقررتك هذا **فاعلم** ان كل مباح قابل للحكم عليه بانه معصية بنية من النيات الفاسدة
يحكم بوجودها فيه من يريد ان يحكم بكونه معصية وكذلك باعتبار ما يترتب عليه من المفاسد
عند من يحكم بكونه معصية فانه يحزم بذلك الامر المترتب عليه لا محالة فيفتى بحرمة ومن لم
ينظر الى وجود تلك النية الفاسدة وترتب ذلك الامر الفاسد عليه واعتبر المباح في نفسه حكم
باباحته وجعل تلك النية وذلك الامر مفقودين منه لعدم التحقق بهما فيفتى بالاباحة
فيكون الخلاف بين المفتي الاول والمفتي الثاني باعتبار انشأت تلك النية وذلك الامر ونفيهما
عن ذلك المباح فيرجع الخلاف في الحقيقة الى الجزم بوجود تلك النية وذلك الامر وعدم الجزم
بوجودها والاتفاق على الاباحة في نفس ذلك المباح فمن تعصب لوجود تلك النية وذلك الامر
افتي بالحرمة في ذلك المباح ومن لم يتعصب لذلك افتي بالاباحة ومن المعلوم ان النيات الفاسدة
وغيرها امور باطنية لا ينبغي الحكم والجزم بوجودها في الناس وكذلك ما يترتب من المفاسد
امور غير لازمة الترتب اذ لا يعلم احد ما في قضا الله تعالى وقدره من ترتب تلك المفاسد او عدم
ترتبها فلا ينبغي القطع بها في الناس اصلا وانما الاطلاق في الامور المباحة اولى كما قال تعالى
واكلوا واشربوا قايحا والاكل والشرب ولم يقيد ذلك بكونه مالم ينوي التقوى بذلك على معصية
او كون ذلك يوصل الى لاكل فوق الشبع لان تلك النية وذلك الامر المترتب معروفا فان من
مكان اخر في العلم الشرعي وانما حراما وانما كان المباح مؤديا الى واحد منها صار يسمى حراما
ولا حاجة الى التنبيه على ذلك والمباح المذكور الذي يقع فيه الخلاف والنزاع انواع كثيرة حدثت
في الزمان الماضي وانتهى كلام الناس فيها من المحرمين ومن المباحين وروى ما حدث نظيرها في
الازمنة المستقبلية ايضا فذكر حكما عاما يدل على فضايا كثيرة فمن جملة ما حدث في الزمان
الماضي شرب القهوة المنخدة من البن قال الشيخ الامام العلامة الشهاب احمد بن موسى بن
عبد الغفار المالكى رحمه الله تعالى نزيل الحرمين الشريفين في رسالة التي صنفها في القهوة في قابل
بحرمتها مفرط في ذمها والتشجيع على شربها ومن قابل بحملها وانها الشراب الطهور المبارك على
اربابها وقد كثر فيها من الجاهلين التصانيف والفتاوى ونقل عن بعض القائلين بحرمتها
انه بالغ في التشديد في ذلك حتى ادعى انها من الخمر المسكر بل اشد منه حرمة لزيادتها عليه بالاضرار
بالعقل والبدن الى غير ذلك من الدعاوى وقد وقع بسبب ذلك من الفتن بمكة المشرفة ومصر

القاهرة ما أدى الى تقرير باعتبارها بالضرب وغيره وكسر او اتيها المحترمة الطاهرة وايزاء
بعض من يشربها رجاء مصلحة تعود عليه اما في الحياة الدنيا او الدار الآخرة بل القصاصات
من المجانين هيجت جنود الشياطين وانارت حظوظ النفوس وحملت قوما على
الاغراق في دم اهلها حتى زعموا انهم يحشرون وجوههم اسود من قعود او اتيها بل يشربونهم
وان كانوا موافقين ومن اهل الحرمين بالمجوس وكثر بسيمها بين قوم النفاطع والتدابير بين
اخرين الرياء الخالص بل المزوج بالايثار الغرس انتهى ما قاله رحمه الله تعالى ولعمري فان
مثل هذا الامر وقع في شرب التن في الزمان الماضي بقي اثره في هذا الزمان ايضا فمن العلماء
من قال باباحته ومنهم من قال بحرمة ومنهم من توقف في الحرمة والحل ومنهم من قال باستحبابه
لانه يقوى على الطاعة وقيام الليل ومن قال باباحته فقد ذكر منافعها وبين ما فيه من الخواص
ومن قال بحرمة فقد افترط في ذمه والتشنيع على شاربها وكثرة الفتاوى فيه والمصنفات من
المجانين حتى نقل عن بعض من حكم بحرمة انه قال بان حرمة المبلغ من حرمة الخمر وان تعاطيه فسق
بل كفر لانه غالبا يكون مع استهلاله وسمعت عن بعض علماء الاروam انه حكم بتجاسسته وبفساد صلاة
شاربه وان راحته في الثوب والبدن لا يعنى عنها وان شق زوالها بخلاف راحته التجاسة اذا شق زوالها
لنقد شربه من غير ضرورة وهذه مبالغة شنيعة وتحكم لا دليل عليه في احكام الشريعة وقد وقع
بسبب ذلك من الفتن في غالب البلاد ما أدى الى قتل شاربيه والتشيل بهم والتعزير بالبلغ لمن
يبيعه وقصد الثواب والاجر من الله تعالى بفعل ذلك والتقرب اليه تعالى بأذية المسلمين المستعجلين
له وانتهاك حرمتهم والطعن في دينهم وقذف اعراضهم واتلاف اشيا كثيرة من احوال التن وتكثير
القصاصات والغلابين واصاعة اموال الناس الطاهرة المحترمة شرعا حتى وصل قوم في دم اهل
الوان زعموا ان شاربه يحشر في يوم القيامة مثل شارب الخمر اسود الوجه وغلبوا التن في قومه
وهو يلتهب ناراً وان قبره يصير عليه ناراً وورد في ذلك المنامات المختلفة وكانهم ما قنعوا
بالكذب على الله تعالى في احكام الدنيا حتى كذبوا في احكام القبر والآخرة ايضا وكثر بسبب ذلك التقاطع
بين المسلمين والتدابير والاحوال والافوة الابانة العلى العظيم فانقضى الامر بمعونة الله تعالى وحسن
توقيفه الى قول الحق الصريح المطابق للواقع متجافيا عن طريق التعصب الذي يفر قلب كل ذي قلب
وتحجج كل سامع فافضحت ما هو الصواب عندي من ان الحق الذي لا مزية فيه اطلاق القول باباحة
شرب التن على الكيفية المعهودة لانه لا باحة هي حكمه الاصلى وان عرض له غيرها كما يعرض لسائر
المباحات فلا فرق بينه وبين غيره مما يطلق القول باباحته في خروجه عنها لعارض اد الاحكام عند
الاطلاق انما تنصرف للاصلية لا العارضة لسبب يفرضه الفارض كما هو معلوم من قواعد العلم المعروفة

بين اهلها وكما في لهدا زيادة بيان وانما كثرت المنازعة في شرب التن واختلفت الفتاوى وطالت
النصبة مع انها قصيرة لكثرة التعصبات والخروج عن قواعد اداب البحث والافلو بحث فيها على قواعد
العلم بالانصاف وذلك بان حررا ولا محل النزاع المحتاج الى الكلام فيه في المسئلة ثم بحث فيه واستقنى
العلماء عنه بعد الاتفاق عليه لا تنفع الحق باوجز كلام واخصر وظهر وجه كل قول ان وقع الخلاف بين
واستغنى عما سوت به او راف كثيرة مما لا طائل تحته ولكن الباحثون فيه عدلوا عن ذلك الى ما لا
فايدة فيه مطلقا ولا يظهر له شيئا اصلا كما يظهر باو في كامل المن وقف على طريقهم في المسئلة وبيان
ذلك ان رؤس المتعصبين على شرب التن حين شرعوا في الانكار على اهلها ادعوا اولا
شرب التن لا تنفع فيه اصلا وانه مضر بالبدن وبالعقل ومفتر للقرى ومودى الى حصول
امراض كثيرة وهو من جملة الجنائث وشجرة خبيثة وفي شربه اسراف وتبذير واصاعة
مال وفيه لعب ولهو وصدر عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وهو بدعة قبيحة وجعلوا انصافه
بذلك كله كانه محقق مسلم ليس محل نزاع مطلقا وانما محله حكم الشرع من الحل او الحرمة مع
انصاف بهذه الاوصاف المذكورة ثم نقلوا في خصوصه احاديث من صوعة لا اصل لها باجماع
المحدثين اذ لم يوجد لها اصل في كتب الحديث المعروفة ولا لفظها يحتمل ان يكون كلام نبى ولا
عليها رونق كلام النبوة ولا شك انهم هم الواضعون لها والله اعلم بذلك ثم اخرجوا على ذلك ملوك
الزمان وحكامه وتعصب بعضهم مع بعض وكتبوا المراسيم السلطانية على وفق ما قالوا وارسلوا
اسئلة الى العلماء وصفوا فيها شرب التن بتلك الصفات المذكورة او بعضها وطلبوا الكتابة على
ذلك من العلماء فلم يسع احدا من العلماء قبل ظهور حقيقة هذا النبات المسمى بالتن لهم والنشر
منافعه وانكشاف جليلة الامر فيه وقبل معرفتهم به بالتجربة منهم ومن غيرهم من الثقات وغير
الافتاء بالحرمة وكانوا اذ ذاك معزورين لعدم معرفتهم به في نفس الامر فلم يكتبوا الا على حسب
ما رفع اليهم من الصفات والعهدة في صحتها وعدم صحتها على السائل والفتاوى من العلماء على
مقدار نصوص السائلين وكل من تعصب لغيره من شئ من المباحات او رد له من الاوصاف ما يقتضيه
التحريم وجزم بوجودها فيه وسال العلماء عنه وهو موصوف بتلك الاوصاف فلا يفتيه احدا الا
بالحرمة بناء على اوصافه تلك وما شوبتها وعدم ثبوتها فهو امر راجع الى المطالبة السائل
بذلك لا المطالبة المفتى والله در الشاع حيث قال

في ذرف القول تن بين لباطله . والحق قد يعتريه سوء تعبيري .
تقول هذا مجاج النحل عمدته . وان ذممت فقل في الزنا بيري .
مدحا وذا ما غيرت من صفة . سحر البيان يرى الظلماء كالنور .

وقد هما بعض الشعراء الشمس وهما القمر وهما الورد وذكر لها اوصافا قبيحة كل من سمعها منه
ربما وافقه على هجره لذلك لم يعرف اوصاف ذلك الحسنة وقد وجدت كتابا مستقلا يشتمل
على مدح النبي وذمه بذكر الاوصاف الحسنة لذلك الشيء والاوصاف القبيحة له بحيث ان كل من
راى تلك الاوصاف القبيحة حكم بفتح ذلك الشيء وهذا كله من نوع الاقتدار في الشعر واما في غيره
فهو من جهة التعصب المذموم واهمال المتابعة الشرعية وعدم الوقوف عند حدود الله تعالى
في الامر والنهي وروي ابو ثعلبة الخشني جرحه بن ناسر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال ان الله فرض في ايض فلا تضيعوها وحدود فلا تعتدوها وحرم اشياء فلا
تنتهكوها وسكت عن اشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها حديث حسن رواه الدارقطني
 وغير ذكره النوري في الاربعين اذا قاملت بعين الانصاف وجدت جميع المباحات لا تخلو عن مضرة
 في بعض الامور وفي بعض الاوقات وقد تستحبها الطباع في بعض الاوقات او في جميع الاوقات
 بالنظر الى بعض الناس وقد يظهر ان فيها اسرافا وتبذيرا واضاعة مال بالنسبة الى من لم يعتد عليها
 لكن اعتاد على اكل خبز الشعير والذرة مثلا يجد مداومة اكل لب الحنطة مجونا بالسمن اسرافا
 وتبذيرا واضاعة مال لان خبز الشعير والذرة يكفى في دفع الجوع ولا يعذر اصلا من اعتاد على
 اكل خبز الحنطة بحيث يتضرر بعد وله عنه الى خبز الشعير والذرة وهكذا الامر في كثير من المباحات
 فيحكم بالحرمة في ذلك المباح بعد جرمه بوجود الاوصاف المقتضية للحرمة فيه وهذا امر شنيع في الدين
 وفساد في الارض وتقريب بين المؤمنين فينبغي لكل طالب للحق البحث عما افنى فيه العلماء بالتحريم
 من المباحات لما اذا كان حراما فلعل ذلك بسبب اوصاف تفسد بها السائل على العلماء فاوقعهم
 في الفتوى بالتحريم وهم لا يعلمون جليلة الامور لان التعصب كثير خصوصا في هذا الزمان ولقد سئل
 الامام مالك رضي الله عنه مرة عن خنزير البحر فقال هو حرام ثم سئل مرة اخرى فقيل له في البحر
 حيوان يشبه الخنزير فقال هو حلال فقيل له قلت في المرة الاولى انه حرام فقال لانكم سميتوه خنزيرا
 والخنزير حرام فكان جوابه في المرتين على مقدار سوال السائل ولا يلزم الاستكشاف عن ذلك
 بل يلزم السائل ان يصدق في السؤال وذكر في مناقب الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه قال
 ابو حنيفة كنا ناتي حماد بن ابي سليمان فلا نتصرف من عنده الا بغاية فجينا يوما فلم نستفد منه شيئا
 الا انه قال اذا وردت عليك مسألة معطلة فاجعلها سوالا على صاحبها وجعل جوابها منها فحفظت
 ذلك فلما كان بعد مدة جاءك ربيع الحاجب فقال يا ابا حنيفة ان امير المؤمنين يدعوا الرجل منا فيأمره
 بضرب عنق رجل لا يدري ما هو ايسعه ان يطيعه وذكر ابو حنيفة قوله حماد فقال امير المؤمنين
 يا امر بالحق او بالباطل قال بالحق قال اذا امرك بالحق فاطعه ولا تسال عنه انتهى فاجوبة المنين

على مقدار اسئلة السائلين والمسؤل عنه بحاله اذا دخل الذين في اصل السؤال عنه ثم انه بعد
 ان انتشر شرب التن في مشارق الارض ومغاربها واستعمله غالب الناس انكشف للغالب
 جليلة الامر وعرفه من لم يكن يعرفه وانضحت اوصافه الصادقة التي خلقه الله تعالى موصوفا
 بها على سبيل القطع عند اكثر الناس وزال ما كانت تنسوس به المتعصبون المحرم من كونه مضرا
 بالبدن وبالعقل ومفتر القوي وغير ذلك من الاوصاف الكاذبة التي لم يخلقها الله تعالى له على
 سبيل القطع في حق العموم وان وجد بعضها في حق بعض الامم والطباع كما يوجد ذلك
 في جميع المباحات في حق بعض الامم والطباع او في بعض الاوقات ولا يقتضي تحريما لذلك
 المباح ثم كتب بعض المتعصبين على حرمة شرب التن اسئلة بعد ذلك ايضا ووصف شرب
 التن فيها بما يقتضي التحريم من تلك الاوصاف او غيرها ورفعها لمن بعد تلك الطبقة الاولى
 من العلماء فكان منهم من صمم على التحريم اما لمجرد تقليده لفتوى من سبقه من غير نظر في الواقع
 واما لان حال شرب التن استمر معطى عليه وان اشتهر اشتهار الشمس فقلنا السؤال ايضا وما فيه
 من الاوصاف المقتضية للحرمة جاز ما بذلك كانه امر محقق لا شبهة فيه واما لانه كان ممن تورط
 اولا في القرد بالحرمة وبالغ في التشنيع على شارب ذلك حتى عرف به ثم صعب عليه الرجوع عنه
 بعد وضوح الحق واما الغير ذلك من الاغراض الصحيحة او الفاسدة والله اعلم بسراير عباده
 فافق بعض اهل الطبقة الثانية بالتحريم ايضا وافق بعضهم ايضا بالاباحة لوضوح الامر عندهم
 وعدم المعاندة ولا يمكن ان نذكر جميع ما افق به القائلون بالتحريم والقائلون بالتحليل لكثرة
 وطالة الكلام في رسائل عديدة بالتحريم والتحليل واما تشير هذا الى بنية يسيرة من اقوال
 الحاكمين بالتحليل من العلماء ليكون عنوانا لما نحن بصدده من بيان الاباحة فمن قال باباحته
 من علماء الحنفية المصريين علامة زمانه ونادرة وقته وانه شيخ والذي رحمه الله تعالى
 الشيخ احمد الشوبري تلميذ الشيخ عمر بن نجيم مؤلف النهر القابق على كثير الدقايق اخي
 صاحب البحر الرائق على كثير الدقايق ومن اطلعنا على فتواه من علماء الاسراء والعلامة بهائي
 افندي رحمه الله تعالى فانه سئل في فتاواه التركية عن حلف بالطلاق الثلاث ان شرب
 التن ليس بحلال فافق بوقوع الطلاق وقال انه لا شبهة في حله ومن علماء الشام المتأخرين
 الشيخ الوالد رحمه الله تعالى مؤلف كتاب الاحكام شرح درر الحكم فانه كان يقر على ذلك
 ويشرب بحضرة ولا يهني عنه وان كان هو لم يشربه اصلا ولم يتعرض للنهي عنه في كتاب
 الصوم من شرحه واما قال عند قوله صاحب الدرر فيما لا يفسد الصوم او دخل حلقة غبار
 او دخان ولو كان ذاكر للصوم ويؤخذ من ذلك الفساد بشرب التبغ المعروف الان بالتن لما

فيه من الادخال وامكان الاحتراز انتهى كلامه ومن ادرك كتابهم من علماء الحنفية جماعات كثيرة
 قائلون بالاباحة في شرب التنق ومستعملون له ايضا في بلادنا دمشق الشام وفي غيرها يطرد الكلام
 بذكرهم وانما مرادنا الاختصاص وانما من علماء الشافعية المصريين وغيرهم فخلق كثيرا ايضا منهم العلامة
 ابن قاسم العبادي قال في حاشيته على شرح المنهاج ويجب على الزوج شراء نحو القهوة لزوجه
 ان اعتادت ذلك فقال الشيخ على الشبرا ملسي المصري رحمه الله تعالى عند تقريره لهذا المحل
 والذي ادين الله تعالى به انه ليس نحو القهوة الا الدخان ذكر لي ذلك عنه بعض العلماء الشافعيين
 وذكر الشيخ على الحلبي رحمه الله تعالى صاحب السيرة النبوية في حاشيته على شرح المنهاج قال ويجب
 على الزوج شراء الدخان لزوجه ان اعتادت ذلك وفي ذلك الفتوى الطويلة المفصلة الصريحة في
 الاباحة ومن تواتر عنه القول بالاباحة لمن لا يضر بدنه علامة عصر الشيخ نور الدين الزيادي
 اخبر عنه الثقة من تلامذته ومنهم الشيخ علي الاجموري حتى انه الف في حله مولغا حافلا
 ومستمع الاستاذ الشيخ محمد المشهور بالشيخ سلطان وكان يشتره لزوجه وبناته ومنهم الشيخ
 وفا العرشي الحلبي رحمه الله تعالى والف في ذلك مولغا حافلا وغيرهم ايضا من اعيان العلماء
 المتأخرين ومن عاصريهم قائلون بالاباحة ايضا ومن علماء الحنابلة علامة زمانه الشيخ مرع حم
 الله تعالى قال في كتابه غاية المشتهى ويحج حل شرب دخان وقد راينا من علماء المالكية من يقول
 بالاباحة ايضا ولو استقصينا كلام هؤلاء الاجلة الذي قالوه في فتاواهم ورسائلهم في حل شرب
 التنق لطال المقال واتسع المجال ولا فائدة في ابراده وتسويد الاوراق بشرحه وبيان ما علمته ولا
 هما ذكرناه لك ان فتاوى العلماء وافقوا لهم في التحريم وفي التحليل ايضا مبنية على الاوصاف التي تذكر
 لشرب التنق فان ذكرت في السؤال اوصاف فيجوز كان الجواب التحريم لا غير وان ذكرت اوصاف
 حسنة كان الجواب الاباحة لا غير فلا كبير امر في سماع الاجوبة المبنية على ذلك لانها لا ترفع الخلاف
 ولا تقطع النزاع بين الفريقين بل ربما تثير عسك كل من الفريقين القائلين بالتحريم والقائلين
 بالتحليل بما كتب لهم العلماء في ذلك ويطلق المحرم ان العلماء افتوا بجرمة شرب التنق ويشنع على
 شربه ويرميهم بالفسق لتعاطيهم المسكر المنفسد للعقل المضرب بالبدن ويفرغ في التشنيع عليهم جهده
 ويطلق المباح ايضا ان العلماء افتوا بحل شرب التنق ويشنع على من قال بجرمته وينسبوا اليه الكذب
 والبهاق والتدليس على العلماء في السؤال والكذب عليهم والى تحريم ما احل الله تعالى ويطرد
 النزاع وينتشر الشر وتبقى الاحقاد في القلوب والتقاطع والتدابير ومن نظره في كثرة التصانيف
 من الجانبين راها مشتملة على التعصبات الظاهرة والتمسك بالحق الباردة الظاهرة الفساد جدا
 واذا تأملها بعين الانصاف لا يظفر منها بالمقصود بل لا يحصل له منها فائدة جديدة مطلقا

قلت وله ايضا في اباحة
 ذلك رسالة مستقلة

لانه

لانه يرى العلماء من الجانبين متفقين في المعنى وليس بين فتاواهم اختلاف اصلا لان اجوبتهم
 انما بنيت على الصفات المفروضة في الاسيلة وهي مختلفة كما علمت فلم تتوارد الاجوبة على محل
 واحد فابن محل النزاع واين العائدة الجديدة التي حصلت لمن سمع الفتوى بما هو كالمعلم بل
 معلوم جزئيا من الدين بالضرورة من حرمة المسكر الضار بالعقل والبدن الى اخر تلك الصفات وكل
 النافع الخالي من ذلك فهل سلوك هذه الطريقة الامن محض المغالطات وفراط التعصبات والمخارج
 بالكلية عن قواعد العلم وتعمري لولا ان الامور الحادثة كسب التنق ونحوه بمظنة ان يخفى حكمه
 وان كان واضحا جدا على بعض جهال العوام فيحتاجون الى السؤال عنه والى بيان الصفات التي يعتد
 عليها في حله وحرمة كان من حق مثل هذه الاسئلة ان لا يكتب عليها ولا يلتفت اليها بوجه من
 الوجوه اصلا لفرط براهتها وحيث ظهر لك مما قررنا ان سلوك هذه الطريقة في المسئلة غير مفيد ظهر
 لك منه ايضا ان المفيد فيها انما هو بيان وصفه او لا في حد ذاته ومعرفة ما يحدث منه في البدن من خير
 او شر وتحرير الكلام في هذا بالطريق المفيد له على وجه الحق وعدم التعصب حتى يبقى الحكم المرتب
 على ذلك الوصف وهو الاباحة واضحا منكشفا صريحا لا يحتاج الى بيان اصلا وذلك لان الوصف هو
 مناط الحكم في المسئلة ففالم يتحرر ويقع الاتفاق عليه لا يظهر الحكم اصلا ولا ينقطع النزاع ابدا وحتى
 الحقيقة ليس محل النزاع الامعرفة صفة فقط لاحكام الشرع بعد معرفة الصفة لتقرره في كتب الفقه
 علمنا وجه بحيث لا يقبل فيه من احد في هذا الوقت زيادة ولا نقصان فقد سكوا في المسئلة عكس
 ما ينبغي ان يسلك فيها فانهم لم يذكروا ذلك عكس ما ينبغي ان ينتج البحث في العلم وحيث كان الحال
 علمنا وصفناه في هذا الفصل الاول فلا بد من بيان الاوصاف التي هي محل النزاع في فصول اخرى
 يتضح المقصود منها وان كان كل مصنف مشتهرا فاسهام الاقوال خصوصا من السنة الجاهات
 وما احسن ما قال بعضهم من صنف كتابا فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس وقال ابو
 عمرو بن العلاء رحمه الله تعالى الانسان في فسحة من عقله وفي سلامة من افواه الناس حتى يصنع
 كتابا او يقول شعرا واحده الماحظ وقال لا يزال المرء في فسحة من عقله ما لم يصنع كتابا فيعرض
 على الناس مكنون جهله ويتصنع به ان اخطأ مبلغ عقله وقيل من صنف كتابا فقد استشرى للمدح
 والذم فان احسن فقد استهدى للمحمد والغيبة وان اساء فقد تعرض للشتم واستغفر في بكل
 لسان ولكن في الله كفاية على كل حال وهو ولي الاحسان والافضل **الفصل الثاني**
 في ابتداء استعمال هذا النبات المحض من المعروف بالتنق واصل كيفية شربه على هذا الوجه
 المحض وذكر اول حدوده بالبلاد الشامية وغيرها وبيان اسمائه واسماء الالة **اعلم**
 ان هذا النبات المحض موجود في الدنيا من قديم الزمان وسالف العصر والاوان كما ان غيره

لا يزال فيه

من بقية النباتات والاعشاب والخشائش موجودة ايضا في الزمان الماضي ولا يعلم ابتداء وجودها في الارض واول ظهورها الا الله تعالى وقد تكلم عليه الاطباء في كتبهم ومصنفاتهم كما سندكره ولكن بغير الاسم المعروف له الان ووصفوه واوضحوا حليته وهيئته فغرفناه بذلك وسالنا عنه الحذاق من الاطباء فذكروا لنا الاسم الذي ذكره الاطباء وقالوا لنا نحن نعرف هذا الاسم له ونستعمله في موضع المنافع المذكورة له فنجده الاثر كما قالوا وذكرنا لك كيفية استعماله ادهان ومعاجين يصطنعونها منه لاحاجة لنا الان الى ذكرها وذكرنا فيها خواصها غير ان استعماله على هذه الكيفية المعروفة من قطعه بالسكين ووضع في قناع الخمار ومص دخانه بقصبة ونحوها بعد وضع النار فوقه هذا هو الامر الحادث المتجدد المخترع لان اصل النبات متولد في الارض جديد في هذه الازمان القريبة وقد حكى ان استعماله على هذه الكيفية المذكورة ليس بامر حادث عن قريب ايضا بل هي كيفية اخترعها الحكماء الماضون الموجودون في زمان النمرود للفرود تطيبا له لما دخلت البعوضة في دماغه فكان لا يسكن الالم الذي يجده منها الا بضرب راسه ولم يزد يضرب راسه الى ان مات فكان اذا مص من هذا الدخان واخرجه من انفه وصعد البخار الى دماغه سكن الالم تلك البعوضة عليه بعض السكون في الجملة ولكن ما لقصاء الله تعالى عليه بالموت على الكفر والعياذ بالله تعالى مرد ولادافع وما صنع ذلك الحكيم له هذا الدواء بهذه الكيفية الالعلمية بخاصية هذا النبات وانه قاطع للسموم بالخا صيته كما ذكر في منافع في كتب الطب على ما سنبينه ولا استرجع ان يكون ذلك اول ما صنع للنمرود وانه يقضي الاستنباح واجبادسة الكفار والتشبه بهم كما قاله بعض المحرمين له بهذا الوجه كما سندكره لان هذا ليس امرا كائنا في الدين ولا التشبه بهم مقصود قال في البحر شرح الكثر في باب ما يفسد الصلاة ثم اعلم ان التشبه باهل الكتاب لا يكره في كل شئ فاننا ناكل ونشرب كما يفعلون انما الحرام هو التشبه فيما كان مذموما وفيما يقصد به التشبه كذا ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير انتهى ارايت بان الاجر اول ما عمل لفرعون حين قال يا هامان اوقدي على الطين ولا يكره البنيان به في المساجد وغيرها ولكن انما يكره بناء القبر به لانه مسته النار وفيه اثرها فيمنع منه نفعا ولا الا في الارض الرخوة وفي التاتر خانية وبعض مشايخنا قالوا انما يكره الاجر اذا اريد الرتبة اما اذا اريد به دفع اذى السباع او شئ اخر لا يكره وفي الجامع الصغير الحسامي وقد رخص اسماعيل الزاهد في الاجر خلف اللبن في اللحد واوصى به انتهى ولم اجد من العلماء من علل الكراهة بكونه اول ما صنع لفرعون ونحو هذا كثير من المأكول والاشربة والملابس والمساكن اول ما صنعت في بلاد الكفار لمكوتهم وغيرهم وقد فعلها اهل الاسلام واقر واعلمها بلاتكبر منكرا ولا طعن طاعن وهذا التثني من ذلك القبيل ان صحت الرواية بكونه اول ما صنع للنمرود كما ذكرنا ويؤيد

هذا

هذا ما اخبرني به بعض الاخوان انه وجد في اساس حايط قديم غليون من حجر على كيفية هذا الغليون الان الذي يشرب فيه التثني وان ذلك كان في طريق الحجاز من جهة الشام في بعض المدن المحروبة التي كانت للاوائل ثم ان هذه الكيفية المذكورة بعد اختفاها من الزمان الماضي حدثت وتجردت باطلاع بعض الاطباء عليها من الكفار في بلاد الفرج لان لهم حذاق في علم الطب ومعرفة خواص الاشياء اكثر مما للمسلمين في ذلك لان علومهم الدينية على قواعد الكفر غير مدونة بل يرجعون فيها الى ما نقلوه رهبانهم من التحليل والتحريم وغير ذلك فهم في غيبة عنه وبهذا السبب كثر اشتغالهم في علوم الارايل كالطب والشجيم والهندسة والمساحة ونحو ذلك فلم يمهارة في سياسة الطبيعة الانسانية واليهام المرجع في معرفة ذلك ان عرفنا صدقهم في شئ من ذلك بقراين الاحوال والخبرة ويقبل قولهم فيه لانه من قبيل المعاملات لا الديانات فاد في شرح الدرر وقيل قوله كافر ولو كان مجوسيا فاد شربت اللحم من مسلم او كتابي فحل او من مجوسي تحرم قال في الكثر ويقبل قوله الكافر في الحل والحرمة وقال الزيلعي هذا سهو لان الحل والحرمة من الديانات ولا يقبل قوله الكافر في الديانات وانما يقبل في المعاملات خاصة للضرورة اقول ليس الساهي صاحب الكثر لان مراده بالحل والحرمة ما يحصل في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمة كما توهم بدليل انه قال في الكافي ويقبل قوله الكافر في الحل والحرمة حتى لو كان له اجير مجوسي فارسله ليشترى له لحما فاشترى فقال اشتريته من يهودي او نصراني او مسلم وسعه الكله وان كان غير ذلك لم يسعه الكله ثم قال واصله ان خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب ومساس الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملات وكونه من اهل الشهادة في الجملة انتهى وعمامة هناك ولا شك ان قول الكفار من الفرج الذين هم اول ما حدث شرب هذا التثني منهم في بلادهم لما وجدوا فيه من المنافع مقبول في ذلك شرعا نظير اجبار المجوسي بانه اشترى اللحم من يهودي او نصراني او مسلم فيحل الكله او من مجوسي ونحوه فلا يعمل كما ذكر وقال الشيخ الباقي الحنفى رحمه الله تعالى في شرحه على مختصر الرقابة فان قال عبد كافر اشترى اللحم من مسلم او كتابي يهودي او نصراني حل الكله وان قال شربته من مجوسي حرم الكله لان الظاهر انه ذبيحة مجوسي انتهى ومن هذا القبيل جواز التطيب بالاطباء الكافرين وقولهم مقبول في حق جواز الاستعمال للدوية الجمهولة وبويد ذلك ما ذكره ابن عطاء الله الاسكندر في كتابه لطايف المنين قال ولقد بلغني عن الشيخ ابو الحسن الشاذلي رضي الله عنه انه استدعى يهوديا كالا ليدأوى بعض من عنده فقال له اليهودي لا استطيع ان اعالج فانه جاء مرسوم من القاهرة ان لا يدأوى احد من الاطباء الا باذن من مشارف الطب بالقاهرة فلما خرج ذلك اليهودي قال الشيخ لحذامه هبوا الة السفر وسافر لوفته الى القاهرة واخذ لهذا

الطبيب اذا وعاود ولم يبت بها ليلة واحدة ثم جاد الى الاسكندرية فارسل الى ذلك الطبيب فاعتذر
له بما اعتذر له به اولافا خرج له الشيخ مكنو بالاذن فاكثر اليهودى العجب من هذا الخلق الكريم انتهى
وكان ابتداء حدوث الاستعمال لهذا التن بالكيفية المخصوصة في ديار الاسلام واهل المائة العاشرة
واول من جلبه الى البلاد الاسلامية النصارى من الجبل المسمى بالانكيسر واول من احدثه بارض المغرب
حكيم يهودى له فيه نظم ونثر ذكر له منافع عديدة ثم جلب الى مصر والحجاز واليمن والهند وغالب
اقطار البلاد الاسلامية وظهر في بلاد السودان في السنة الخامسة بعد الالف في بلاد تنبكت
كذا ذكره الالقائي المالكى رحمه الله تعالى وظهر في بلاد دمشق الشام كان في سنة خمسة عشر بعد
الالف كما ذكره النجم الغزى الشافعى رحمه الله تعالى في شرحه على منظومة ابيه البدرى في الكباير
والصغائر واما اسماء فسمى التن وهو اشهر اسمائه وهى هذا اللفظ في اللغة التركى
والفارسية مطلق الدخان وقد صار الآن علما على هذا النبات بالغلبة التحقيقية ويسمى الدخان
ايضا كما ان المدينة اسم لطيفة بالغلبة وفي الاصل اسم لكل بلدة وتسمى النبع بالناء المنشاة
الفوقية فالباء الموحدة فالعين المعجمة وتسمى التباك بالناء المنشاة الفوقية فالنون فالباء
الموحدة فالكاف قبلها الف وهما اسمان اعجميان ويسمى الطباقي بضم الطاء المهملة وتشديد
الباء الموحدة وهو اسم عربى كما صرح به في كتاب ما لا يسع الطبيب جهله وذكر الالقائي رحمه
الله تعالى في رسالته في ذلك ان منهم من يسميه التابغة ومنهم من يسميه الطابغة ونقل
عن بعض فقهاء السودان انه سئل عن الطباقي فاجاب بما صودته وفي السنة الخامسة بعد الالف
ظهرت اوراق شجرة في بلدة تنبكتس حرسها الله تعالى تسمى طبقا ابتلى الله تعالى بها المسلمين انتهى
وما احسن هذا الجواب من هذا الفقيه رحمه الله تعالى فان الابتلاء كما يكون بالحرام يكون بالحلال
ايضا قال تعالى وبلوناكم بالحسان والسيات وقال وبلوكم بالشر والخير فتنة واما آلات استعماله
فالقصبة وهى القضيب المثقوب المستطيل ومنهم من يجعلها قطعة واحدة ومنهم من يجعلها
قطعا متعددة تدخل في بعضها فتصير قطعة واحدة وقصده بذلك سهولة نقلها عليه وقد
يجعل ذلك من عود الورد او غيره من الاعواد والغليون وهو غير عربى اسم لشيء مثل القمع
من الفخار المشوى وقارة يجعل كبير وقارة يجعل صغيرا وفي بعض البلاد الهندية وجهات
الجم يخلطون التن بالديس ثم يضعونه في الغليون والنار عليه ويحتمه اثناء فيه ماء ليخالط
جفاف الدخان وحرارته رطوبة الماء ويرودته فيكون الاعتدال في طعمه في الفم وقد
يحتاج شارب التن الى حمل الزناد معه والحجر من الصوان والى منكاش من الحديد
ليزيل به ما الصق في الغليون من اثار التن اليابس فيه ويحتاج ايضا الى ملقط صغير من

الحديد يكون معه والى قضيب شريط من الحديد او النحاس ليزيل به ما تكاثف في ثقب القصبة
من اثار الدخان اذا طال المدافى فيه بتلك القصبة والى خرقة تكون معه يسحب بها ذلك القضيب
الشريط من الوسخ ويحتاج ايضا الى كيس من حر او قطن او كتان او نحو ذلك يكون فيه التن
المقطوع صفارا صفارا او الى سفرة من جلد او نحو تجمع التن فيها وهذه الالات كلها انما
يحتاج اليها بعض من شرب التن وبعضهم يكتفى بوجودها مع غيره وبعضهم يكتفى بعود
من الارض يبدل المنكاش وقضيب الشريط وللتناس في ذلك عادات وحالات لا يحصى **واعلم**
انه يجوز ان يقال شرب التن ويقال استعمال التن ويقال مص التن والاستعمال اعم
واما الشرب فقد قال في تنوير الابصار من كتاب الايمان الشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ
من المايعات الى الجوف انتهى ولا شك ان الدخان لا يحتمل المضغ فاشبه المايعات في كونه
مشروبا وان كان لا يدخل منه الى الجوف شي فان لم يكن استعمال الشرب فيه حقيقة فهو
بحار لعلاقة البعضية وهو كونه لا يحتمل المضغ **النص الثالث** في بيان اصل
الدخان المطلق ومعرفة كيفية تولده وذكر منافع ومضاره **اعلم** ان منشأ الدخان
والبخار في الارض بسبب انصال الحرارة فالتبخير يخرج الاجزاء الرطبة متخللة من شئ رطب
الى فوق والندجين كذلك الاجزاء الغالب فيها اليابس فالبخار ماء متخلل والدخان ارض
متخللة وكل ذلك عن حرارة مصعرة فالرطب المحض لا يدخل واليابس المحض لا يخرج
ذكره الرازى في الحكمة القوامية وذكر ايضا ان الحرارة اذا اثرت في البلدة اصعدت
منها البخار وحضوصا اذا اعانتها حرارة محتقنة فما يصعد من جوهر الرطب فهو بخار
وصعوده ثقيل وما يصعد من جوهر اليابس فهو دخان وصعوده خفيف سريع والبخار
حار رطب والدخان حار يابس وفي شرح القانون لابن نفيس رحمه الله تعالى قال
في ماهية الدخان ارضى لطيف ويختلف بجوهره واصنافه جميعا مجففة بجوهرها الارضى
وفيهما بسير نارية واقواها دخان القطران ثم دخان الزيت الرطب ثم دخان الميعة
ثم المر ثم الكندر ثم البطم ويشبه ان يكون دخان النفط اقوى الجميع والدخان جوهر
ارضى لطيف منضج محلل دخان الكندر ودخان البطم ايضا يقع في ادوية قروح العين ونفخ
نبات الشعر والسلاق والتاكل والرطوبة التي لا رمد معها وقروح الماء في وهو مجفف
قابض وفي تذكرة الشيخ داود قال دخان كلما احترق صاعد الحكم ما تولد منه وغالب
ما يداوى به العين وقومهاج البيان الدخان ارضى لطيف يختلف باختلاف اصنافه وهو
مجفف وفيه بسير نارية وفي ذخيرة العطار قال دخان الزرنيخ مع الشم ينفع من

وقد بانفع وكذا الخ

الربو ونفس الانتصاب والبدن بشر الانسان ينفع من الخناق ودخان السراج المطبق
ينفع منه ودخان الطر فامنع من فساد الهوا والوباء وينفع المجدورين وذكر في كتاب
مالايسع الطبيب جهله قال كل دخان فهو يجفف لارضيته ويجه تسخين بسبب نارته
وقد تفارقه ويختلف حاله باختلاف ما يتولد عنه قد خان الحاد حاد والعذب عذب والتسجل
في ادوية العين دخان الكندر ويدخل في اخلاط ادوية العين الوارمة المفروجة فينفذها ويملاها
كما يدخل في الادوية المحسنة لاشفارها وتبعده دخان المر والبطم وهما نافعان من رطوبات
العين والتاكل الحادث في المفاصل ودخان القوارير حاد ومردد للموج يقطع السبل جلاء
ودخان الميعة اقوى منه ثم الزيت ثم القطران وكلما احتد الرخان صلح لمداداة الاشجار مع
خلط وحمرة وصلابة وتناثر شعر وكان ابلغ من غير الحاد انتهى وهذا ما يتعلق بمطلق الدخان
نفعاً وضراً ذكرناه لا بطلان قول من يقول ان الدخان مضر كله مطلقاً وبجواز في مقالته
فنبهها على ما في عقله الفاسد من كمال جهله وعدم معرفته بان الله تعالى لم يخلق شيئا الا وفيه
منفعة ومضرة كما قالوا في الرمان انه نفع كله ومع ذلك فالكثير منه مضر والسمك مضر كله والقليل
منه نافع مغذى ولا شك ان دخان كل شئ مثل ذلك الشئ كما قد مناه قد خان النافع نافع ودخان
المضر مضر وكل شئ فيه نفع من وجه وضر من وجه فلو كان اى ضرر اتفق يوجب الحرمة
لحرم استعمال كل شئ فانه ما من شئ الا وهو مضر في بعض الامزجة ولو بوجه فان لحم السمك حلال
طيب وقد مدحه الله تعالى بقوله وتاكلون منه لحما طرياً وكان ما كل الانبياء عليهم السلام ومع
ذلك اجمع الاطباء على ضرره بالبدن قال في كتاب مالايسع الطبيب جهله والسمك يضر باصحاب
الامزجة الباردة والمعد البلغية ويولد فيهم اخلاط في العصب والدماغ فوجب
امراض صعبة من منه واطال في ذلك وغيره ذكر كذلك ايضا وكذلك الطرخون قال في كتاب
مالايسع انه يفسد حاسة الذوق وما فاما وهو يبطئ عسر الانهضام يجفف الرطوبات وينشف
البلة وهو نافع وينبغي ان لا يكثر منه الحار وروون ولا المبرودون لان له كيفية لذاعة حارة
تنكس في اعصابهم لرقبتها وهو يحرق الدم ويقطع شهوة الباه ويفسد اللون وقال ايضا في الجبن
المنزخ والعفن انه سم واما العتيق فلا يقرب فانه ردي موجب مفسد للشهوة ويتدارك ضرره
بالقي وبما يخلق ويطيب النفس الى غير ذلك من اشياء كثيرة مباحة لاحرمه فيها اصلاً وان اضرت
بعض الاحيان ببعض الامزجة فان الماكل النفيس من اكل المأكولات يضر بعض الامزجة في
بعض الاحيان ولا يلزم من ذلك حرمة بسبب ذلك وانما كل من علم قبل استعماله انه يضر حرم
عليه الضرر به لانه نفسه يوصف بالحرمة بعد كونه مباحاً وقال الشيخ عبد الغفار في رسالته في

ولا بد من علمه
كان في كتابه

القهوة

القهوة من المعلوم الذي لا يخفى على ذي بصيرة ان مطلق الضرر شديد الحان اضعفنا مطرد كان
او غير مطرد محققاً كان او مظنوناً او موهوماً مما لا يبع ان يكون علة الحرمة والاجزاء التي هي للناس
اجمعين في زمن الشتاء خصوصاً في البلاد الباردة ولا يبع الا فطار في شهر رمضان مطلقاً في شدة
الصيف خصوصاً في البلاد الحارة جداً ولحرم الكثر المباحات من المأكولات والمشروبات بل جميعها
لانها باسرها حتى النافع الذي لا يوجد النفع منه لا يخلو عن ضرر ما في بعض الارزمنة او في بعض
الاشخاص والفقره وان اطلقوا في انشاء عباراتهم في كثير من المواضع ان الضار يحرم تناولها فانما
يفعلون ذلك اعتماداً على ما علم من كلامهم على الضرر في محله من التقييد فتكون الاطلاقات محالة
عليه ولا يحتاجون الى تكراره في كل محل ثم ان المعلوم عليه في معرفة النافع والضار من الاغذية
والادوية وان كان هو علم الطب لكن ليس كلما يطلق الاطباء القول بان فيه ضرراً او اناو اعان
الضرر وان كان شديداً يكون حراماً مطلقاً شرعاً لان اطلاقاتهم مقيدة ايضا بقوله معلومة
من كلامهم في مواضع اخرى كاطلاقات الفقهاء وغيرهم الا ترى ان صاحب المرجز وغيره من ائمة الطب
قد نصوا على ان لحم البقر يولد الجرب والقوبا والجذام وداء الفيل وكذلك اللحوم الغليظة قال
شارحه لحم الابل والوعلى وعلى ان الباذنجان يولد السودا والسودا والسرطان والجرب السورق
والبواسير والجذام ويفسد اللون قال شارحه ايضا ويورث الخلف والبهق الاسود والاورام
والشور وعلى ان البسر والبلع رديان للصدر والريه بطناً الهضم يجد ثبات السد في الاحشاء
وعلى ان الجبن المالح العتيق ردي للمعدة يورث الهراس وخلطه بالمطبات يولد حصي
المثانة والملا وعلى ان المشمش يولد الحيات سريعاً وخلطه سريع العفونة وعلى ان السلق
ردي للمعدة مغث الى غير ذلك مما لا يمكن حصره فاهي ضرر اعظم مما ذكر في هذه الاشياء خصوصاً
ما ذكره في لحم النمر والابل مع ان حل لحوم الانعام مما علم بنص كتاب الله تعالى وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم واجماع الامة بحيث يكون جاحده كافراً وانما لم يحرم ما يوصف بمثل هذا
الضرر ونحوه مع شدته لان وصفه بذلك انما هو بحسب مقتضى طبعه وما يقتضيه من اجرة في حد ذاته
في الجملة واما وجود الضرر فيه بالفعل كلما استعمل فليس بلان لانه مقيد كما يعلم من كلامهم في
مواضع اخرى بشرط من القدر المستعمل فله وكثرة وقمن الزمان المقتضى لذلك والمزاج المستعد
والسن القابل والسلامة من المعارض الى غير ذلك من الشروط المعلومة عند الاطباء فاطلاق
الضرر في مثل هذه العبارات محمول على التفاصيل المقررة في مواضعها والشروط المعينة فيه فان
استوفيت تلك الشروط حصل الاثر بقدره الله عز وجل والاثنى وحصل منه شئ يسيراً وكثيراً
بحسب ما يوجد من الشروط وحيث كان مطلق الضرر لا يصلح ان يكون علة للتحريم العام بغير

ايضا ما يصلح لذلك فنقول ان الضرر يختلف احكامه عند الغفها فانه ما يطلعون القول بتحريره
من غير تفصيل كالسم ومنه ما يقيدونه بالكثير كالزعران وبعض الاحوال كاللحم ومنه ما يحكمون بكرهه
فقط كالطين على احد القولين ومنه ما يقيدونه على اياحه ولا يطلعون الى ما فيه من الضرر كالاغذية
النافعة مثل اللبن والعدس والقول ونحوها فاما الذي يحرم مطلقا وهو الذي مقصودنا بالاداءات
بيان فهو ما يشهد به تتبع عباراتهم ما كان الضرر في قليله وكثيره ويكون مع ذلك شديدا مطردا او غالبا
بحيث تكون السلامة منه نادرة جدا وذلك كالسم والزجاج والحديد والنفاس والرصاص والزئبق ونحو
ذلك واما ما لا يكون كذلك فيختلف حكمه بحسب مراتب الضرر فيه على التفصيل الذي ذكرناه ومثلهما وحيت
تبين ان الضرر المنقضي للحريم انما هو الشد يد الغالب فاعاده اما يقتضي الكراهة فقط او ملغى بالحكمة
اشهرى الخلاء فنقول نحن من قال بتحريم شرب اللبن قليلا وكثيره وعلى جميع الناس وفي جميع الاوقات
وعلى ذلك بانه مضر بالعقل والبدن بحيث فهم من كلامه انه في مرتبة السم والحديد ونحوها وان ضرره
في مرتبة ضرر السم ونحوه مما اتفق على تحريمه مطلقا او ضرر الطين ونحوه مما اختلف فيه كان عناه اخذ
من عناه من يدعي فيه الاسكار ونساده وعناه اظهر من ان يحتاج الى اظهره سواء ادعى ان ذلك يحصل فيه
بسرعة او مع طول الزمان والاستمرار لان التجربة والمشاهدة الان على خلاف ذلك فان اكثر اهل الارض
من العرب والعجم مواظبون على شرب اللبن كل يوم بحيث ان اكثرهم لا يشرب يوما واحدا الا عن ضرر و
تامة ثم ان منهم من له على ذلك نحو اربعين عاما ومن له ثلاثون وعشرة وعشرة واقل واكثر ومنهم من
لا بد له من شربه في اليوم والليلة مرارا ومنهم من يشرب منه في المجلس الواحد القدر الكثير جدا وكلهم يحمده
الله تعالى في خيره وعافيه وصحة في عقولهم وابدانهم وقوامهم بحيث انهم انهم عقولا واضحا ادمغة وابدانا
وقوة من كثير من لا يشربه وان كانوا يمرضون كما يمرضون غيرهم ممن لا يشربه بالامراض التي يمرضون بها
ويموتون وكوصحت تلك الدعوى الباطلة لمهلكوا اجمعين اولئك ايدت عليهم الامراض واختلفت عقولهم
وصاروا كلهم مجانين او لغفت قواهم وضعفت ابدانهم وصاروا كلهم مريطين ضعفاء وان لم يلزم
ذلك فدعوى الاسكار فيه والاضرار بالبدن والتفتير دعوى باطلة وتخييلات فاسدة لا منشأ لها الا
التعصب بالباطل وقلة الادب مع صاحب الشرع في التهاجم على تحريم المباحات جهلا وعنادا ه ه
الفصل الرابع في بيان هذا النبات المحض من السم بالنقن وذكر دخانه ومنافعه اعلم
ان هذا النبات المحض من جملة اسماءه الطباق كما قدمناه في الفصل الثاني وهذا الاسم له اسم
عربي قال في مختصر القاموس طباقا كزنا ر شجر منابته جبال مكة نافع للسموم شربا وضادا ومن الحكمة
والحيات العتيقة والمفص واليرقان وسدد الكبد شديد الاسمان انتهى وظاهر قوله انه كزنا ر
انه مضموم الطاء المهملة ومشددا الباء الموحدة بعدها الف فتاى وكونه شجر لان له ساقا وكون

منابته

منابته جبال مكة فلعله بنيت فيها نباتا نونا اخر بر يا صغيرا الورق ليس على الرصف الذي بنيت
في بلاد الشام وغيرها الان لانهم يخدمونه في الاستنبات فيكبر ورقه ويختلف جرمه عن ذلك وقال
في صحاح الجوهري والطباق شجر قال ثابط شرا كانا تحتوا خضاروا فيه وام خضف بدى شت
وطباق وقال الشيخ داود في ذكره الطباق يسمى شجرة البر اغيث يطول نحو قامه برغب يدبق
اليده وكره الى الصفرة ويدرك بالجوزاء وتبقى قوته زمانا وهو حار يابس في الثانية اذا افترش
اورش طرد الحوام كلها خضوصا البر اغيث وطبيخة محلل الاورام نظولا ويجلو وشربا يفتح السدد
ويزيل اليرقان واوجاع القلب والمعدة ويفت الحصى ويدبر الطمث وهو يصدر الحمر ورويش
الرأس ويصلحه الكزبرة وشربه ثلاثة وقال في كتاب ما لا يسع الطبيب جهله الطباق اسم عربي لنوع
من النباتات ولا يوجد منفردا في نباته بل يكون مجتمعا في أماكن نباته واهل الاندلس يستعملونه في مكان
العافت وينوهم ان عافت وهذا قيل ان عرف العافت الصبيح وهو شجرة تغل قدر القائمة له
ورق الى الطول كسبه بورق الزيتون اقول كونه شبيه بورق الزيتون من جهة كونه الى الطول لامن جهة
صغره وان البري منه كذلك او نوع منه والذي لم يخدم في منبته فاذا خدم كبر ورقه وانه كذلك في انبته
ثم قال وهو رغب وعليه دبوقه وهو صنفان كبير وهو ما ذكره وغيره وطوله قدر شبر والورق هش
وله نوار أصفر شعري هش ايضا وعروقه لا ينفع بها والكبير هو المسمى باليونانية قوش لكن الكبير
له رايحة ثقيلة يسمى بها الطباق المنقن وهي شجرة البر اغيث اقول ويسمى الان هذا النوع منه النتن
الانكليز يجلب من بلاد الفرج وهو كثير الحدة والرخومة غليظ الريح لا يقدر غالب الناس على
شربه ما لم يكن معتادا عليه من رخمته الزائدة ثم قال وهما اي النوعان المذكوران الطباق الكبير
الاfrican والطباق الصغير وقد يطول ساقا اكثر من شبر نحو الذراع واكثر وهو الذي يزرع في بلاد
جبله والادقية بقرب بلاد حلب ويستنبطونه مجرمة زائدة حتى يكبر ورقه ويغلظ ويجمعون
منه اموالا كثيرة وعلمه اموال سلطانية ما حوذة هناك في كل سنة على زرعه وبيعته قال وكلاهما
حار يابس في الثانية وحرهما اكثر والمنبته اقرى كيفية واحد من الاول ونحوها سهوكة اي زخوة
وكراهة رايحة ومرارة ظاهرة وحرارة الطباق الطيب فيه سهوكة اي زخومة يسير وطعمها حلو
والطبيب منه ينفع من اوجاع الكبد الباردة ويفتح سدد بها وينزل التهييج العارض من ضعفها
ويقوي قواها ويدبر الطمث وهو نافع من السموم شربا خضوصا سم العقارب شربا وضادا والزهرة
هي المستعملة لهذه الاشياء والورق يضمد به ايضا للنهش والجراحات والزهر والورق ايضا للاخلاط
المحرقة يرفق وكهذا ينفع من الحيات العتيقة والجرب والحكة وطبخها وعصارتهما اصلح واذا
طبخت النبتة وهي رخصة اي طرية في زيت كان الزيت شافيا من النافض والقشورية الحادة

دورا والزهر يدر الطمث والاحنة يخرجها بقوة وكذا الورق شربا ومقدارا يستعمل من هذه النباتا
مقابلين وورقها اذا افترش وحضرها المنيق الرايحة او دخن به طرد الهوام وشره البق وقيل البراغيث
وورقه ليعضد به ايضا للتهيش والجراحت والزهر والورق يزيلان المغص ويبريان اليرقان السدوي
واذا شرب بالخل نفع من الصداغ البلغي وطبخها يبرى او جاع الرحم واذا احتملت عصارته ايضا اسقط
الجنين بسرعة واذا تلخ بها مع الزيت نفعت الكزاز والاصفر منها يبرى صداع الراس صنادا ومنه
صنف ينبت بغرب المياه غليظ الساق بين الكبير والصغير قدرا وليس فيه رطوبة تدفق بالبدن
وهو انقل رايحة من الاخرين واكره واصغف قوة انتهى مادكره الاطباء في ذلك وهذا كله في حق النبات
المختص اذا استعمل وهو بحاله واما الكلام عليه اذا احرق واستعمل دخانه **فاعلم** ان دخانه اذا استعمل
كان فيه خاصية ايضا كما قدمناه في الفصل الثالث في ذكر الادخنة من ان دخان كلما احرق له حكم
ما تولد منه قال في شرح القانون لابن نقيس والادخان يختلف بمجوهه وفي تذكرة الشيخ داود
دخان كلما احرق صاعدا له حكم ما تولد منه وفي منهاج البيان الدخان يختلف باختلاف اصنافه وفي
كتاب ما لا يسع الطبيب جهله ويختلف حال الدخان باختلاف ما يتولد عنه فدخان الحاد هاد والعد
عذب انتهى وما يورث ان خاصية هذا النبات المختص من توجد في دخانه ايضا بل في اثر دخانه
وهو ما يتجسد في جوف القصة ما اخبرني به بعض العلماء الصالحا قال اخبرني ابني ان جماعة
في قرية من قرى عجلون من بلاد الشام مسكوا حية عظيمة وارادوا قتلها فقال لهم رجل ممن
يشرب اللبن فقوا واخذ بطرف الحلال مما يجتمع في جوف القصة من اثر الدخان والحل به عيني
الحية ثم قال لهم اطلقوها فاطلقوها فسقطت على الارض ثم اخذت تكبر جشتها من الورم
حتى فطعت وتقطعت اجزاؤها من ذلك راى العين منهم واكره لانه هذا السم ما اضد الحية واثر
دخانه كدخانه ودخانه كهنه وكذا اخبرني رجل من الصادقين ايضا انه كان عنده عبد اسود
يمسك الحيات بيده ولا تضرم فمسك يوما حية عظيمة فالتفت والتوت على يده وعجز عنها قال
فقلنا اضعوا في فمها شيئا من وسخ اللبن الذي في جوف القصة فوضعوها ذلك فاحللت في الحال
وسقطت ميتة واخبرني ايضا انه شاهد كذلك رجلا من اعراب الحجاز لسعته حية فورمت
رجله فقالت الاعراب هاتوا الترياق قال فانظرت ما ياتون به فاذا هم قد جاوا باللبن
ايا بسى ووضعوه في الماء ومرسوه حتى اسود منه الما جذا ثم سقوه له فاستقأ ما في جوفه
فخرج السم منه وانجى الورم وبراء في الحال فعلمنا ان اللبن ترياق السموم ايضا وهو محرب
لذلك وذكر في شرح القانون لابن نقيس في احكام تعرض الادوية قال ومن ذلك التصعيد
وما يتصعد من الدواء يكون لا محالة الطيف مما بقي وتارة يكون ما يتصعد وطبا باردا

وذلك

وذلك اذا كان تصعده بخارا وتارة يابس حارا وذلك اذا كان تصعده دخانا وربما كان
متوسطا في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وذلك اذا كان مركبا من البخار والدخان
على السواء اما ما يبقى بعد التصعد راسيا فهو لا محالة ارضي يابس لكنه تارة يكون حارا وذلك
اذا كانت تلك الارضية محترقة ويقصد بتصعد الدواء امر واحد ان يستعمل لطيفة وهو المتصعد
منه وثانيها ان يستعمل غليظة وهو الباقي منه وثالثها ان يسهل وصوله قوة الدواء كما يدخن بعض
ادوية الزكام بجذاء الانف ليصل الى داخل سهولة وكما يخرج بعض ادوية الاذن بجذائها لينفذ
فيها ذلك البخار انتهى كلامه فانظر كيف حكم بان تدخين الدواء لطيفة ولو كانت خاصيته
تولد بالتدخين به لبطل نفعه وما كان في ذلك استعمال لطيفة وقد صرح بان في التدخين به
استعمال لطيفة وهو المتصعد منه والسبب في ذلك ما ذكره شارح القانون ايضا في احكام احراق
الدواء ان شأن الجسم المحرق ان تتباين اجزاه فتتحلل منها الهوائية والنارية والمائية ولطيف
الارضية ويبقى كيف الارضية وغليظها انتهى واذا زال من ذلك النبات المختص بسبب حرقة
الكثيف الارضية منه والغليظ وبقيت فيه الاجزاء الهوائية والنارية والمائية ملتجة على المزاج
المختص من ذلك النبات وتضاعفت دخانا كانت انفع في الخاصية المذكورة له فيما يناسب
ذلك من كونه ينفع من الحيات العتيقة وازالة المغص واليرقان السدوي وينفع من اوجاع
الكبد الباردة وينفع سدها الى غير ذلك من المنافع وحيث تقرر ان دخان هذا النبات
المختص من له هذه المنافع المذكورة وهذه الخواص وغيرها ايضا وانما يقال بان من قسم
الدواء حسيذ والدواء مضر في حال الصحة والعافية وانما يكون شافيا في حال المرض والحاجة
اليه داعية لتحصيل الشفاء في المريض لا غير وجوابنا عن هذا بالمنع من كون كل دواء مضر
في حال الصحة والعافية فان العسل شفاء بنص القرآن فاذا تعالى يخرج من بطوننا شراب
مختلف الروائح فيه شفاء للناس ويستعمله المريض فيحصل له الشفاء به ويستعمله الصحيح صفا
العافية فتزداد به صحة وعافيته ولا يضر من من شربه وكذلك جميع الاشياء من نباتات وثمرات
وحيوانات وغيرها ذكرها الاطباء في كتبهم وذكرها خواص ومنافع كثيرة مختلفة يحصل
بها الشفاء من امراض متعددة ومع ذلك لا يضر الكمال في حال الصحة والعافية بل الكمال مما
ينفع في حال الصحة ايضا وهي ادوية في حال المرض وحال العافية واما الادوية التي ذكروا
ان استعمالها في حال الصحة مضر هي الادوية المركبة كالمعاجين والحبوب والسفوفات ونحو
ذلك مما نكرهه الطبيعة ولا تقبله واستعماله في حال المرض للضرورة وشرب الدخان ليس
من هذا القبيل بل اخبرنا غير واحد ممن يتعاطاه ان المريض ربما لا يقبله بعض الاحيان

وانه لا يقبله الا البدن الصحيح ويستدلون بقبولهم له على صحة ابدانهم وسلامتها وعافيتها
فيستعملونه كاستعمال الفواكه الرطبة واليابسة للغذاء ولا للدواء وان كان في ذلك دواء لهم
مما عساه يوجد في ابدانهم مما ذكرناه نافع له ولا اعتبار بما يكون فيه من الضر لبعض الامرجة فان النكاح
مستعمل داء على وجه الاباحة مثل هذا الاستعمال ولا يخرج في ذلك مع وجود الضر فيها لبعض
الامرجة قال الشيخ عبد الغفار المالك في رسالة القهوة والتحق في معرفة طبائع الاشياء وخواصها
انما يحتاج اليه الطبيب من اجل معالجته للابدان لانها اذا خرجت عن الصحة كان ادنى الاشياء يوشى
فيها سقما وصحة فيحتاج الى التبحر في ذلك ليضع الاشياء في محلها واما عموم الناس فقد اجهى الله عز
وجل العادة فيهم بلطفه وكرمه انهم ياكلون في حال صحتهم الحار والبارد والرطب واليابس والغليظ
والنفخ وغير ذلك مما فيه انواع شديدة من الضر مسطورة في كتب الاطباء ولا يضرهم شئ منه محمد
الله تعالى لانه المزاج الصحيح لجودة هضمه وحسن تصرفه في الغذاء باذن الله عز وجل يقاوم هذه
الاشياء ويمنع ما فيها من الضر بفضل الله عز وجل من غير احتياج الى مراعاة القانون الطبي
في كل فرد فرد ولولا لطف الله تعالى عز وجل على عبده بهذا القدر لحصل عليهم غاية المشقة
ادمان شئ من الاغذية حتى الخبز واللحم الا وفيه ضرر ما وناهيك بما سبق في لحم البقر ونحوه
من اللحوم الغليظة فلما احتاجوا في كل يوم غذاء الى معرفة طبعه وما فيه من المنفعة والمضرة
والى مراعاة قانون الطب في دفع مضرة لا تحتاج الى تبحر عظيم في معرفة علم الطب ولضع علمهم
جميع عمرهم في ذلك وقامت جميع مصالحهم الدينية والدينية بل وتنقصت عليهم معيشتهم
غاية التنقص بل وتقدرت بالكلية فسبحان المدبر الحكيم اللطيف الخبير فله الحمد على ما قسمه
والشكر على ما اولى من ضرر وب النعم ومن المشاهدة الآن ان من فتح على نفسه باب المبالغة في
في التقيد في اغذيته بقواعد الطب اضطربت عليه الاحوال واورثه هذا التقيد من كثرة النكاح
والتحليل ما يورثه الى عدم استلزام المعيشة مطلقا بل داءا حدث له امراضا واسقاما خصوصا
من يتعمق في استعمال المعاجين والسفوفات ونحو ذلك بخلاف من مشى على عادة الناس وقد
راينا مرة اطبا في انفسهم على ذلك هذا الكلام الشيخ عبد الغفار في رسالته في القهوة والتحق
كل العجب من يبالغ في التصميم على حرمة شرب التنق مطلقا ويفرط في الانكار على اهله حتى يرتكب
في ذلك العظام مجرى الاسترواح لما يسمعه من لا يوثق به او يوثق به من ان الدخان حار يابس
مجفف مضر بالعقل والبدن ونحو ذلك مع اعتراجه بشيوعه جدا في الناس ومشاهدته لخلائق
لا يمحسون من شرابه بخير وعافيه وسلامة لاضرر في عقولهم ولا تقتير في قواهم ولا امراض
في ابدانهم بسبب ذلك ثم لا يرجع عن تصميحه واما قال لاشك ان الاكثر من ذلك يحصل منه

لاصحاب الامرجة الحارة او اليابسة والابدان الخفيفة حار شديد فاق اليابس والجفاف يتزايد
عليهم حتى يورثهم كودة في الوانهم وجعودة في شعورهم وربما غلب عليهم اليابس والجفاف
حتى ساءت اخلاقهم وضاعت صمودهم ومثل هذا الضر يقتضى الحرمة لشدة وآن كان لا يصل
الضرر السم ونحوه فتقول له في الجواب كما قال الشيخ عبد الغفار في رسالته في حق القهوة وتقول
نحن في حق التنق ايضا لا اختصاص لشرب التنق بذلك فان اصحاب الامرجة والابدان المذكورة
لو اظفوا على الاغذية اليابسة كالشعير والفول والعدس ونحوها من غير استعمال دسم ولا مصلح
مطلقا لاداهم ذلك الى كودة الالوان وجعودة الشعر وسوء الاخلاق وغير ذلك مما يدعى وجوده
في شرب التنق واعظم منه بل داءا أدى الى الجنون خصوصا ان كانت تلك الاغذية مودة للسدر والبالكا
نقد قيل ان من واظب عليه اربعين يوما لابدان يحصل له ضرب من الجنون بل وربما أدى ايضا
الى امراض سوداوية من مئة بل مملكة ولا خصوصية ايضا لاصحاب الامرجة المذكورة بالتضرر
باستعمال ما يزيد في الخلط الغالب عليه فان كثيرا من اصحاب الامرجة الحارة الصفراوية جدا يضرهم
ادمان العسل مع ان فيه شفا للناس بشهادة القران وكثير من اصحاب الامرجة التي تغلب
عليها الرطوبة يضرهم ادمان اللبن الذي يخرج من بين فرث ودم خالصا سايفا للشاربين الى غير
ذلك مما لا يمكن حصره بل قد نض في الموضع على ان ملازمة الغذاء التقه قال شارحه كما د الله والاسفا
ناخ بسقط الشهوة وبكسل وملازمة الحامض يسرع الهرم ويحفف ويضر بالعصب والخلق
يرعى الشهوة ونحو البدن والمالح يحفف البدن ويهين له انتهى بل كثير من الامرجة ينضر اصحابها
بمطلق الكل بعض الاشياء ولومة واحدة ضررا شديدا وذلك اما مقتضى الطبع فان بعض الحرورين
جدا قد يضره الكل العسل وبعض المرطوبين جدا يضره مطلق الكل اللبن واما بالخاصية فقد راينا
من لا يستطيع اكل الجبن الابيض مطلقا ولا يستطيع ان ياكل من رغيف وضع عليه ولو لم يتحلل
منه شئ فيه ولودس عليه والكل من حيث لا يشعر تغيرت نفسه ورعى كل ما في بطنه وربما مرض
ومن العجب انه كان له ولد صغير اما رضيع او فطيم وكان بهذه المنابة وراينا من لا يستطيع
اكل البطيخ ولا البصل ولا الثوم وان كانا مطبوخين ولا الجبن ومن لا يستطيع اكل بعض اطعمة
الخصر كالباكية والملوخية والساذجان ومن لا يستطيع اكل اللحم وان كان الطعام المطبوخ فيه
اللحم الى غير ذلك من المأكول المبينة للامرجة بالطبع او الخاصية التي لو اكلها من لا توافق مزاجه
لحصل منها الضر الشديد وواضح جدا انه ليس في شئ من ذلك كله ما يقتضى حرمة هذه الاشياء على
سبيل العموم ولا ما يمنع من اطلاق الاباحة عليها من غير تقييد وان كانت وقت تحقق ضررها
لمن علمها من نفسه بال تجربه او اخبره طبيب بان استعمال هذا في هذا الوقت يضره ضررا شديدا

حرمانا كما قاله ابن الانباري ان الخنزير في حال كونه مضرا حرام وانما لم يمنع اطلاق الاباحة لانها الحكم الاصيل
وقد علم وتقرر من قواعد الشريعة بوجه كل عام ان المباح قد تعرض له الحرمة لانه يقتضيها اما من استعمال
في وقت غير مناسب كالمزاج مثلا واما من فطر اعتلاء او عدم ملائمة مزاج او غير ذلك من العوارض
ولا يحتاج مع ذلك الى تقييد الاباحة في كل فرد يسال عنه حتى انه لو سئل عن اللحم للزمنه ان يقول انه
مباح ما لم يحصل فيه اكثر مضر او يكون آكله منغير المزاج بحيث يضر الكبد وعقد ذلك ولو سئل عن
العسل للزمنه ان يقول انه مباح ما لم يكن آكله محررا بحيث يتضرر بالكلية من راسه الى غير ذلك مما سئل
عنه من الاعذبة بل لو فعل ذلك لكان غاية العي والركاكذ وانما الجواب في ذلك كله اطلاق الحل كما قاله
تعالى كلوا من الطيبات واعلموا اصلها وقال تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات
من الرزق وقال ويجعل لهم الطيبات الى غير ذلك من الايات فاطلق الاذن والحل من غير تقييده وان
كانت الحرمة قد تعرضت ونقول نحن هنا فليس شرب التن في ذلك اسوة حسنة بسائر اخواته من المباحات
فانما لا نغني باباحته الا ذلك لان مستعمله يتجاوز في استعماله حدود استعمال المباحات **الفصل**
الحامس في بيان الادلة الفاسدة التي استدلت بها من حرم استعمال التن وهي كثيرة منها ما يذكر
ويحسن ذكره في الجملة ومنها ما لا يذكر لكونه واهيا جدا تشبث به المنعصب للحرمة وراه دليلان
قلة عقله وعدم ادبه في الشريعة فمن القسم الاول الذي يحسن ذكره ما استدلت به بعضهم على الحرمة
ان شرب التن مغير للعقل مضر للبدن وقد علمت فساد ما تقدم وقد برهن بعضهم على دليله
هذا بقول جالينوس الحكيم اجتنبوا ثلاثة وعليكم باربعة ولا حاجة لكم الى الطبيب اجتنبوا الدخان
والعبار والتن وعليكم بالدم والحلوى والطيب والحام وباليات شعري لو كان قول جالينوس
هذا دليلا على حرمة شرب الدخان لانه يضر وكل مضر حرام فما السبب في اخذهم من هذا القول الدخان
فقط دون العبار والتن بل كانوا يقولون بحرمة العبار والتن ايضا ويرتبون على ذلك تحريم
ما يدعوا الى ثارة العبار والتن بلا ضرورة كرفض الخيل وكسب البيوت وهدم الحدران وغير ذلك
صفة الدباغين للحلوى ومن قتها ونحو ذلك وكانوا يوجبون على الناس بمقتضى قول جالينوس
استعمال الدسم والحلوى والطيب والحام لان ذلك يمنع من الامراض ويوجب بقاء الصحة وهذه
كلها وسواس شيطانية في تخريم ما لم يجرمه الله تعالى ولا رسوله ونحيلات فاسدة وجعل منهم على
تسليك اقوالهم واظهار مقتضى اربابهم حتى يقوى به تعصبهم فيما اطلقوا فيه الحرمة ومن هو
بعض الامة وتبعهم في ذلك جملة المقلدين من الطلبة والباطالين وكوسلناهم ما قال جالينوس
الحكيم في انقار صنعة من ان الدخان مضر فاليات شعري ما الذي اوجب عنده تخصيصه بدخان
التن دون بقية الادخنة ونحن نجد في بلادنا وغيرها من البلدان في كل يوم وليلة ما يظهر من ادخنة

الاحطاب

الاحطاب من المداخن التي في البيوت والاسواق ما ينوف على اللوق بل من ادخنة الزبل من وقيد
الحمامات ليلا ومهاز او من ادخنة العظام اليابسة من دكاكين الذين يطبخون الروس والاكارع
ويبيعونها ما يخرج انسان الى خارج البلد ونظر من مكان عال الى افق البلاد لوجد الدخان في بعض
الافاق مطبقا على البلاد من كل جهة لانكاد تظهر البيوت من خلاله ما لم يكن ريح يقطعها ويفرقه وفي
كثير من البلدان والقرى كذلك ومع هذا كله لا ترى من ينكر شيئا من ذلك او يراه حراما او مكرها لانه
مضر وما وجدنا احد انظر بذلك صراحا او معلقا اصلا ولو كان الدخان مضر لكان ضرره بالطبا
والوقادين ويحوم من يباشر ذلك ليلا ومهاز اسرع واقرب منه الى من يشرب التن لان من يشرب
التن ينفخ الدخان عنه ويمتص خاصيته وهم لا ينخفون عنهم فيدخل في اعينهم ومناخرهم ومع ذلك
فالكل في غافية وصحة والحمد لله على ذلك تبطل فهم معنى قول جالينوس المذكور ان الدخان مضر صرا
بحيث تترتب عليه الحرمة او الكراهة في الشرح الاخلاق الاولى وانما مراده بذلك حفظ الصحة في بعض
الامزجة مخافة ان تكون مستعدة لقبول المرض الذي هو مقتضى ذلك بدليل قوله ولا حاجة لكم الى
الطبيب اي بسبب بقاء صحتكم عليكم وامور بقاء الصحة لا يلزم منها فيما يجنب عنه حقيقة الضرر
بل يكفي فيها الاحتساب عما يوم ذلك وتطير ما ذكر في المرح قال وما دام الهواء صافيا معتدلا لا يخالطه
بخار آت من اوطاج او آسن الماء او تن الجيف او ابخرة ردية واشجار خبيثة كالشوحط والتين
او غير مترد في ادخان كان حافظا للصحة ومحرثا لها فان تغير تغير حكمه وقال الكازروني في
شرحه بان لا يكون حافظا للصحة ولا محذورا لها لان هذه المذكورات مكررات للهواء موحشات
للروح اما بالكيينات الردية الحاصلة من تغير المياه ومجاورة الجيف واختلاط الابخرة والادخنة
الكثيرة الردية بالهواء واما بالخاصية فان امثال البقود والاشجار المذكورة تفسد الهواء
بالخاصية والاجام جمع اجمة وهي منبت القصب والبطايج جمع بطيخة وهي تسيل الماء ومجتمعة
واسن الماء تقيهم والشوحط هو النبع الا ان السهل يخص باسم الشوحط والجبل باسم النبع
وبالجبل هي شجرة يتخذ منها القسي انتهى وهذه عبارة جالينوس المذكورة اوجبت عند قوم حرمة
استعمال الدخان لما اتمض بقوله الاطباء وذلك عند من لم يعرف استعمال الدخان واما من
استعمله وجربه المرة بعد المرة فهو مكذب للقائل بمضرته ولو ان كل الناس يستعملونه لكانوا
القائل بالمضرة ايضا ولولا ان الفلفل ونحوه من الاشياء المباحة شايعة في الناس وقد
استعملها الخاص والعام وعرف منافعها بالجملة للصحة لتعصب كثير من جملة المتفهمة
واستخرجوا لها مضرات كثيرة وحكروا بتحريمها بسبب ذلك قطعوا في حق العموم كما حرموا التن
ولعمري كانت كتب الطب وكلام الاكابر من الاطباء يعينهم على ذلك ويساعدونهم على ما يريدون

الاجام
الابطاج

قال الشيخ داود في تذكيره في النوم انه حار يا بس وأنه يولد الحكمة ويجرد الاخلاط ويولد البواسير
والزحير خصوصاً في الحرورين وفي الصيف ويظلم البصر وقال في الموجز هو حار يا بس في الثالثة
ويضر البصر وكذلك القمل حار يا بس وقال الكازروني في شرح الموجز بانه يوجب الحكمة في الحرب والمواقف
والدمامل وكذلك القمل حار يا بس في الرابعة كما صرح به في الموجز ومثل هذا كثير من المباحات التي
اشتهرت في الناس وتداولوها واستعملوها وعرفوها بالتجربة الصحيحة فمن حرما عليهم الان
فالاجماع على كذبه واقترابه مع وجود مضرتها صريحاً في كتب الطب بكل عبارة تبلغ ما قاله جالينوس في
حق الدخان ولكن عدم معرفة الشيء المباح واعتماد القول بمضرة تقليد امته لعقل من يزعم ذلك من
المتعصبين يوجب الافتراء في الدين وتختم مالم يحرمه الله تعالى على العالمين ومن الادلة الفاسدة
التي استدلت بها بعضهم ايضا على حرمة شرب التن كونه اهل الفجور والفسق مكين عليه من يمكن
في استعماله وكان هذا المستدل بذلك حصراً استعمال التن في اهل الفجور والفسق وهو دعوى ظاهرة
الكذب فان استعمال التن شايع الان وفيما مضى بين العلماء وطلبة العلم والصالحين واهل الجذب
واستعمال اهل الفجور والفسق له مثل استعمال غيرهم ولا خصوصية لهم كما هو المعلوم عند كل احد
والمتفق عليه بين المحرم والمباح ولم يزل الامر يتزايد ويشتهر شيئا فشيئا ويشرب التن الناس
من حين ظهر الى الان حتى صار الان في غاية الشهرة في جميع بلاد الاسلام وفي الحرمين الشريفين
والشام ومصر وحلب والروم بكل شاع وانتشر حتى وصل من المغرب الى المشرق والى الهند والسند
واستعمله الناس على اختلاف انواعهم واكتب عليه طرايف من المعروفين بالخير والصالح وطرايف
من الفساق والمنحاج المتصدين للافتاء والتدريس ومن طلبه العلم المشغولين بالتفصيل ومن
ارباب المناصب من الامراء والقضاة والائمة والخطباء والمؤذنين وارباب الدولة ثم عموم الناس
في الاسواق والبيوت والنساء والاهرار والارقاء ومن الشيوخ والكهول والشباب والاطفال حتى
اتي راي من الاولاد الصغار من يشربه مواظبا عليه كابناء الخنساء ومن يولد له بلا نظر له به
ثم ان هذا التن مع ذلك انما يشرب غالباً في الجماعات جهراً علناً في الاشهاد وفي المحافل العامة
التي يجتمع فيها القضاة وغيرهم من ذوي المناصب ولا يليق بعالم فاضل بل بما قل جاهل ان
ينسب هؤلاء الناس كلهم الى فعل الحرام والى الارعار على ما هو فسق مبطل للشهادة واستحلاله
يوجب الكفر فان ظن ذلك احد فقد طعن في غالب امته محمد صلى الله عليه وسلم وتسبب الضلالة
اليهم وهم مسلمون مؤمنون متقون ولم يبق ممن لم يشربه من الناس الا جماعات قليلون من
اهل القرى والمدن منقسمين الى ثلاثة اقسام قسم ساكنون عن البحث عنه وقسم قائلون باجته
كهذا العبد الضعيف مصنف هذه الرسالة وقسم اخر متعصبون لحرمة من ينتسبون الى العلم

والصلاح

والصلاح ولا يعلم لهم ذلك وانما كل عالم محقق له اطلاع على اصول الدين وفروعه اذا اخلا من
الميل مع الهوى النفساني وسئل الان عن حكم شرب التن بعد اشتهاؤه ومعرفة الناس به وبطلان
دعوى المدلسين فيه باضرار العقل والبدن لا يجيب الا بالاباحة وايسر الصلاح بتحريم الحلال او
اعتقاد الاحتياط في تركه والتحكم في احكام الشريعة بالارادة العقلية والقياسات الوهمية وانما الصلاح
والدين المحافظة بالاتباع للاحكام الواردة عن الائمة المجتهدين من فرايض ومستحبات ومحرمات ومكروهات
ومباحات بلا تغيير ولا تبديل في سائر الحالات وهل الطعن في اكثر الناس من اهل الايمان والحكم
عليهم بالفسق والطغيان صلاح ام فساد بين الاخوان والعامة من هذه الامة فضلاً عن الخاصة
لا يجتمعون على ضلالة وتقد وثق الله تعالى هذه الامة بقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس
وتقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطاً الآية أي عدولاً وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امة
على الضلالة وقال ابو بكر الصديق رضي الله عنه فيما نقله عنه الفاضل المحدث كيف السجستان في
سيرة النبوة عند ذكر غزوة اليمامة قال وقد اوصى ابو بكر رضي الله عنه خالد بن بعثة الى اليمامة
فقال له قد علمت الذي امر الله به فبيه من المشورة وكان اغنى الناس عنها ولكنه جعل فيها البركة
فشاوم فيها عرفت وانكرت فاذا كان امر قد سبق من الله فيه كتاب او من النبي صلى الله عليه وسلم
واسلم فيه سنة فان لما يعرف الناس وجهه مواضع فان اصابوا مواضع فتاب لهم وان خالفوك فلا
تحمل لاحد خالفك وامضه واتبع ما امر الله به والنبي عليه السلام واذا كان امر ليس فيه كتاب
ولاسنة فشاورهم فخالفك مخالف وتابعك متابع فاحذر فيه وأرد الله بامر كيرك الحق
حقاً والباطل باطلاً ثم استدلت على ذلك بالجماعة فاذا رايت الجماعة فالزمها وتابعها فان
الله لن يجعل العوام من هذه الامة على ضلالة فيما لم يكن فيه شيء من امر الله تعالى ولا رسوله
اشهر كلامه فانظر يا ايها المنصف كيف جعل ابو بكر الصديق رضي الله عنه العوام من هذه الامة
ليسوا على ضلالة فيما لا نص فيه في الكتاب والسنة ثم باليت شرى ما اذا علم المنتسبين للعلم
والصلاح ممن يصح بحرمة شرب التن لو احوال القول بذلك على المجربين له العارفين بنفعه
المستعملين له في غالب الاوقات فانهم اعرف به منهم واعلم بمنفعة وعدم ضرره وما كان اغنام
عن التعصب في هذا الامر المباح المودى الى اثاره الفتن بين المسلمين ووقع الوسواس
في قلوب عامة الناس والعمري فان انتم كل قتيل قتلتم الملوكة والحكام في اقطار الارض من يوم
شاعت الحرمة بوسوسة امثال هؤلاء المنتسبين للعلم والصلاح في شرب التن وكذلك انتم
كل غداوة وقعت بسبب ذلك بين اهل الاسلام واسم كل اذية وكل تفرير واهانة فيما مضى
والي يوم القيامة في رقة القاييلين بالحرمة المجربين الناس على هذا الافتراء في الدين المسمين له

منكرا يجب النهي عنه ومن تركه تاب منه ومن فعله فسق به مثل الاحكام الثابتة للمحرمات الشرعية
المسرحين في بعض كتاباتهم بان حرمة شرب التن تبلغ من حرمة شرب الخمر ليسوا بذلك الفساق
عقاب شرب الخمر في الآخرة فكذبهم على الله تعالى في اجابهم بانه تعالى يعاقب على شرب التن في
القبور وفي القيامة حتى ان جميع المحرمات القطعية كسب الخمر والكل الربا والطمع والمكس ونحو ذلك
صار خفيفا سهلا عند كثير من العامة الجاهلين بالنسبة الى حرمة شرب التن واما ان من تركه وتاب
منه يقولون عنه انه صار من الصوفية ولو كان مكبا على كثير من المحرمات القطعية وكل هذا بسبب
وسوسة المنسبين الى العلم والصلاح بالحكمة فيما مضى والى الان وكذا كان بعض الحكماء من ارباب
السياسة يدرسون الشام يدورون في الاسواق لمنع شربة التن وتاديب الذين يبيعونه وتكون جماعته
واعوانه مائتين معه في تلك الحالة وهم سكارى من شرب الخمر وهو يعلم ذلك فياخذون الرجل الذي
يجدونه يشرب التن ويضربونه ويقيمون عليه الحد معتقدين حصول الثواب لهم في ذلك وهم سكارى
والخمر ينفخ من افواههم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن الادلة الفاسدة التي استدلت بها
بعضهم على حرمة شرب التن كونه خبيثا قبيحا من الرأفة وتقرير كلامهم واستدلالهم في ذلك
ان طبائهم تستحبته وتستفحجه وطبائهم عندهم من احدى الدلائل والبراهين الشرعية على التحريم
والتحليل ونحن نقول بعد المرسلين الذي هو صفة الخلائق اجمعين صلى الله عليه وسلم ما كان له ان
يستدل على الحرمة في احكام الله تعالى بطبيعته ولا اعتبار عنده بما يحكم به من اجبه الشرع بما لم يأت الوحي
بذلك من حضرة الله تعالى فما اقل حياء قوم يقول احرم في الاستدلال على حرمة شرب التن طبعي
يستقذره ويستحبته ويقول الاخر هو خبيث قبيح ويقول الاخر انا نيفر طبعي منه ويقول الاخر
طبعي يحكم بانه كرهه ويقول الاخر هو شجرة خبيثة مستقذرة ويكتبون في ذلك اسمائهم ويحكمون في
فتاواهم بالحرمة بحج هذا الزعم منهم الذي لا دليل لهم عليه من انفسهم فضلا عن وجود الدليل
عندهم من الشريعة في ذلك خصوصا والواحد منهم لا استعماله ولا جبره التجربة والاستعمال الذي يصح
معه ان يطلع على مناصده او منافعه فان مجرد شرب راحة التن او مص حصه من دخانه في ساعة
لا يكون تجربة وهو لاهل الحامون نجسته من كثرة تباعدهم عنه وسدة نفرتهم منه تقليدا للمتعبين
قبلهم في حرمة لم يعرفوه ولا عرّفوه المرة بعد المرة ولا عرّفوا منه واما غايتهم انهم شربوا راحة
لحكموا نجسته واستقذروه من مجرد الراحة حيث كانت لا تلايم امر جنتهم وهم من مباح لا تقبله
طبيعة الانسان لكونه لا يلايمها في وقت ما وفي جميع الاوقات وهو حلال في الشريعة وليس بحرام
كالقديد مثلا من لحم البقر والغنم تكاد بعض الطباع التي مالها اعتياد على الكله ان تنقي منه وترى
ما في بطنها من الحين واما تعرض وتنفض برأية اشد الضرر مع كونه حلالا وليس بحرام وكذا بعض

الادوية النافعة والمعاجين والحبوب والسفوفات تستقذرها الطباع وتفر من رايحتها النفوس
وتجملها الاذواق حتى يكاد يفتنى في الحال من يدنو منها وكهنا قال في الموجز وشرحه ومن عاق الدواء
للمرارة او حرارة او غيرهما فليضع الطرخون لانه يحذر الذوق وابلغ منه ورق العناب ومن فرعن
رايحه صد مخيرة ومن خاف العقد فشد اطرافه وعصديه لينجذب الدواء وينجذب بها انتهى ومع
هذا كله لا عبرة بما تستحبته الطبيعة وتستقذره والا لزم من ذلك ان هؤلاء القائلين بالحرمة في شرب
التن بهذا السبب الطبيعي ان يقولوا ايضا بحرمة هذه الاشياء المذكورة خبيث تستحبها طباعهم
ويجافوا اجماع المسلمين كلهم في اباحتها وجواز النطب بها ولا تخصيص لجواز استعمال ذلك بضرره
المرض فان الصحيح صاحب العافية يجوز له استعمالها ايضا لحفظ الصحة في بعض الوجوه كما ذكره
الاطباء في بيان حفظ الصحة عندهم والعسل الذي هو شفاء بنص القرآن وايضا من الناس من
يستحبته طبعه وتفر منه نفسه حتى اخبرني بعض مشايخي انه اضاف من اشانا من الصالحين وكانت
طبيعته لا تقبل العسل ويمرض من رايحته فاخفى ذلك عليه ودسه له في نوع من المأكول الحلوة وهو غير
متحقق منه الضرر الكلي بذلك فلما اخذ منه لقمة ووضعها في فمه احس بطعم العسل فسقط في الحال
مغشيا عليه حتى رشح الماء على وجهه فافاق وهو في غاية الكرب والانزعاج في بدنه فهذا رجل صالح
فاضل طبعه يستحب العسل ويستقذره حتى يكاد يموت من تقيج طعمه ورايحه في طبعه وآسان
اخر مثله كذلك واخر كذلك وهكذا ومع هذا كله لا يجوز ان نقول لهم ان العسل حرام عليهم
لان العسل حلال بنص القرآن بل هو شفاء للناس ومن حرمة فقد كفر واما نقول لا يجوز للانسان ان
يضر نفسه به واضرر الانسان نفسه به حرام لا هو حرام ومثل العسل من المباحات اشياء كثيرة ايضا
ومن هذا القبيل ايضا شرب التن كل من وجد خبيثا واستقذره بطبيعته وحصل له الضرر بشربه
حرم عليه ان يضره بنفسه ولا ينتقل هو عن حكم الاباحة ويضر حراما عليه او على غيره بسبب ذلك
الضرر كما هو الحكم في سائر المباحات من المأكولات والمشروبات والملبوسات وغيرها فاحكام الله تعالى
واضح بينة كما قال صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين فأضرر الانسان نفسه والحاق الاذى
بها حرام باي شيء كان والاشياء المباحات مباحات على ما هي عليه لا تتغير ولا تبدل ولكن الضرر لا يعرف
ولا يتحقق على وجه ينبغي عليه الحكم الشرعي الا بالبرهنة الصحيحة المعينة في مثل ذلك وهو ما قاله
الاطباء في كتبهم قال الشيخ داود في تذكرته شرط التجربة النجاسة والصحة من بعد مرة وهو قسمان
مطلقة لا تنقيد بشئ وهي الخواص التي لا تعليل لفعلها كالتفعل كل شيء للامناس وانفعاله
للاسر وابتذاب الحديد لامتغنا طيس وذهاب التالول بعقود التين وخاصة يتقيد
عملها بشرط كدغ النوشادر السموم اذا منج بساعد العذراء وكان من الحمام وربط الشيط

في تلك ليلة تسكين او جاع الانسان بالخلاف وربط النخل الى بعضه ليقوى ثمره ومنع الاسرب
الاحتلام اذا علق خمسة دراهم يوم السبت الى غير ذلك انتهى فالذي يشترط في التجربة هو التكرار
مرة بعد مرة ولا يكتفى بمجرد وجود الاثر مرة او مرتين ومعلوم قطعا ان هؤلاء الحاكين بان شرب
التين حبيث لم يجربوا ذلك المرة بعد المرة ولا تكرر منهم استعماله اللهم الا ان يكون بعضهم تعاطا
مقدار ما تحركت فيه طبيعته الصغراوية من حرارة فحصل له فتور في اعضائه من اول وهلة وظهر
له الجفاف وفي فمه وريقه فتركه وقال جرسته فوجدته مضرا غاية الضر فان حركة الصغرا قد تحصل
للانسان من شرب الماء على الريق عقيب البعد او النظم من مكان عال او الحركة المزعجة خصوصا
الدورية وتكون ذلك والفتور في الاعضاء يتبع الصغرا وجفاف الدم والريق قد يحصل من اكل بعض
العقاقير الحارة المذاعة كالفلفل والقرقة والقرنفل والخوخ والرنجيل ومخوها ولا يلزم
ان يكون هذا المقدار هو الضرر الموجب للحمة والاحرم بسبب ذلك اشيا كثيرة من المباحات
وتكون صدرت التجربة الصحيحة منهم بدوام الاستعمال مدة بحيث صارت المرة الصغرا لا تتحرك
عليهم باستعماله لعرفوا منافعه واعتبروا باباحته وانما مثاليهم كمال من قيل له الحمامة نافعة
لك جدا وفيها ردة. الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما قصده الحمام وشرط في اخذه
ليضع الحجمة ثارت المرة الصغرا عليه لعدم اعتياده على ذلك فقال للنجاشي اتركني فان الحمامة
تضرب وهي حرام على الان جربتها الان فوجدتها مضرة لي لانها حركت على المرة الصغرا واوجبت
الفتور في اعضائي وجفاف الريق في فمي فقال له الحمام اصبر يسيرا حتى تجد منفعة فتصان
الدم وتجلى للتجربة الصحيحة فليس هذا المقدار الذي حصل لك تجربة منك للحمامة فان الحمام
صادق فيما قاله وذلك الرجل متوهم وكذلك حكم الجرب من كلهم لاستعمال التين الزاعمين بانهم
عرفوا منافعه من مضاره القاطعين بانه مشتمل على المضار فقط من غير منافع ولم يخلق
الله تعالى شيئا الا وفيه نفع من وجه وضرب من وجه والاحرام التضرر به من ذلك الوجه الموجب
للضرر كما ان اكل الخنزير واللحم فوق الشبع حرام لانه ضرر وان كان الاكل من ذلك دون الشبع
حلالا بالاجماع وكذلك شرب الماء زيادة على مقدار ما تطلب الطبيعة ضررها والضرر حرام
ودون ذلك حلال وهكذا في سائر المباحات فالضرر حرام والمباح مباح على ما هو عليه واما
الحرام الثابت بالكتاب والسنة كالخنزير والميسر مثلا فانها حرامان قطعا وان كان فيهما نفع
كما ورد في صريح القرآن في قوله تعالى يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع
للناس واثمهما اكبر من نفعهما الآية ولا يلزم من وجود النفع في الشيء ان يكون ذلك الشيء حلالا
اذا ثبت بان المال المغصوب او المسروق فيه نفع للغائب والسارق وهو حرام عليه بالاجماع

وكذلك

وكذلك الطعام والشراب المغصوب فيه نفع لمن اكله وشربه عالما بالغصب وهو حرام عليه فالتنفع
والضرر قد يعتبر بان المحرمات والمباحات على السواء ولا يلزم من ذلك تغيير شيء منها عن
حكمه المعروف له في الشريعة غير اننا نقول نفع الانسان نفسه بالشيء المحرم في حالة الضرورة جائز
كما ساعد اللقمة بالخنزير والكل لحم الخنزير في وقت المحنة واضرار الانسان نفسه بالشيء المباح
لا يجوز والمحرم محرم على ما هو عليه والمباح مباح على ما هو عليه وهو الا ليق بالادب مع الله
تعالى ورسوله عليه السلام في القيام باحكام الشريعة على ان بغض العلماء المطلق على المحرم
القطعي في حالة الضرورة انه صار حلالا وعلى المباح القطعي ايضا في حال التضرر به انه صار
حراما ولين سلمنا وجود التجربة الصحيحة المعبرة في التين من الحاكين فيه بالضرر والخبث
والاستفزاز مدة علموا فيها ضرره وخبثه لا يلزم من كونه مضرا لهم وخبثا عندهم ان يكون مضرا
لغيرهم وخبثا عندهم ايضا ونقول في ذلك ما نقوله في العسل ونحوه من المباحات المضرة
الخبثية عند بعض الطبايع دون بعض ولا يلزم من المضرا ايضا ان يكون خبيثا لان الخبيث
في اللغة خلاف الطيب فقد يكون الشيء نافعا وهو خبيث كالخنزير فانها ام الخبايث بنص
الحديث اى اصل المحرمات لان الام بمعنى الاصل ومنه ام الكتاب اى اصله وهو العلم الا ان
فالخبث الحرام والطيب الحلال كما قال تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم اى من حلال
الرزق دون حرامه وفي حديث الجامع الصغير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان لا تأكلوا
ان لا تأكل الا طيبا ولا تعمل الا صالحا ونحو ذلك المأوى طيبا اى حلالا متقن الحل وسبب
الحديث ان ام عبد الله بنت اوس الانصارية اخت شداد بن اوس بعثت الى النبي صلى
الله عليه وسلم بقدح لبن عند فطره فرد عليها الرسول اى لك هذا قالت من شاة لي قال اني
لك الشاة قالت اشتريتها من مالي فشر به فذكره انتهى ولكن قلنا بان الخبيث الحرام هو
ما استخبطه الطبع كما ذكره الشافعية في كتاب الصيد والذبائح في حق الحيوانات المأكولة
وغيرها فان المراد ما تستخبطه طبايع العرب دون غيرهم كما قيل ولا جعة بطبايع من عدا
من العجم او المختلطين بالعجم في الانساب كالمولدين قال الشيخ الامام شهاب الدين احمد بن
العماد الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه التعقيبات على المهمات ويجل اليربوع لان العرب
تستطيعه وفي ابن اوى وجهان والاشبه بالمذهب حله لكن الذي يجده الطبري والبغوي والرويان
المنع رايحة كريهة والعرب تستخبطه انتهى مختصرا وفي شرح ابن القاضى شبهة على المنهاج في
كتاب الذبائح فيما لا يحل اكله من الحيوان وما يحل قال وما لا نص فيه خاص ولا عام ولم يرد في
قوله امر ولا نهى ان استطابة اهل يسار وطبايع سليمة من العرب في حال رفاهية حل وان استخبطوه

فلا ان الله تعالى اناط الحل بالطيب والتحريم بالخبث وعلم بالعقل انه لم يرد ما يستطيه ويستحب
كل العالم لاستحالة اجتماعهم على ذلك عادة لاختلاف طبائعهم فتعين ان يكون المراد بعضهم
والعرب بذلك اولي لان بلغتهم نزل القرآن وهم السائلون عن الاباحة المجابون وعلى هذا
قطب العرب مختلفة لاختلاف الارض والامكنة ثم قيل يرجع في ذلك الى من كان في عصر النبي صلى
الله عليه وسلم لان الخطاب لهم حكاه الرافعي عن جماعة ثم قال والاشبه ان يرجع في كل عصر الى الموجود
فيه قال البلقيني والمحكي عن جماعة هو منصوص الشافعي وما يحسنه الرافعي مردود فانا ان رجعا
الى عرب زمن فاستطابوه ثم ان العرب في زمن بعده استحبوه او بالعكس فان قضينا السابق لزم
ان لا يعترف الرمن الثاني او اللاحق لزم ان لا يعترف الرمن الاول وكلاهما خلاف مراده
فان قيل يعتبر السابق وصار هذا معلوم الحكم بما ظهر من عرب ذلك الزمان قلنا هذا خلاف اناطه
الحكم بالرجوع الى العرب الموجودين في كل زمن قال شيخنا و مراده الرافعي انه يرجع الى العرب
الموجودين في مجهول الامر وهذا قد عرف امره مما سبق وانه مستطاب ويعتبر فيهم ان يكونوا من
سكان البلاد والقرى ومن اهل اليسار والرفاهية فلا اعتبار باجلاف البادية الذين يتناولون
مادب ودرج من غير تمييز ولا بوقت الجذب والشدة وقضية كلام المصنف انه لا بد من اخبار
جمع منهم قال الزركشي والمظاهر الاكتفاء بخبر عدلين فلو اخرجنا عن خلاف ما قاله فهل يجزى وبأخذ
بالاعتماد يشبه ان يكون فيه الوجهان في نظيره من جزاء الصيد والمزج الحظر وما لا نص فيه قال
البلقيني ان اريد نص كتاب او سنة لم يستقم فقد حكم بحل الثعلب وتحريم البعوض والطاووس
وليس فيها نص كتاب ولا سنة او قوله عالم فقوله العالم ليس دليلا يعتمد وان اريد نص كتاب
او سنة او نص الشافعي او احد من اصحابه فهو بعيد لان هذا لا يطلق عليه نص في اصطلاح الاصوليين
قال شيخنا والمراد نص كتاب او سنة صريحا واستنباطا ودلالة وفي شرح المنهاج للشيخ الدرريري رحمه
الله تعالى قال وما لا نص فيه اي لا خاصا ولا عاما بتحريم ولا تحليل ولا ورد في شرعنا امر يقبله ولا نهى عن
قتله فان ثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستحب تحريمه قولان الظاهر هما لا وهو مقتضى كلام عامة
الاصحاب قال وان استطابوه اهل يسار وطباع سليمة من العرب في حال رفاهية حل لان الله تعالى اناط
الحل بالطيب والتحريم بالخبث وعلم بالعقل انه لم يرد ما يستطيه ويستحب كل العالم لاستحالة
اجتماعهم على ذلك عادة لاختلاف طبائعهم وشهواتهم فاعتبر ان يكون المراد بعضهم والعرب
مختلفة لاختلاف الارض والامكنة والشدة والرخاء فقيل يرجع في ذلك الى من كان في عصر النبي صلى
الله عليه وسلم والاشبه ان يرجع في كل عصر الى الموجودين فيه ويعتبر فيهم ان يكونوا من سكان البلاد
والقرى ومن اهل اليسار والرفاهية والسعة فلا يعتبر اجلاف البوادي الذين ياكلون مادب ودرج

ولا اهل الجذب والشدة فما استطابوه فهو حلال قال وان استحبوه فلا ما تقر واشتهى كلامه اي فلا
يحل قلت ولعل القائل يجرمة كل خبيث وان التفت خبيث يستحب طبعه فهو حرام استند الى امثال
هذا من كلام الفقهاء الشافعية ومعلوم ان هذا في حق الحيوان المجهول فقط لا في حق النبات المجهول
ولا هو مطلق حتى يكون حكم النبات المجهول مع ما منه وانما اجزى هذا الكلام فيه بالمقايضة في
النبات المجهول على الحيوان المجهول والفرق واضح ولا قياس مع وجود الفارق فان الحيوان المجهول
منه ما يحرم ومنه ما يحل ولولم يكن فيه سمية اصلا واما النبات المجهول فانه اذا لم يكن فيه سمية فهو حلال
كله اجماعا اذ هو ليس كالحيوان يحتاج في حل الكله الى تذكيرة شرعية وهي التي تكون من اهل في الحل وليس
من النبات ما هو نجس بذاته ومنه ما هو طاهر وانما هو طاهر كله وانما تعرض له النجاسة من غير كبرية
الاشياء الطاهرة واما الحيوان فانه ما هو نجس العين ومنه ما هو طاهر العين واذ امارت نجس بالموت
والنبات اذا قلع من الارض لا يصير نجسا فلا يقاس نبات مجهول على حيوان مجهول ولين سلمنا القياس
فان المعقبين العرب الذين اذا استحبوا ما لا نص فيه حرم واد استطابوا حل سكان البلاد والقرى
من اهل اليسار والرفاهية والسعة دون الاجلاف منهم وسكان البوادي كما ذكر في عبارات السابقة
ولم يعتبر فيهم ان يكونوا علماء او فقهاء او من اهل الفضائل بل ذلك الوصف المذكور متى وجد فيهم
كان قولهم معتبرا في الجنائز والطيب ولو كانوا من اهل الجهل والغباء وكذلك من نظر بعين الانصاف
في مسئلتنا هذه مسألة شرب التنق وجد العرب سكان البلاد والقرى من اهل اليسار والرفاهية
والسعة قد استطابوه وهم المكبون على شربه ليلا ونهارا دون الاجلاف منهم الشداد الغلاظ فان
شرب التنق لا يستلذ به الا ان ويستطيه الا ارباب الدنيا والاموال الكثير والرفاهية والعيش
الارغد وقولهم المعقبين من غير اشتراط ان يكون علماء او من اهل الفضائل طبق ما مر بيانه ومن قال
بجائزته من العلماء واهل الفضائل وما الغالب عليهم عدم الرفاهية واليسار وقد استولى عليهم
الفقر والفاقة من عدم محالطتهم لاهل الدنيا لا اشتغالهم بما هم فيه من تحصيل الفضائل والجلالة
غالبية عليهم فمن لا يجدون ثمن التنق حيث كان يباع بالاعمان الغالية فيستحبونه لذلك وللهذا
اعتبر فيهم ان يكونوا من اهل السعة ثم الخبيث يطلق بازاء معان مختلفة قال في كتاب المصباح
المخير حيث الشئ خبيثا من باب قرب خلاف طاب والاسم الجنائز فهو خبيث والاشئ خبيثه ويطلق
الخبيث على الحرام كالزنا وعلى الردى المستكره طعمه او ريحه كالنوم والبصل ومنه الجنائز وهي التي
كانت العرب تستحبها مثل الحبة والعقرب قال تعالى ولا تقيموا الخبيث من تنفقون اي لا تحرجوا الردى
في الصدقة عن الجيد والخبثان البول والغائط وشئ خبيث اي نجس واشتهى فالحديث على هذا
في اطلاقه ثلاثة معان الاول الخبيث بمعنى الحرام والثاني الخبيث بمعنى المستكره الردى والثالث

الخنثى بمعنى النجس وبألت شري أي معنى يري من هذه المعاني الثلاثة من يقول ان النجس خنثى
فان اراد المعنى الاول وانه حرام يبقى قوله من يباغده على ثبوت الحرمة فيه من دليل اخر قطعي ولا دليل
له على ذلك الا مجرد قوله والحكم بطبيعته عليه انه خنثى وان اراد المعنى الثاني وانه مستكره ردى في طبيعة
فهذا المقدار لا يوجب ان يكون به حراما ولا مكروها ايضا في المشرع كما ان البصل والثوم خنثيان بهذا
المعنى وليسا محرمان وخنثيهما ثابت بنص الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الثمرة
الخنثية فلا يقرب من مسجدنا حديث صحيح متفق عليه وفي رواية مسلم مساجدنا وعن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه انه خطب يوم الجمعة فقال في خطبته ثم انكم ايها الناس تاكلون شجرةين لا اراهما الا خنثيتان
البصل والثوم لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد امر به
فاخرج الى البقيع فمن اكلهما فليغمهما بطبخا رواه مسلم وكذلك الجرجير خنثى بالمعنى المذكور وليس
بحرام كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجرجير بقلة خنثية كاني اراها تنبت في النار كما ذكره
في كتاب روض الانسان في تدابير صحة الابدان للعطوف رحمته الله تعالى وان اراد المعنى الثالث وانه
نجس فليس شئ من النباتات ينبت نجسا بذاته اصلا الا اذا كانت نجاسة عرضية تعرض له من ملاقاة
شئ نجس وليس ذلك خاصا به ولا الكلام فيه فلا يبقى الا انه اراد المعنى الثاني وان طبيعته ومزاجه
يستكرهه ويستقيحه وليس هذا المقدار منه دليل لا شرعا على التحريم فان جميع ما كانت العرب تستقيحه
فهو خنثى وقد جات الشريعة بتحريم اشياء من ذلك الخنثى وبأباحها اشياء كالثوم والبصل فتوكل
تعالى ويحرم عليهم الجنايت بلام العهد الذهني كما سذكركه دليل على ما استخجنه طبابع العرب
مع وجود دليل الحرمة فيه من الشارع قال ابن جليل التونسي في كتاب التوير مختصر التفسير الكبير
تفسير الرازي في قوله تعالى ويحرم عليهم الجنايت قال الشافعي رحمه الله تعالى يحرم بيع الخلب
للحديث الخلب خنثى وخنثى ثمة فيكون حراما للآية وايضا الحرم رجس للآية والرجس خنثى
لا طباق اهل اللغة عليه والخنثى حرام للآية انتهى كلامه فيكون الخنثى لا بد فيه من استناد النص
في ثبوت خنثيه يفتي التحريم وقال ايضا في تفسير قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده
والطيبات من الرزق قال ابن عباس رضي الله عنهما في الزينة هي اللباس الذي يستر العورة وقيل
هو عام يندرج فيه الحلي والحبر وجميع المأكول والمشروب والمنع بالنساء وبالطبيب انتهى قلت
ويؤيد هذا الاخير قوله تعالى انا جعلنا ما على الارض زينة لها ثم انه تعالى حرم اشيا فبقى الاصل
الاباحة فيما لم يرد فيه صريح التحريم من ذلك ولهذا قال ابن جليل رحمه الله تعالى بعد ذلك وهذا يدل
على ان الشريعة تدل على اباحة جميع الزينة الا ما خصه الدليل واعلم ان كل شئ اما ان يكون نفعا خالصا
او ضررا خالصا او يجمع احدهما او يتساويا او يخلو عنهما فالضار خالصا او راجحا بتركه والقسمان

الاخران وهما التساوى والخلو لم يوجد في الحكم فيها على ما كان وراجح النفع كخالصه لانه يقابل المشل
بالمثل ويبقى القدر والرايد نفعا خالصا فيحق بالخالص وحينئذ يندرج في الآية ما لا نهاية له من الاطعام
والاحاجة الى القياس لانه ان وافق حكم النص استغنى عنه وان خالفه رد المخالفه للعموم وهذا تقريب
بان القرآن وافى ببيان جميع الاحكام انتهى كلامه قلت وحكم هذه المسئلة التي نحن فيها وهي مسئلة شتر
النحن معلوم من هذا الكلام في معنى الآية بالاباحة المطلقة بلا كراهة ولا خلاف الاول مثل ما بر المباحا
حيث فيه النفع الغالب كما قدمناه عند المستعملين له وان كان لا يغلب عن ضرر يسير كما هو شأن جميع المباحا
فهو مذكور في القرآن بحكم الاباحة كما بر المباحات بمقتضى هذه الآية والاحاجة فيه الى القياس حسبما قررره
هذا المفسر المذكور والخنثى منه منقضى ايضا لان العرب حيث كان استحيات طبائعهم هو المعبر في التحريم
لم يكن ذلك منهم لمجرد كراهة نفوسهم له بسبب نفعه وتغير رايحه فانهم كانوا ياكلون لحم القدي من
لحوم البقر والابل والغنم ويستطيبونها ولا بعدون عنها وزخومة رايحتا خبثا وآمالا كان الخنثى عندهم
زيادة على ذلك وجود الضرر لهم به او النهي الشرعي في المشرعين منهم والخاصة ان الخنثى المنقضى
للحرمة ما ثبت كونه خنثيا في طبائع العرب من اهل البسار والرفاهية كما قدمناه وايده النص من كتب
الكلب وخنثى الخنزير وآما ما تستكرهه وتستقيحه نفوس بعض الناس او كل الناس الآن من
لا ثقة بنفوسهم من مخاطمتهم لبلادها والاهل النفوس الساقة والطبايع الدينية والاخلاق الرذيلة
من العامة وغيرهم المختلطين بالاعاجم في الانساب بينهم والمودات بل اباؤهم واجدادهم كذلك مثلهم
بحيث تغيرت منهم الفطر السليمة والسلايق المستقيمة كما هو المشاهد المعروف على البديهة فلا اعتبار
في الشريعة بتلك الاستكره ولا اعتداد بتلك الاستحيات ولا تاثير له في تغيير مباح عن اباحتها اصلا
ولا يجوز لهم ان يحكموا بمقتضى ذلك فيما لا يلائم امر جنتهم بالتحريم بل ولا بالكراهة التشرية بل ولا
بخلاف الاول بل باجماع المجتهدين كلهم وذلك لان الكراهة التشرية هيية وخلاف الاول من الاوضاع
الشرعية المستنبطة عند الائمة المجتهدين من ادلة الكتاب والسنة والاجماع لا من مجرد الاستكره
النفسي والاستحيات الطبيعي والتفج العقلي ومضى حكما بالتحريم في شئ او بالكراهة او بخلاف
الاول بسبب استحيات نفوسهم لذلك الشئ وتغييرهم له بحسب مزاجهم كانوا عابدين هو اهم
مقربين عن احكام ربهم فلا يجوز اتباعهم في شئ من ذلك وقال النجم الغزي رحمه الله تعالى في كتابه
حسن التنبه في التشبه من اخلاق اليهود والنصارى التحليل والتحريم مجرد الراي من غير دليل
واتباع الاكابر في ذلك قال الله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد
الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله فان تولوا فقلوا اشهدوا باننا
مسلمون ومعنى ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا اي لا يشبهه في تحليل شئ او تحريمه الا بدليل شرعي وقال

الله تعالى اخذوا اجارهم ورهبانهم اربابا من دون الله وروى الترمذي وحسنه عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم وفوقه صليب من ذهب فقال يا عدي اطرح عنك هذا الوثن قال وسمعتة يقرأ في صلاة اخذوا اجارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال اما انهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم اذا احلوا لهم شيئا استحلوه واذا حرموا عليهم شيئا حرموه وقال الربيع قلت لابي العالية كيف كانت تلك الربوبية في بني اسرائيل قال كانت الربوبية انهم وجدوا في كتاب الله عز وجل ما امروا به ومنهوا عنه فقالوا ان سبق اجارنا بشي فامرنا به ايمننا وما نهونا عنه انتهيينا واستنصحا الرجال ونبتوا كتاب الله وراى ظهوره وقال عبد الله بن المبارك رضي الله عنه وهل اذهب الدين الا الملوك واجارهم ورهبانهم وكفى الايتين المتقدمين دليل على بطلان الاحتسان الجرد الذي لا يستدل به دليل شرعي وفيه ما روي في الروايات الغالبين بوجوب اتباع الامام في كل ما يقر من غير بيان مستند شرعي وبان له ان يحمل ما حرمه الله تعالى من غير ان يبين دليلا شرعيا وهذا اضلال والادلة على بطلانه كثيرة ومن الادلة الفاسدة التي استدلت بها بعضهم على حرمه استعمال التنج وحوله تحت قوله تعالى من يحرم عليهم الحبايت باعتبار ان الالف واللام للتجنس فيدخل فيه كل جنس ومن جملة ذلك التنج وكل هذا المستدل بمثل ما تقرر هنا ثبت عنه ان التنج حبيث بلا شبهة وتحقق ذلك بلا شك ولم يبق فيه منازعة اصلا وقد عرفت ما قرناه هنا في معنى الحبيث الشرعي وكان مقتضى طبيعته ومزاجه غرر فواصله الى ذلك ووافقه على هذا امثاله من الحاككين بالحرمة بآرائهم وعقولهم حتى قال ما قاله ولو جارينا فيه ما يزعم واشبهه الحبيث المعبر شرعا في مسئلة هذه وقلنا له التنج حبيث من اين له ادخاله تحت عموم الآية في حكم التحريم ومن اضل من ذهبه ان كان شافعيان العام غير قطعي في معناه لانه ما من عام الا وحسن ولا حرمة الابالقطعي وايضا الآية لا يصح في الشرع حملها على العموم في كل حبيث طاهر ونجس لانه ليس كل حبيث حراما فان البصل والنرم حبيثان ببعض الحديث كما هو وليس استعمالهما مجرام وكذلك كسب الحمام حبيث وليس مجرام قال في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم كسب الحمام حبيث اى مكره نفى تكرهه النفس الشريفة لا شرعا وذلك لدنائه ولا يحرم لانه النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اجره ولو كان حراما لم يعطه قال القاضي عياض الحبيث في الاصل ما يكره لردائه وخسسته ويسعمل المحرام من حيث كرهه الشارع واستردها كما يستعمل الطيب للحلال قال تعالى ولا تبدلوا الحبيث بالطيب اى الحرام بالحلال والردى من المال قال سبحانه ولا تيمموا الحبيث منه تنفقون اى الدين من المال ولما كان من الزانية وهو ما تأخذه عوضا عن الزنا حراما كان الحبيث المسند اليه بمعنى الحرام وكسب الحمام لما لم يكن حراما لانه عليه الصلاة والسلام احقهم واعطى الحمام اجرته كان المراد من المسند اليه المعنى الثاني قال عياض وليس المراد بالحمام المزين بل من يخرج الدم انتهى ما نقله المناوي في شرحه

الخط
الاراد
النفس
الى
نفس
محمد
بن
سليم
في
مسألة

الكبير

الكبير على الجامع الصغير وحديث ثبت انه ليس كل ما هو حبيث بالنفس حراما فضلا عما هو حبيث بالطبع والراى العقل فلا يصح الاستدلال بعموم الحبايت على حرمه التنج اذا المراد من تحريم الحبايت التي وردت النصوص بحرمها لا تحريم كل حبيث وتوورد النص بان حبيث حتى يرد النص بحرمته فيدخل تحت هذه الآية الواردة للاعتناء من الله تعالى على عباده والتذكير بالنعمة كقوله تعالى الم تخلفكم من ما بين يدي من الالف واللام في الحبايت للعهد وهو الاصل الذي لا يعدل عنه الا حيث لا يكون معهود في الخارج وهنا معهود في الخارج وهو جميع الحبايت التي وردت النصوص بحرمها وكما قال البيضاوي في تفسيره ويحل لهم الطيبات مما حرم عليهم كاللحم ويحرم عليهم الحبايت كالدم ولحم الخنزير والربا والرثوة انتهى وكفى من شئ يستحبته الطبع وهو طيب شرعا كالماء المنق من طود الملك فان النفس تستقذره وتجده حبيثا وهو في الشرع طيب طاهر يجوز شربه والطهارة به وكفى من شئ يستطيه الطبع وهو حبيث شرعا كالسكر المسروق واللحم المشوى المسروق فان النفس تستلذبه وتجده طيبا وهو في الشرع حبيث حرام فلا ثقة حبيثا باستحباب النفوس والطبايع لشي ولا لاستطابتها ولا اعتبار بذلك في ثبت التحريم والتحليل حتى يرد به النص في الشرع والافقد اختلفت النفوس والطبايع في استحباب بعض الاشياء واستطابتها فآى نفس يعتبر حكمها وآى طبيعة يعتبر استحبابها واستطابتها وكثير من الناس يستحبون شرب التنج وكثير من الناس يستطيعون حتى اجبرني بعضهم انه لقر جلا من العلماء المحققين وذكر لي اسمه ولكن لا يحضرن الان وقد رايه بقران دخان التنج نوع من الطيب فالحمم اذا شرب منه تلزمه الجنابة في الحج او العمرة لانه يطيب بدخانه ويقول بان الزيت والشحح معدودان عند العلماء من الطيب لكون الصدر الاوله كانوا يطيبن بهما ويستلذون رايهم ما مع انها الان مما انفصل الايدي منها كما هو المعروف فلا عجرة يعرف قوم عندهم ان ذلك ليس بطيب ويستقذرونه ان يبقى دهنه في ايديهم وكذلك لا عجرة بمن يستقذرونه دخان التنج فان الغالب خصوصاً في هذا الزمان في غالب الناس في جميع البلدان استطابة وان كان هذا القول مبالغة من قابله ولكن فيه اشارة الى استحباب بعض الطبايع له امر غير متفق عليه وكفى من انسان يقول ان رايحة التنج عندي اطيب من رايحة العود والذي لا يستشاق ولقد رايته بعض الصالحين يشرب التنج كثيرا وربما كان احيانا ياخذ به بيده ويشمه فيجد له في نفسه لذة عظيمة غير بها عن نفسه فاحذت ان امره يبدى مع اني لا اشربه اصلا وشممت منه فوجدت له تلك اللذة حتى كنت في بعض الامراض الصغرى اوية استلذت بدخانه فامرهم بالشرب منه فربما مني لاجد رايحة وكرما اخذه بيدي واشمته فاجد له في نفسي راحة ورايحة توافق مزاجي واستطيه خصوصا وبعضهم يضع فيه مسكا وما دورد ويخلطه بعود البخور فيطيب طعمه ويرجه واخبرني بعض الصالحين

ان كان اولايكوه راجحة جدا ثم ان الله الآن يستلذه ويستطيع رزومة راجحة حضورها اذا منج بالعود
الطيب حتى انه قال لي عن من على شربه وانا امين منه مرات فاجد نشاطا وتفتيحا في المعدة منه ومن
الادلة الفاسدة التي استدلت بها بعضهم على حرمة شرب الخمر نهى السلطان عنه اعلم ان السلطان
واحد من جملة الخلفاء يجمع احكام الله تعالى عليه من الامر والنهي كواحد من رعيته غير انه لما بايعة الامة
بعقد الامامة من اهل الحل والعقد وانفادت اليه الرعايا بعد وجود شرائط الامامة فيه من الاسلام
والعقل والحرية وباقي الشروط المذكورة في موضعها وجب عليه هو زيادة على ما كلفه الله تعالى به من امثال
امره واجتناب نهيه كبحانه مثل واحد من رعيته ان يقوم بمصالح الرعايا وينظر في امورهم ويدبر حيلته
بالعدل والانصاف على القانون الشرعي من غير خروج عنه اصلا فوجب عليه ان لا يامر احدا من رعيته بما لم
يأمره الله تعالى به ولا ينهي احدا من رعيته عما لم ينه الله تعالى عنه ولا يغير شيئا من القانون الشرعي
المجدي ولا المتقال ذرة وهذا معنى قيامه على رعيته بالعدل كما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه
لما ولى الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اطيعوا فما اطعت الله ورسوله فاذ اعصيت فلا
طاعة لي عليكم وقال الحق رضي الله عنه وارضاه فان قوله هذا من قوله الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا
الامانات الى اهلها واذ احكمت بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعم اعظمكم به ان الله كان سميعا بصيرا
ثم انه سبحانه وتعالى لما فرغ من وصية السلاطين والحكام بالعدل وصى الرعية ايضا بالاطاعة لهم ثم
فقال عز وجل بعد ذلك يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ثم انه سبحانه
وتعالى علم ان السلاطين والحكام قد يأمرون الناس بما لم يأمرهم به الله تعالى وينهونهم عما لم ينههم
عنه الله تعالى فتقع المنازعة بين الرعية وبين السلاطين والحكام في الاطاعة وعدمها في ذلك المأمور به
والمنهى عنه ويختلفون فقال تعالى بعده فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون
بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا اي لا تطيعوا في السلاطين والحكام حيث يأمرونكم او
ينهونكم من تلقاء انفسهم وبالعكس سبحانه في النهي عن ذلك بالرد الى كتاب الله وكنته رسول الله حيث قال
سبحانه ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولا اشد من هذا الوعيد المقضي بعدم الايمان عند المخالفة
وقال في تفسير البضاوي يريد بهم اي باولي الامراء المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبعد وبتدرج فيهم الخلفاء والقضاة وامراء السراية امر الناس بطاعتهم بعد ما امرهم بالعدل تنبيها
على ان وجوب طاعتهم ما داموا على الحق وقيل علماء الشرع لقوله تعالى ولوروده الى الرسول والى اولى
الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم فان تنازعتم في شئ من امور الدين وهو
يؤيد الوجه الاول اذ ليس للمقلد ان ينازع المجتهد في حكمه بخلاف المأمورين الا ان يقال الخطاب لا ولى الامر
على طريقتي اللغات فردوه اي واجعوا فيها الى الله الى كتابه والرسول بالسؤال عنه في زمانه والمراجعة اليه سنة

بعده ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فان الايمان لوجب ذلك ذلك اي الرذخينكم واحسن تاويلا
عاقبة واحسن تاويلا من تادويلكم بلارود في الشئ برخصه النفس الكبيلا بن جميل التوسى رحمه
الله تعالى قال في قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذ احكمت بين الناس ان تحكموا
بالعدل فيه مسايل الاول اذ الامانة ان تؤدى ما وجب لغيرك عليك من حق الله والحكم بالعدل الزام
من عليه حق بدفعه لربه ولما كانت مراعاة الانسان لنفسه في جلب المنافع ودفع المضار سابقة على
الاشتغال بالغير قدم الامر باداء الامانة على الحكم بالعدل فما احسن هذا الترتيب الثانية اجمعوا على ان
الحاكم يجب عليه ان يحكم بالعدل والايات في ذلك كثيرة وفي الحديث لانزال هذه الامة بحج ما اذا قالت
صدقت واذ احكمت عدلت واذ استرحت رحمت والآيات الواردة في ذم الظلم تدل عليه كقوله تعالى
احشروا الذين ظلموا وازواجهم وفي الحديث ينادى منادى يوم القيامة ابن الظلمة وابن اعوان الظلمة
فيجمعون كلام حتى من يرى لهم فلما اولاق لهم دواة فيلقون في النار وقال تعالى ولا تحسبن الله غافلا
عما يعمل الظالمون الثالثة يسوي القاضي بين الخصمين في الدخول عليه والجلوس بين يديه والاقبال
عليهما والاستماع اليهما ولا يلقن المدعي ولا المدعى عليه ولا الشاهد وان يكون مقصوده ايصال الحق
الى مستحقه الرابعة قوله تعالى واذ احكمت بين الناس ان تحكموا بالعدل كالنسخ بان الحكم خاص ببعض الناس
ولم تدل الدلائل على انه لا بد من نصب الامام الاعظم وانه هو الذي ينصب القضاة والولاة كان ذلك
كالبياض لاجمال هذه الالة اذ ليس فيها تعيين الحاكم ثم قال تعالى ان الله نعم اعظمكم به اي نعم شيئا او نعم
الذي يعظمكم به والمخصص بالمدح محذوف اي اداء الامانة والحكم بالعدل ثم قال ان الله كان سميعا بصيرا
اي لا يخفى عليه شئ من انفاكم وافراقكم وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
واولي الامر منكم لما امر بالحكام بالعدل امر الرعية بالاطاعة قال علي رضي الله عنه حق علي الامام
ان يحكم بما انزل الله ويؤدي الامانة فاذا فعل الحق على الرعية ان يطيعوا وهذه الالة تشمل
على اكثر المقول المقتضى لان اصول الشريعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس فتقوله اطيعوا
الله واطيعوا الرسول اشارة للكتاب والسنة وقوله واولي الامر منكم يدل على الاجماع وذلك
لان الله تعالى اوجب طاعة اولى الامر وذلك يستلزم عصمتهم عن الخطاء والا لوجب طاعة
عند كونه مخطيا واتباع الخطاء منهي عنه فيجتمع الامر والنهي وهو محال فثبتت العصمة لا ولى
الامر فاو لا الامرا ما ان يكونوا جميع الامة او بعضهم ولا يمكن ان يكونوا بعضهم لان الامر
بطاعتهم مشروط بمعرفتهم والقدرة على الوصاية اليهم والاستفادة منهم ونحن عاجزون
قطعا عن معرفة الامام المعصوم والوصاية اليه فوجب ان يكون المراد من اولى الامر اولى
الحل والعقد من هذه الامة وهو الاجماع فاك قيل المراد باولى الامر الخلفاء الراشدون او

اولي الامر

امراء السربا وعن ابن عباس رضي الله عنهما انها نزلت في خالد بن الوليد رضي الله عنه وعن جابر
ابن جبير في عبد الله بن جردة السهمي والمراد العلماء المنقون في الاحكام الشرعية روى ذلك عن
ابن عباس رضي الله عنهما وغيرهم او نقول حملها على الامراء والسلاطين او على المنقود او امرهم في
الخلق بخلاف اهل الاجماع ولانه صلى الله عليه وسلم بالغ في الامر بطاعة الامراء كقوله من اطاعني
فقد اطاع الله ومن اطاع اميري فقد اطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى اميري فقد
عصاني وقوله فان تنازعتم في شئ الآية انما تليق بالامراء باهل الاجماع والكتاب عن الاول لان
ان جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم اجمعين حملوا على الامر على العلماء فليس قولنا
خارجا عنهم وعن الثاني ان ما ذكره وجوه ضعيفة لا تقارض البهتان الفاطم الذي ذكرنا
مع انها معارضة بوجه الاول ان الاجماع على ان الطاعة للامراء انما تجب فيما علم بالدليل انه
حق وصواب وذلك الدليل هو الكتاب والسنة فيكون هذا اخلا في طاعة الله ورسوله في الكتاب
والسنة كما ان طاعة الوالد والزوج والاستاذ داخل في ذلك انما اذا حملناه على الاجماع لم يدخل
في ذلك لانه قد ثبت بالاجماع حكم لا دليل في الكتاب والسنة عليه فكان اولي الثاني ان طاعة
الامراء انما تجب اذا كانوا على الحق فطاعتهم مشروطة والآية مطلقة الثالث قوله فان
تنازعتم في شئ يشعرا بجماع تقدم وحديث بعده التنازع الرابع ان طاعة الاجماع واجبة
قطعا كطاعة الله وطاعة رسوله اما الامراء والسلاطين فغالب او امرهم ظلم يحرم طاعتها
وفي الاقل تكون واجبة بحسب الظن الضعيف والحمل على الاجماع اولي لانه ادخل ذلك في طاعة
الله ورسوله فكان الحمل على المعصوم اولي من جملة على الفاسق الخامس ان اوامر
السلاطين موقوفة على فتاوى العلماء فالعلماء في الحقيقة امراء الامراء فحمل اولي الامر عليهم
اولي والآية تدل على الاصل الرابع وهو القياس لان قوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه
الى الله والرسول يقتضي ان المتنازع فيه ليس منصوصا عليه في الكتاب والسنة والاجماع
والا لكان نكرا لما قد علم وأنه لا يجوز واذ لم يكن حكمه منصوصا عليه فردوه الى الله والرسول
هو طلب حكمه من نصوص الكتاب والسنة بالحاقة بالوقائع المنصوصة المشبهة له وذلك
هو القياس والمعتبر اجماعهم هم الذين يمكنهم استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وهم المسمى
باهل الحل والعقد في الاصول لان الله تعالى اوجب طاعة اولي الامر وهذا الصنف هم الذين
يمثل امرهم ونهيتهم بخلاف المتكلم والمحدث والعوام الذين لا يمكنهم الاستنباط
انتهى وتامة هناك وهم العلماء في عبارة شيخنا زاده رحمه الله تعالى حيث قال في حاشية
تفسير البضاوي والمراد من اولي الامر العلماء في اصح الاقوال لان الملوك يجب عليهم طاعة

العلماء ولا ينعكس وكذلك صرح بهذا الشيخ العيني الحنفى رحمه الله تعالى في اخر شرح الكفر في مسائل شتى
وقال ان المراد باولي الامر العلماء لا الملوك والحكام وحيث ثبت ان السلاطين والحكام يجب عليهم ان
تكون اوامرهم ونواهيهم موقوفة على فتاوى العلماء وعلى اقوال المجتهدين في الدين ولا يجوز لهم ان يتصرفوا
في امر من الامور الا بمقتضى احكام الشريعة المجردة لا على حسب ما يحيل اليه نفوسهم وتقتضيه طبائعهم ولا
كانوا عابدين هوام قاصده يعاقبهم على ذلك في يوم القيامة كبقية العصاة فالرعايا يجب عليهم ان
يطيعوهم في كل ما يأمرونهم به ان كان موافقا لامر الله تعالى وفي كل ما ينهونهم عنه ان كان من افعالهم
الله تعالى وان خالفوا امر الله تعالى فمنهية لا تجب طاعتهم على احد لان المخالفة معصية ولا طاعة لخلق
في معصية الخالق وذلك كما اذا امر السلطان بفعل شئ مباح او نهى عن شئ حرام فمقتضى تشيئ نفسه
من غير ان يكون في ذلك مصلحة لنا من جلب منفعة او دفع مضرة كان ذلك الامر والنهي منه معصية
لله تعالى حيث كان ذلك بمجرد تشيئ نفسه وتسليك عن رضه الديني منع الرعية عما اباح الله تعالى
لهم وخبرهم بحما فيه بين الفعل والنكر فامر ونهيهم حينئذ لا يوجب تعدي المباح عن اباخته الشرعية
التي هي حكم من احكام الله تعالى الخمسة ولا انقلابه واجبا بامرهم وحراما بنهيهم كما اننا اذا نهى عن فرض
او مندوب او امر بحرام او مكروه لا يتغير ذلك عن مقتضى حكمه بسبب امره ونهيه قال ابن بطال
رحمه الله تعالى في شرح البخاري في باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية واجب على المرأة ان لا تطيع
زوجها في معصية وكذلك كل من لزمه طاعة غيره فلا يجوز طاعته له في معصية الله تعالى ويشهد لهذا
قوله النبي صلى الله عليه وسلم حين امر على بعث اميرا وامرا لنا في طاعته فامرهم ذلك الامير ان لا يفتوا
في نار ارجحها لهم فامتنعوا منها وقالوا لم ندخل الاسلام الا امرانا من النار فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال والله لو دخلوها ما خرجنا منها ابدا انما الطاعة في المعروف وصوب فعلهم وكذا روى عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال لا طاعة للخلق في معصية الخالق انتهى وقال الشيخ ابو الحسن الماوردي في كتابه
الاحكام السلطانية الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقد هالمن يقوم
بها واجب بالاجماع وانما اوجب العقل ان يمنع كل واحد من العقلا نفسه عن النظام والتقاطع ويأخذ
بمقتضى العدل في التصانف والتواصل فيدبر بعقله لا بعقل غيره ولكن جاد الشرع بتفويض الامور الى
ولي في الدين قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ففرض
عليها طاعة اولي الامر فينا وهم الائمة المتامرون علينا وروى هشام بن عروة عن ابي صالح عن ابي
هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيكتلم بعدى ولالة فيلكم البربرية وبليكم الفاجر ففرض
فاسمعوا لهم واطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسنوا فلكم ولهم وان اساءوا فلكم وعليهم انتهى كلامه
وقد منافي هذا الفصل عن النجم الغري في كتابه حسن التنبه في التشبه ان الروافض قائلون بوجوب

اتباع الامام في كل ما يمتد من غير بيان مستند شرعي وان لم يجد ما حرم الله تعالى من غير ان يبين دليلا
شرعيا وهذا ضلال والادلة على بطلانه كثيرة انتهى كلامه فلو كان امر السلطان او نهيه معتبرا عند اهل السنة
والجماعة ولولم يكن له مستند شرعي مثل مذهب الروافض فانه مبني عندهم على عصية الائمة والسلاطين
وهو باطل وليس مجرد تنهي نفوس السلاطين والحكام بامر معتبر في الشريعة المجرية بل هو امر مدعوم
فيها فان قلت اذا كان وجوب طاعة السلطان مقيدا بامر ونهي على طبق امر الله تعالى ونهيه فكيف
يكون ذلك طاعة للسلطان بل هو طاعة لله تعالى حينئذ لا للسلطان ونحن يجب علينا طاعة السلطان
كما يجب علينا طاعة الله تعالى ورسوله قلنا طاعة السلطان واجبة علينا اذا كانت بعينها هي طاعة
الله تعالى بان كان السلطان قد امرنا بما امر الله تعالى به ونهاى عما نهى الله تعالى عنه كما ان طاعة
الرسول صلى الله عليه وسلم واجبة علينا حيث هو طاعة الله تعالى لعصمة عليه السلام من المخالفة كما
قال تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم ان يامر الا بما امر الله تعالى
به ولا ان ينهى الا عما نهى الله تعالى عنه مع انه صاحب الشرع وحاشاه صلى الله عليه وسلم ان يامر
الامة بمباح صاحب محبة فيه فضلا من الله تعالى بين الفعل والترك على سواء وان ينهى عنه من تلقا
نفسه قال الله تعالى لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى فكيف بمن لم يكن نبيا ولا صاحب شرع
من سلطان او حاكم يامر رعيته بفعل مالم يامرهم الله تعالى به او ينهىهم عن فعل مالم ينهىهم الله
عنه ولا مصلحة لهم في ذلك دينوية ولا اخروية وتفكر يجب على الرعية فعل ما امرهم به مما لم يامرهم
الله تعالى به ويحرم عليهم فعل مالم ينهىهم الله تعالى عنه ويجب عليهم مخالفة الله تعالى ورسوله
في ذلك المباح لاجل وجوب طاعة ذلك السلطان او الحاكم هذا مما لا ينبغي القبول به لمسلم اصلا كيف
واوامر السلاطين ونواهيهم مقيدة وجوبها بقوانين العلماء ومطابقة احكام الشريعة وكما ان الرضا
والمندوب والحرام والمكروه احكام اربعة لله تعالى لا يتغير بامر السلطان ولا نهيه كذلك الحكم
الخامس وهو الاباحة لا يتغير بامر السلطان ولا نهيه وهذه هي الحكمة في قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم قصر كبحانه بذكر الطاعة لله
والطاعة للرسول لان الرسول عليه السلام لعصمة لا يامر وينهى الا بما يامر الله تعالى به وينهى
عنه وليس له من قبل نفسه عليه السلام امر ولا نهى فطاعة الرسول هي طاعة الله تعالى على كل
حال ولم يصح كبحانه بذكر الطاعة لاولى الامر حيث لم يقل واطيعوا اولى الامر لعدم عصمتهم
فما يأمرون وينهون من قبل نفوسهم نجف كبحانه طاعتهم مقدرة من درجة في طاعة الله
ورسوله فقايدة وجوب طاعتهم مثل قايدة وجوب طاعة الرسول عليه السلام وذلك امتثال
وامر الله تعالى اذا امر وناهيها والاشتهاء عن مناهي الله تعالى اذا نهى وناعىها لاجلهم انقياد اليهم

وانصاحها

لكن

وانصاحا باقر الهم ارايت انه ورد عن عيسى عليه السلام بانه عرض له الشيطان مرة فقال له يا عيسى
قل لا اله الا الله يريد بذلك التحكم عليه ليمثل عيسى عليه السلام امره فيما امر به موافقا للدين الحق
فانه يعلم بانه لا يطيعه فيما هو مخالف للدين الحق لعصمة عليه السلام فقال له عيسى عليه السلام هذه كلمة
حق ولا تقولها لاجلك فانظر كيف لم يمثل امره مع امتثاله لامر الله تعالى وعدم مخالفته له كبحانه فاذا
امرنا السلطان بشئ او نهىنا عن شئ فغرضه على امر الله تعالى ونهيه فان وافقه وجب علينا طاعة
السلطان فيه والقيام به لاجل السلطان حيث امرنا الله تعالى بطاعته وان لم يوافقنا تركنا امر السلطان
ونهيته وتبعنا حكم الله تعالى مالم يكن السلطان متعلبا بالباطل ونحاف من شره فتكون حينئذ مستكرهين
على الطاعة له فتعذر في ذلك عند الله تعالى كما قرره الفقهاء في مباحث الاكره من كتب الفقه فان قلت
ان معنى ايجاب المباح وتحريمه بامر السلطان ونهيته كونه يتعين على المكلف فعله بالامر وتركه
بالنهي لانه يتقلب بذلك حكم الاباحة الشرعية فيصير المباح واجبا او حراما قلت لا معنى لتعين الفعل
على المكلف الا لا ايجاب ولا معنى لتعين الترك عليه الا التحريم والالتفاف حكم المباح بالتحريم وتعين الفعل
او الترك ولم يبق على هذا الا امتناع مجرد اطلاق الايجاب والتحريم ويبطل المدعى حينئذ وهو الاستدلال
بنهي السلطان على تحريم الشئ المباح وقد وجدت بعض الناس يبحث في هذا المبحث فاحتجت الى ذكره
هنا ليرتد على نهى السلطان عن المباح اذا كان عالما بالاباحة ومعتقد ان المباح يصير حراما ينسب
نهيته عنه تحريم مالم يحرم في الشريعة وهو مخالفة الله تعالى والمخالفة معصية وقد استثنىها العلماء
من وجوب طاعة السلاطين والحكام قال في التارخانية في الفصل العاشر في بيان ما يجب من طاعة
الامير وما لا يجب قال وبعد ما اجتمعت شرايط الامارة في الانسان فان الامام بومر قرشيا كان
او عربيا او نبطيا من الموالي قال محمد اذا امر الامير العسكر بشئ كان على العسكر ان يطيعوه في ذلك
الا ان يكون المأمور به معصية انتهى وانما ايجاب المباح على الناس او تحريمه عليهم من جملة المعاصي
فلا طاعة فيه للامير فان قال قائل ان الامير اذا امر بمباح او نهى عنه ما اوجب المباح على الناس
ولا حرمه حتى يكون ذلك معصية وانما وجب على الناس طاعته فيصير المباح واجبا عليهم بامره
وحراما عليهم بنهيته وهو بالنسبة الى الامير مباح على ما هو عليه قلنا في جوابه يلزم من هذا ان يكون الامير
مشرعا للشرائع من تلقاء نفسه وهو ممنوع ويكره ايضا ان تكون المظالم والمكوس والعوارض السلطانية
اعطاؤها واجبا على الرعية لكون السلطان امرهم باعطائها وكذلك مصادرات الحكام تكون واجبة
لوجوب اطاعة الحكام واصل اعطاء المال بالرضا من مالكة مباح والسلطان لا يامر رعيته بالايعطاء
المال برضاهم وكذلك الحكام فيلزم ان يكون السلطان امر الرعية بمباح فوجب امتثاله وجميع اخذ
المظالم والمكوس والمصادرات حرام قطعا وان امر بها السلطان وامرت بها الحكام ومنها عن مخالفة

بالامتناع عن اعطائها والا لانقلب الجور والظلم عدلا وامتنع صدور الظلم من سلطان او حاكم وادى ذلك الى
فساد عظيم ويكره من هذا ايضا ان تكون الواجبات والحرمات قابلة للزيادة كل يوم بامر السلطان ونهيه
والله تعالى يقول آتاكم اليوم اكملت لكم دينكم الآية فالدين المحمدي لا يتحمل الزيادة بالاراء ولا النقصان فان قال
القابل الاول ان المراد وجوب طاعة الامير على العسكر والسلطان على رعيته في كل ما امرهم به ونهاهم عنه من
المباحات بحيث ياتمون بالمخالفة له لان المباح يصير واجبا عليهم بامره وحراما بنهيه قلنا في الجواب
بطل المدعى حينئذ وهو كون المباح حراما اذ انتهى عنه السلطان والامير وبقي المباح مباحا على ما هو عليه
في حق السلطان وكره حق الرعية ايضا بحيث يجبرون في فعله وفي تركه غير ان الرعايا اذا فعلوه
فقد خالفوا نهى السلطان عنه فانما اخرج غيرهم فعل ذلك الشيء المباح وهو انهم المخالفون لذلك
القول في ترك ما امرهم به من المباحات فلا يجوز الاستدلال حينئذ على تحريم المباح نهى السلطان
لان المباح مباح على ما هو عليه ومسئلة طاعة السلطان ومخالفة مسئلة اخرى ولا يحصل لهذا حينئذ
ومسئلتنا المذكورة ويكره منه المناقضة في بقاء المباح مباحا على ما هو عليه لان الثواب بفعله ولا
عقاب بتركه ومع ذلك يصير عليه العقاب بفعله او بتركه حيث خالف فيه امر السلطان او نهيه
وهو سفسطة وكلام واهي جدا وكلاهما بحث بعض الناس فيه معناه ما ذكرته وبأيت شرعا كيف
يقوله القائلون بجرمة شرب التبن حيث نهى عنه السلطان فوجب على الرعية طاعته في ذلك
هل يجب هو ايضا على نفسه طاعته فيحرم عليه ايضا شرب التبن ليطيع نفسه في ذلك ام يباح له
هو فقط دون رعيته فان حرم على نفسه ايضا بغير رضى وجوب طاعته لنفسه انقلب طاعة
النفس التي اجتمعت الامة على انها شر وسوء خيرا وطاعة وهو باطل وان ابيح له ذلك لا يكون
شرب التبن حراما بنهى السلطان مطلقا حتى على السلطان ايضا فيصير في الحرمة توزع
فيبطل جواز اطلاق الحرمة عندهم ويصير السلطان ناهيا عما لا يجب عليه الانتهاء عنه وقال ابن
نجيم الحنفى رحمه الله تعالى في كتابه الاشباه والنظائر في فن القواعد القاعدة الخامسة بقصر
الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح
الامام عن المظلة الحسينية في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع
وصرحوا في كتاب الجنائيات ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص
والصلح وعمله في الايضاح بانه نصب ناظرا وليس من النظر للمحقق العفو واصلها ما اخرج
سعيد بن منصور عن البراء قال عمر رضي الله عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى
اليتم ان احدثت منه فاذا ايسرت رددته فان استغفرت استغفرت وذكر الامام
ابو يوسف في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمار بن ياسر على الصلاة والحرب

وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف على مصلحة الارضين
وجعل بينهم شاة كل يوم شطرها ويطبخها لعمار وربعها لعبد الله بن مسعود وربعها لآخر لعثمان
ابن حنيف وقال اني انزلت نفسي واياكم من هذا المال بمنزلة والى اليتيم فان الله تعالى قال
ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والله ما ارى ارضا تؤخذ منها شاة
في كل يوم الا استسرع خرابها فعلى هذا لا يجوز له التفضل ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة
والراي للامام في تفضيل ونسوية من غير ان يميل في ذلك الرعي ولا يميل لهم الا ما يكفيهم ويكفي
اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شي بعد ائصال الحقوق الى اربابها قسمت بين المسلمين وان قصر
في ذلك كان الله عليه حسبا وذكر الزيلعي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال
وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع مينا خصه ولا يخلط بخصه ببعض لان لكل نوع حكما
يخص به الران قال ويجب على الامام ان ينقي الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة
فان قصر في ذلك كان الله عليه حسبا وفي النزاهة السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جان غنيا
كان او فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من
بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة واذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور
العامة لم ينفذ امر شرعا الا اذا وافقه اى الشرع فان خالفه لا ينفذ وكهذا قال الامام ابو يوسف
في كتاب الخراج من باب احياء الموات وكيس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف
وقال قاضي خان في فتاواه من كتاب الوقف وكوانه اذن لقرم ان يفعلوا ارضا من اراضي
البلدة حوايت موقوفة على المسجد وامرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت
عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحا تبقى على
ملك مالكم فلا ينفذ امر السلطان فيها ثم ذكر في الاشباه والنظائر ايضا بعد هذا قال نصرف القاضي
فيما له فعله في اموال اليتامى والسرقات والاوقاف مفيدة بالمصلحة ايضا فان لم يكن مبنيا عليها لم
يصح ثم ذكر في وعائه قال وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وتماه ميسر ط
هناك وكفى صحيح البخاري في باب من فني له بحق اخيه فلا يأخذه فان قضاء الحاكم لا يحمل حراما ولا
يحرم حلالا اخرج بسنده عن ابن شهاب قال اخبرني عروة بن الزبير ان ربيب ابنة ابي سلمة اخبرته
ان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سمع حنيفة
يباب حجرته فخرج اليهم فقال انما انا بشر وانما ياتيني الخضم ولعل بعضكم ان يكون ابلغ من بعض
فاحب ان تصادق فاقضى له بذلك فمن قضيت له بحق مسلم فاما هي قطعة من النار فليأخذها
اوليسر كما انتهى فانظر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بظاهر الحال حكما شرعيا فاجتران

حكمه في قضية ظاهرها حق وباطنها باطل لا يجعلها حقا فليس حكمه صلى الله عليه وسلم يحل حراما ولا يحرم حلالا
وانما حكم الله تعالى لا يتغير اصلا من حلال وحرام فكان يرضى الصحابة رضي الله عنهم فيما يطعمون عليه من
القضايا والاحكام ان لا يغتروا بحكمه فيها على حسب الظاهر وانما المعتبر ما يعرفونه منها من حلال وحرام
فكيف احكام السلاطين والامراء في الوقائع من النهي عن المباحات والامر بها على مقتضى شهورات نفوسهم
يصير الحلال حراما بسبب ذلك على الامة الكتم الا ان يدعوا ان في النهي عن ذلك المباح مصلحة ظاهرة
للرعية فتبحث عن تلك المصلحة فان كانت شرعية بان كان نهيه مخافة ضرر يلحقهم في دينهم او دنياهم
كما اذا نهى السلطان عن اجتماع اهل الحل والعقد بعضهم مع بعض مخافة ان يتفقوا على فتنه واصل
الاجتماع مباح ولكن فيه ضرر فيصير حراما فتقرب انما نهى عن حرام حينئذ لا عن مباح وكذلك اذا امرهم
بما فيه مصلحة لهم شرعية يدرهم الضرر بقواتها كما اذا امر من عنده قوت من قبح ونحوه زائد على
حاجة ان يبيعه للناس واصل البيع مباح ولكن لما كانت الضرورة العامة تدفع به كان واجبا فانما
امرهم بشئ واجب عليهم وليس كلامنا في ذلك وانما الكلام في المباح الذي لا مصلحة في النهي عنه ولا في
الامر به كشراب التبن المشتهر الآن بين الناس فانه لا يستقل عن حكم الاباحة بمجرد هذا النهي الخالي
عن المصلحة الشرعية الذي هو مجرد تشي نفسا بل المصلحة في استعماله حيث اعتادت عليه كثير من
الناس بحيث صاروا يتصرفون به كذا الحكم في كل نهى هكذا حاله وكل امر كذلك قال في الاشياء
والنظائر في اواخر فن الزوق اذا اولى السلطان مدرسا ليس باهل لم تضع توليته قال وصرح البرزقي في
الصلح انه السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غير المستحق وفي رسالة
ابي يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف
وفي فتاوى قاضيان ان امر السلطان انما ينبغي اذا وافق الشرع والا فلا ينبغي وقال الحافظ
ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في شرح البخاري في كتاب الاحكام في باب قوله تعالى وطيعوا
الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم في هذا اشارة من المصنف يعني البخاري رحمه الله تعالى
الى ترجيح القوة الصابرة الى ان الاية نزلت وطاعة الامراء خلافا لما نزلت في العلماء وقد
رجح ذلك ايضا الطبري وقال ابن عيينه سالت زيد بن اسلم عنها ولم يكن بالمدنية احد
يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال اقرأ ما قبلها تعرف فقرأت ان الله يامرهم ان يتودوا
الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل الاية فقال هذه في الرولة والنكتة
في إعادة العامل في الرسول دون اولى الامر مع ان المطاع في الحقيقة هو الله تعالى كون الذي
يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة فكان التقدير اطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن
واطيعوا الرسول فيما بينكم من القرآن وما ينص عليكم من السنة او المعنى اطيعوا الرسول

فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن ومن يدري الجواب قوله بعض الدابعين لبعض الامراء
بني امية لما قال له اليس الله امركم ان تطيعوا في قوله واولي الامر منكم فقال له ليس قد نزلت
عنكم يعني الطاعة اذا خالفتم الحق بقوله فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم
تؤمنون بالله واليوم الآخر وقاله الطبري اعاد الفعل في قوله واطيعوا الرسول اشارة الى
استقلال الرسول بالطاعة ولم يعده في اولى الامر اشارة الى انه يوجد فيهم من لا يجب طاعة
ثم بين ذلك بقوله فان تنازعتم في شئ كانه قيل فان لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا
ما تخالفتم فيه الرحمن الله ورسوله وفي رواية مسلم من حديث ام الحصين قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يهودكم بكتاب الله وفي شرح
البخاري لابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى ايضا قال السمع والطاعة للامام ما لم تكن معصية
وفي رواية اسمعوا واطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي كان راسه زبيبة آتاه شبه راس الحبشي
بالزبيبة لتجمعها وتكون شعرة اسود وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد
بها ونقل ابن بطال عن المهلب قال قوله اسمعوا واطيعوا لا يوجب ان يكون المستعمل للعبد الا
امام قرشي لان الامامة لا تكون الا في قرشي واجمعت الامة على انها لا تكون في العبيد ولا تجمل
ان يسمى عبدا باعتبار ما كان قبل العتق وهذا كله انما هو فيما يكون بطريق الاختيار وكما لو غلب
رفيق بطريق الشوكة فان طاعته يجب اخذها بالفتنة ما لم يامر بمعصية وقيل المراد ان الامام
الا عظم اذا استعمل العبد الحبشي على اماره ببلد مثلا وجبت طاعته وليس فيه ان العبد الحبشي يكون
هو الامام الا عظم وقال في رواية ما لم يامر بمعصية فاذا امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة الا للجب
ذلك بل يحرم علم من كان قادرا على الامتناع وفي حديث معاذ عند احمد لا طاعة لمن يطع الله
وعنده وعند البرزقي في حديث عمران بن حصين والحكم بن عمار في الطاعة في معصية الله
وسنده قوي وفي حديث عباد بن الصامت عند احمد والطبري في لا طاعة لمن عصى الله تعالى وذكر
الحافظ ابن حجر ايضا في شرح البخاري ان رجلا سال ابن مسعود رضي الله عنه عن حكم طاعة الامير
فاجابه بالجواب بشرط ان يكون المأمور به موافقا لتقوى الله تعالى وفي صحيح البخاري من كتاب
الاحكام عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السمع والطاعة على المرء المسلم فيما احب وكره
ما لم يؤمر بمعصية فاذا امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة واخرج بسنده عن علي رضي الله عنه قال بعث
النبي صلى الله عليه وسلم سرية وامر عليهم رجلا من الانصار وامرهم ان يطيعوه فغضب عليهم فقال
اليس قد امر النبي صلى الله عليه وسلم ان تطيعوا في قالوا بلى قال عزمتم عليكم لما جمعت خطبا وادعتم
نارتم دخلتم فيها فجمعوا خطبا فاوقدوا نار فلما هربوا بالرجال فيها فقام بعضهم ينظر الى بعض قال

بعضهم انما يتبعنا النبي صلى الله عليه وسلم فراراً من النار فندخلها فينصدم كدك اذ حذت النار
وسكن غضبه فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو دخلها ما خرجوا منها ابراً انما الطاعة في المعروف وذكر
في مواضع اخر قال الحسن رحمه الله تعالى اخذ الله تعالى على الحكم الاتباع الهوى ولا يخشوا الناس
ولا يشتر وايايئة ثمتا قليلاً ثم قرأ يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا
يوم الحساب انتهى واما ما ذكره بعض الشافعية من ان الامام اذا امر بمندوب يجب طاعته فيه
فيصير المندوب واجباً كما اذا امرهم بثلاثة ايام في الاستسقاء فانه يلزمهم الصوم ظاهراً وبالطاهر
بل ذكر بعض الشافعية انه اذا امر بصدقة او عتق يجب محله اذا كان ذلك المندوب متعيناً عليهم
لترتب امر عليه من الامور المهمات في حقهم كما اذا وقع التخط وتها ونزاً في صيام الاستسقاء
او في صدقة التطوع او العتق في بعض الوجوه فانما امرهم حينئذ بهم في حقهم هو واجب
عليهم فيما كذا مثاله بسبب امره والتواقل قد تكون واجبات في بعض الاوقات كالسلام
على الخاليف في مواضع الخوفا ليا من وا طعام من في اطعامه احياء مهجئة وعتق من اراد
قتل نفسه لو لم يعتقه مولاه وعو ذلك والا فلو امر الامام بمندوب لم يترتب عليه امر مهم
من المهمات كان امره مجرد تشهي وهوى نفساني فيكون محكماً واذ لا للمؤمنين فهو معصية ولا
طاعة في مقصده كما تقدم وكل ما ورد من هذا القبيل يكون كذلك فتكون او امر السلطان
منوطاً بمصالح الرعايا فاذا خلت عن المصالح لا تنفذ ولا تنضم ارايت بان العلماء قالوا بان
اهل قرية اذا اجمعوا على ترك السواك قاتلهم السلطان لنها ونهم بالامر المستحب ولا
يلزم ان يكون السواك واجباً وفق الاحكام السلطانية لما ورد في حق امام المسجد اذا
كان شافعي يرمي الجهر ليسم الله الرحمن الرحيم والقنوت في الصبح لم يكن للسلطان ان ينهيه
عن ذلك ولا للمؤمنين ان ينكروا عليه وكذلك ان كان حنفياً يرمي ترك القنوت وترك
الجهر بالتسمية عمل على يديه ولم يعارض فيه انتهى فانظر كيف تخرج استحباب الجهر عند
الثاقفي والقنوت في الفجر على امر السلطان فلو كان واجباً امتثاله مطلقاً لصار ترك الجهر
واجباً فتأمل ما ذكرناه هنا وتحقق بان امر السلطان ونهيه اذا كان غير جار على القانون
الشريع كان مجرداً عن المصلحة كان اتباعاً للهوى النفساني ومطوعة للوسواس الشيطاني
ياثم به ذلك السلطان لانه معصية فكيف يجوز ان يطاع فيه وكيف يجب على احد ان يمتثله
وفي مسئلتنا هذه مسألة شرب التتن لو نهى السلطان عن استعماله كان نهيه عن ذلك
مجرد هوى نفساني لانه مباح وليس في تركه مصلحة للرعية بل المصلحة في استعماله لمن اعتاد

عليه

عليه حيث يتضرر بتركه كما هو المعروف في غالب الناس حتى اني وجدت مرة رجلاً وكان مشرباً
الى صحبتي فامرته بترك استعمال التتن فتركه مدة شهر فرايت بعد ذلك قد وصل الى حالة تشبه
الجنون فكان ان يخنق في نفسه من حصر فامرته حينئذ بالرجوع الى شربه وقلت له
الان صار متعيناً عليك شربه حيث تتضرر بتركه لا عتياً دك عليه وكم من رجل كان يشربه
فترك شربه فوصل الى امراض واسقام ومنهم من لا يصيبه شئ بتركه ولا يتضرر فيباع لتركه
كسائر المباحات وطباع الناس مختلفة في ذلك وكقد سئل الشهاب ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى
في فتاواه عن الافيون الذي يجلب من الهند واليمن فاجاب بان الكد حرام الا لمن ابتلى به
وحشى الهلاك من فقدته فيباع له لكن عند الضرورة لا مطلقاً كحكم المينة للمضطر وفي كتاب
زهر العربي في تحريم الخشيش للشيخ بدر الدين الزركشي قال وهل يحرم يسيرها يعني هـ
الخشيشة الذي لا يسكر صرح النووي في شرح المذهب بان لا يحرم اكل القليل الذي لا يسكر من
الخشيش بخلاف الخمر حيث حرم قليلها الذي لا يسكر والكفر ان الخشيش طاهر والخمر نجس ولا
يجوز شرب قليله للنجاسة ولو تصور ان شخصاً ياكل الخشيش ولا يسكره فالظاهر انه لا يحرم عليه
للطهارة وعدم الضرر وقد صرح الامام بذلك في الشخص الذي لا يضره اكل السموم الطاهرة فقال
لا يحرم عليه تعاطيها والحاصل انه يجوز تناول الخشيشة في خمسة مواضع اكل يسيرها على ما قاله
النووي والكلها لمن لا يسكر بها والكلها لمن يتداوى بها والكلها عند قطع اليد المتاكدة والكلها عند
المنفعة ويجب ان لم يجوز الاستسلام وفي رسالة اللاقاني رحمه الله تعالى التي عملها في شرب
التتن قال يجوز ان يتناول الافيون والبيج والسيكران وسائر المفسدات القدر الذي لا يضر
العقل ولا الحواس ولا يودي في البدن سواء دعت الى تناوله ضرورة ام لا وذكر ايضا ان العقاقير
الهندية كالجوارش ان اكلت لما توكل له الخشيشة امتنع اكلها وان اكلت للهضم وغيره من المنافع لم
يحرم ولا يحرم منها الا ما يفسد العقل انتهى كلامه ولا شك ان التتن لا يضرش العقل ولا الحواس
ولا يودي في البدن كما عرفت مما سبق بيانه وهو يهضم الطعام وفيه منافع اخرى فلا شبهة في
اباحته ومتى اعتاد احد على شربه وصار بحيث يتضرر بتركه تعين عليه شربه حينئذ وذكر الشيخ
عبد الغفار المالك في رسالة الفتوة قال وسئل مضاف العباب الشيخ احمد بن عمر اليميني رحمه الله
تعالى هل يجوز اكل شئ من هذه الاشياء التي تستر العقل كالافيون وجوزة الطيب او يحرم او يكره
فاجاب ان الافيون والخشيش والبيج وما فيه شئ من ذلك كالمعروف لا شك في تحريمها ونسوق اكلها
لغير ضرورة ورد شهادته ان لم يتب توبة معتبرة شرعاً وقد صرح بتحريمها الايمه رضي الله عنهم
قياساً على الخمر لان هذه الاشياء تصد عن ذكر الله وعن الصلاة فحرمت كالخمر واما تناولها للضرورة

فيما بين يدي العليل قد ذكره

فقد يكون سنة كالدواي بالقليل من الايون وقد يكون واجبا لمن اعتادها وفاق الهلاك من تركها
وقد يكون مباحا لمن احتاج الى غيبته حصة لقطع الكلة او سلعة وقد يكون مكروها كالحل القليل من
الايون غير المضل من يخاف من الفم ان تصد المداومة حرم واما جورة الطيب فان كانت تغير
العقل فحرام بلا ضرورة واما القات والكفنة فما اظنه بغيا للعقل ولا يصد عن الطاعة وانما يحصل
به نشاط وروحنة وطيب خاطر ولا يشاعة ضرر بل ربما كان معونة على زيادة العمل فيباح فان
كان ذلك العمل طاعة فناء وله طاعة وان كان مباحا فباح فلا وسایل حكم المقاصد وكذلك البن والقهوة
انتهى وتقول نحن ايضا وكذلك شرب النتن واذا اعتاد عليه بحيث يتضرر بتركه فعليه عليه شربه
ليدفع به الضرر عنه ومن هذا القبيل كل ما اعتادت عليه الطبيعة بحيث صارت تنضر بتركه من
المباحات من المأكول والمشروب والملابس حتى ان من اعتاد على لبس الفراء والثياب المحشوة والشا
وكذلك من اعتاد على العامة الكبيبة بحيث صار يتضرر بتركها فعليه عليه فعل ذلك لدفع الضرر
به عنه فتكون المصلحة في فعله وتمتنى به عن السلطان لا يتفقد نهيه لعدم المصلحة في تركه حيث كانت
المصلحة في فعله واما من اعتاد على شئ محرم كشراب الخمر بحيث صارت تمرض بتركه فلا يباح له شربه
وقال شيخنا الرازي رحمه الله تعالى في شرحه على شرح الررر في مبحث الفاظ الكفر احر الكراهية والاستحسان
وتسئل الفضلي عن اعتاد شرب الخمر ثم تاب وترك شربها فمريض هل يجوز له ان يشربها قال لا وتوكل
يشرب حتى مات من ذلك المرض يؤجر ولا يائمه ومن الادلة الفاسدة التي استدلت بها بعضهم على
حرمة شرب النتن ان شربه اسراف وتبذير وسفه واضاعة مال وليس الامر كذلك فان شارب
يتفكر به على مقتضى عادته حيث لم يكن عذرا ولا دواء والتفكر امر تابع للطبيعة ولا يلزم ان يكون
بالفكر المعروفة وقد لا يحصل بها البعض الامزجة ولا حرج على الامزجة فيما تنفكه به من المباحات
وتوكلان في نوع من انواع التفكر اسراف وتبذير لكان اكل الفاكهة التي لا هي غذاء ولا هي دواء
كالبطيخ مثلا حراما لعدم ترتيب المنفعة على اكله وامكان الاستغناء عنه ومع تسليم ذلك المعنى في
شرب النتن لا يلزم ان يكون حراما ولا فاعله على الاطلاق فاسقا قال في الاشياء والنظاير في فن
الفروق ثم اعلم ان السفه لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفه المبذر المضيع لما له سرا
كان في الشربان جمع اهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويستقيهم ويسرف في النفقة ويفسخ
باب الجائزة والعطا عليهم او في الخمر بان يصرف ماله في بناء المساجد واشياء ذلك فيحجر عليه القاضي
صيانة لماله وذكر الرازي ان السفه من عادته التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفا
لا لغرض او لغرض لا يبعده العقل من اهل الديانة غرضا مثل دفع المال الى المفقن واللعب وشراء
الحمام الطيارة بمن غالى والغبن في التجارات من غير تحمل واصل المسامحات في التصرفات والبر

والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب قال ولم ارحم شهادة السفه ولا شك
انه ان كان مضيعا لماله في الشرف فهو فاسق لا تقبل شهاده وان كان في الخير لقبيل انتهى وانفاق المال
في شر النتن والقهوة لا يخلو اما ان يكون انفاقا في مباح كما قدمناه مثل الطعام والشراب فيحرم الاسراف
فيه وهو ما جاوز قدر الحاجة حتى وصل الى حد الضرر به كالاكل فوق الشبع وبباح مالا اسراف فيه
وهو قدر الحاجة اليه في الهضم وتجفيف الرطوبة خصوصاً لمن اعتاد على ذلك وكان يتضرر بتركه واما
ان يكون اسرافا في حرام او مكروه فيحتاج ذلك الى دليل اخر يدل عليه من الشريعة خارج عن مجرد كونه اسرافا
وتبذيرا وسفها واضاعة مال ولا يصح مجرد كونه كذلك دليلا على الحرمة لما تقرر ان السفه ونحوه
لا يستلزم الفسق او قد يكون في مشروع كبناء المساجد والصدقات على الفقراء ولا يجوز ان يقال
بناء المساجد موجب للفسق في حق السفه ولا الصدقات كذلك في حقه لانها امور مشروعة وان مجرد
عليه بسببها فالاسراف حرام والامر المشروع لا يتغير عن مشروعيته بسبب حصول الاسراف فيه ولا اسراف
في مطلق شرب النتن كما لا اسراف في مطلق اكل المستهبات والمستلذات وان دخل الاسراف في ذلك
من وجه اخر وهو المقدار الزايد ونحوه كساير المباحات ولا اسراف في استعمال ما يفيد تجفيف الرطوبة
الزايدة في البدن فيطرد النوم والكسل والجنال ويوجب النشاط في حق من اعتاده فان الرطوبة
الزايدة في البدن اذا استحكمت ادت الى امراض من منه وقلم يخلو جسد منها وذكر القسطلاني في
المواهب اللدنية عن جابر بن عبد الله قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة رضي الله
عنها وعندها صبى يسيل منخراة ما فقال ما هذا فقالوا انه العذرة او وجع في راسه فقال ويلكن
لا تنقلن اولادكن ايما امرأة اصاب ولدها عذرة او وجع في راسه فلتأخذ قسطا هذيا فلتحمله
بمائه ثم تسقطه اياه فأمرت عائشة رضي الله عنها فضع ذلك للصبى فبرأ الحديث وفي القسط
تجفيف يسد اللهاة ويرجعها الى مكانها وكانوا يعالجون اولادهم بغسل اللهاة وبالعلاق وهي
شئ يعلقونه على الصبيان فنهاهم صلى الله عليه وسلم عن ذلك وارشدتم الرما هو انفع للاطفال
واسهل عليهم والسعوط ما يصب في الانف وفي القسط تجفيف الرطوبة انتهى والعذرة وجع
الحلق وقيل العذرة دم يهيج في خلق الانسان ويتأذى منه الهميجتان تعالج بالاصابع لترتفع
الى مكانها فانظر كيف في المجففات نفع من الرطوبة التي ربما وصلت الى الهلاك والرخا مخفف
للرطوبات بجميع انواعه كما تقدم ذكره وفي كتاب روض الانسان في تداوير صحة الابدان للعطوف
رحمه الله تعالى قال روى انه استبحر النبي صلى الله عليه وسلم بالالوة غير مطراة مع كافور وكافور نافع
قال كان ابن عمر رضي الله عنهما اذا استبحرا بالالوة غير مطراة وكافور يطرحه مع الالوة يقول
هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستبحر وأفضل العود القمارى واجوده الازرق حاريا بس

بقوى القلب والحراس والعود هو الالوة انتهى فقد استعمل النبي صلى الله عليه وسلم الدخان بالاستجمار
وهو استنشاق الدخان من الجمرة الموضوعة فيها النار ولا اسراف في ذلك لحصول الانتفاع به في تخفيف
الرطوبة وتحصيل النشاط في الاعضاء والاعانة على السهر بحرق الرطوبة الجالبة للنوم والكسل خصوصا
في ارباب المجاهدات والعبادات اذا استعملوا ذلك واستعانوا به على الطاعات ولتقصدهم في الماكول
وان كان اتباع السلف في الاستعانة على الطاعة بتخفيف الغذاء وتقليله اولى وافضل من الاستعانة
على ذلك بشرب التنق وشرب القهوة فان طريق السلف في تقليل الغذاء لا يشبه في كماله وشره ولكن
قد ابتليت الناس اليوم بغلبة الغفلة وقوة شهوة الطعام ومعبشتهم غالبا بل دايما في الاكث من
امثال الاوقاف التي معظمها ان لم يكن جميعها من الشبهة ان لم يكن من صريح الحرام ثم لا يعمل فيها
غالبا بشروط الواقفين ومن البياعات الفاسدة والمعاملات المغشوشة ودار الحال بين ان يستعانة
على إزالة النوم والكسل وتقليل الطعام والجنال الناشئ من الامتلاء بالطعام وكثرة شرب الماء بشي
من التنق او القهوة او غيرهما ان امكن رجاها ان يحصل ما يتيسر من الطاعة ولو صورة وبين ان يجيبوا
داعي الكسل وتقوهم صورة الطاعة بالكلية وتظهر هذا ما حكاه صاحب مناقب الابرار وغيره عن النبي
رحمه الله تعالى انه اكمل بكرا وكذا رطل من الملح ليعتاد السهر فلما زاد به الامرا حتى الميل والكميل به
وما حكاه عنه ايضا انه كان في ابتداء امره ينزل كل يوم سربا ويحمل معه خرقة من القضيان فكان
اذا دخل قلبه غفلة ضرب نفسه بتلك القضيان حتى يكسرها فزعم كانت الحرمة تنقضي قبل ان يمسي
فكان يضرب بيديه ورجليه في الحايطة وقد نقل الحافظ الذهبي عن الحكم بن ابان صاحب طائفة
انه كان اذا هذات العيون وقف في البحر الى ركبتيه يذكر الله تعالى الى الفجر انتهى وليس ذلك
والله اعلم الا يمنع نفسه من النوم وقريب من ذلك ما نقل عن بعض العلماء انه كان يكسر من مضغ
اللبان الذكر لنصفية الذهن وجودة الفهم في العلم وعن بعضهم انه كان يترفع في الماكول
والمشروب ليعتدله مزاجه فيصفوا ذهنه ونقل ان الشيخ الامام ابا عبد الله محمد بن عرفة التوسي
امام المالكية كان يترفع جدا في الماكول بحيث انه كانت تعمل له في كل يوم دجاجة يتكلف عليها شيئا
كثيرا مقدار دينار لما يعمل فيها من الابازير والروائح العطرة كالغبار الخاف ومخوه مع حسن الصنعة
في الطبخ وانه كان ياكل نصفها ويتصدق بنصفها وانه كان يقصد بذلك تصفية فكره لفهم العلم
كذا نقله الشيخ عبد الغفار في رسالة القهوة ومعلوم انه ليس في شيء من ذلك اسراف ولا تبذير
اصلا لحصول الانتفاع به في الجملة ولو تحصيل النشاط وزوال الكسل والتنعيم بالمرحة كما يحصل
ذلك في شرب القهوة لمن اعتاد عليه قال الشيخ عبد الغفار في رسالة القهوة المرحمة بفتح
الميم واللقاف والحاء المهملة وسكون الراء واخرها هاء التانيث وهي لغة يمانية وهذه المرحمة

ما علم

ما علم وجوده بالحنس والتجربة في حق المباشرين لشربها اي القهوة وتبوات النقل عنهم ايضا في حق
من لم يشربها وحقيقة هذه المرحمة ما ذكر علامة عصر الشيخ احمد اليمني مصنف العباب في
فتاواه في حق القهوة انه يحصل لشاربها من النشاط والروحة وطيب خاطر وذلك لانها من اجل
تخفيفها للرطوبات يحصل للبدن منها خفة عظيمة فينشيط ويذهب عنه الكسل والكساف ان كان
ذلك سواد كان الوقت ليلا او نهرا وينشأ عن هذا النشاط انبعاث تام لما الشخص بصدده من
الاشغال الدينية والدنيوية فولية كانت كالذكر والتلاوة مثلا والمسامرة في الحديث ومحو ذلك
او تعلية كالصلاة مثلا والكتابة والحياطة وهذا النشاط يختلف باختلاف امرجة الناس واقراب
ما تشبه حالة صاحبه حينئذ حالة من يرده عليه واراد بسط مجهود السبب او معلومه فكثيرا
ما يصادف الانسان من نفسه بسطا لا يعلم له سببا يجد معه في باطنه انشراح صدر وانبعاثا
تاما لما هو بصدده من العمل فولا كان او فعلا كما قدمناه بحيث يسترسل فيه من غير مشقة بل
ويستلذه ويستقل من نقصه عنه وقد يكون سببه معلوم ما لم يفتح له في مذاكرة العلم باب من فهم
المسائل الدقيقة ولكن بشرط هو مال غايب او صديق مسافر واجتمع شمله باصدقاء اغرغ عليه
بعد طول غيبتهم عنه الى غير ذلك من الاسباب ولا يخفى ان امرجة الناس في ذلك كله علم السبب او
جهل مختلفة وان منهم من لا يخفى حاله على جلسائه لانه لا يخجل عن بشاشة وجهه وانطلاق لسانه زائد عن
العادة خصوصا السبب الاخير فان اجتماع الاصدقاء يترتب فيه السرور والانبساط على حسب تزايد
ما بينهم من الصفاء والصدق في المودة ثم يختلف حالهم بحسب العرض المقصود من اجتماعهم فان
الانبساط في مسامرة اولئك الاصدقاء قد تفرط حتى تؤدي الى حركة الاعضاء وطرح الاحتشام والتوجع
الى غير ذلك الحالة من زيادة في المزاج وانشاد شعر المجنون من غير كناية وقد يحصل مع ذلك فلتات لسان
من غير قصد الى غير ذلك مما هو معلوم في مثل هذه الاجتماعات وواضح ان هذا الانبساط وان افراط وادي
الى ما ذكره فليس بسكر قطعا وان كان قد يطرأ عليه ذلك مجازا كما يقال سكر الجاه سكر المال سكر الشباب
ومحو ذلك ولا يحرم استجلابه بتحميل اسبابه وغاية ما يمكن ان يقال في حق المرحمة انها اذا افترطت
في حق بعض الناس فقط وفي حق بعض الاوقات فقط حصل لصاحبها مثل ذلك الانبساط على انه
لا يحصل غالبا الا بمعونة اجتماع الاخوان اما على الذكر والسمع او على مجرد اشاد الشعر والمسامرة
اللطيفة فمعظم البسط في الحقيقة اغما هو من مسامرة الاخوان لا منها اي القهوة بحيث انها لو لم تحضر
لم يفتهم الانبساط واما المنفرد فلا يجد منها غالبا غير مجرد خفة البدن والنشاط بحيث ان من ورد
عليه لا يظن لمرحلة حاله انتهى كلامه وكذلك شرب التنق في معنى شرب القهوة للمعتاد عليه من جهة
حصوله التخفيف فيه للرطوبات البدنية والدماغية الزائدة فيحصل لمن شرب منه النشاط وينظم

النفس عنه وينزل الكسل منه ويكون له به انتفاع اخر من وجوه اخرى يعرفها من جربها من نفسه والكرامة
بالمعنى المذكور حاصلة في شربه لمن اعتاد عليه بلا شبهة اصلها حتى ان بعضهم يوشرونه على الماكل والشرب
لما يجد فيه من الذرة والحلاوة في تلك المرات كما قال الشاعر يمشي كل وقت وكلما يمر يحلو
ومن الادلة الفاسدة التي استدل بها بعضهم على حرمة شرب التتن كونه مغفرا بالغار والشاء المشاة
القوية اى مضغفا للبدن قال في المصباح الملبى فتر عن العمل فتورا من باب تعدا نكسرت حدة فامسك
عنه وفتر الشئ سكن حده وظرف فانت ليس بجديد وفي صحاح الجوهرى الفترة الانكسار والضعف وقدرت
الحر وغيره فتر فتورا وفتره الله فقيرا وفي المجلد لابن فارس الفتور والضعف والطفرة الفاتر الذي ليس
بجديد انتهى فقولهم انه مفتر معناه انه مضغف للبدن وموجب لانكسار حدة الطبيعة واستدلالا
على تحريم المفتر بما في حديث احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر وفي
شرح البخارى لابن حجر العسقلاني بانه ثبت في حديث ابى داود النهى عن كل مسكر ومفتر وهو بالغاء انتهى
وهذا المعنى منقود من التتن عند جميع من يشربه ويدوم على شربه ولا شك ان من يدوم على شربه يعرفه
ويعرف اوصافه اكثر من لم يشربه ولم يدوم عليه ولو كان في شربه فتور في البدن كما يزعم ذلك من لم يشربه
لترك شربه كل احد من نفسه اذ لا يرضى بضعف البدن والفتور في القوى احد من العقلاء اصلا ولا يمكن
ان يكون جميع المستعملين له ليلا ونهارا جاهلين بفنائه للبدن واضعافه للقوى ومن لم يشربه يعرف
ذلك وانما دعوى التفتير فيه كاذبة حصلت ممن لم يشربه بان مص من مرقه مصات فخرت عليه الصفا
فاوجبت الفتور في بدنه من عدم اعتياده عليه فكم يكون مفتيا كما قد مناه وليس هذا المقدار قاضيا
بكونه مغفرا فان هذا المقدار يحصل لغالب الناس من امور اخرى غير شرب التتن كالحركة الدورية
فبمن لم يكن معتادا عليها والنظر من مكان عال ومخوذ ذلك ولا يقتضى الحرمة ومن الادلة الفاسدة
التي استدل بها بعضهم على حرمة شرب التتن المنامات المختلفة المتوعدة وغالبا كذب او من جهة
النفس حيث كانت مهتمة بالمبالغة في تحمسه في اليقظة وكم من رجل يحكم في ذلك رؤيا منام ويخرجها
باليقظة لتكون دليلا قطعييا في حرمة شرب التتن عند العوام وكذا جبر في مرة رجل اعنى برويا
راها في حق شرب التتن من وجوه باليقظة فتعجب من واقعة وكان رجلا صالحا ياتي مع الطلبة
الى مجلسي ويقر امهم في الدرس ثم انه سافر الى مصر وبلغني عنه الآن انه شرب التتن وانه مكب على
تعاطيه ليلا ونهارا ومن المعلوم ان روى المنام لا يثبت عليها حكم من الاحكام الشرعية وقال
الدبري في شرح المنهاج من كتب الشافعية في اويل كتاب الصوم قال شخص رايت النبي صلى
الله عليه وسلم في النوم واخبرني ان الليلة اول رمضان لا يصح الصوم بهذا الصاحب المنام ولا غيره
بالاجماع كما قاله القاضي عياض وذلك لاختلاف ضبط الراي لا للشك في الرويا قال الفارقي وكذا

لواخيه

لواخيه بطلاق زوجته التي لم يعلم انه ظلمها واخبره عن حلال انه حرام او بالعكس او غير ذلك من الاحكام
• قد منا ما ثبت في اليقظة على ما يراه في النوم كما لو تعارض خبران من اخبار اليقظة صحيحان فاما يقدم
الارجح بالشك او اللفظ فتقدم خبر اليقظة على المنام ومن الادلة الفاسدة التي استدل بها بعضهم
على حرمة شرب التتن قوله تعالى يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم وبيت
اكشف عنا العذاب انا مؤمنون وتقر بالاستدلال ان الدخان جعله الله تعالى عذابا قبل يوم القيامة
في الدنيا وكل ما يعذب به يكون مضرا وكل مضر حرام فشراب الدخان حرام ويكافئ شئ اى دليل
اقتضى تخصيص الدخان العام بدخان التتن عند المستدل بالاية والدخان عام يشمل دخان القوي
المهدي ودخان العنبر الحام ودخان الكندر والمبعة والزفت والقيرو وغير ذلك من الاذخنة المختلفة
الروائح بالطيب وضده حتى دخان الزبل وكلها داخل تحت اسم الدخان فان كان الدخان المراد
في الاية شاملا لذلك فهو موجود من يوم خلق الله الدنيا ولا خصوصية لكونه اية فمن اشراط
الساعة وان كان المراد به نوعا من الدخان خاصا ليس من جنس هذه الاذخنة المعروفة يرسله
الله تعالى عذابا قبل يوم القيامة ياتي من قبل السماء كما هو الظاهر فقد فسد دليل المستدل بهذه
الاية على حرمة شرب التتن والا كانت جميع الاذخنة حراما وهو ممتنع وتقر بكونه عذابا وكل ما هو
عذاب مضر وكل مضر حرام يقتضى حرمة استعمال النار ايضا في الطبخ ومخوذة لان النار ايضا جعلها
الله تعالى عذابا وهي مضرة بحرق الاشياء بها وضرها ظاهرا وكل مضر حرام وكذلك الجراد ارسله
الله تعالى عذابا على بنى اسرائيل كما ورد في صريح القرآن في قوله تعالى فارسلنا عليهم الجراد
والقمل والضفادع والدم فيلزم من كونه عذابا عند هذا القابل ان يكون الجراد حراما وهو
حلال بالاجماع والانتفاع بالنار نفسها حلال ايضا بالاجماع في الكى بها من كثير من الامراض
واخراج الاسبوطى في الجامع الصغير برمز الامام احمد في مسنده والبخارى ومسلم والنسائي
عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان في شئ من ادويتكم
خير فشرطه محج او شربة من عسل او لدغة بنار توافق داء وما احب ان اكوى ه ه ه
الفصل السادس في ملخص ما يقال من المصريح باباحة شرب التتن بعد
انتفاء الحرمة عنه والكراهة التحريمية والتنزيهية وخلاف الاول في العلم ان الشئ اذا انتفى
عنه ادلة المنع منه التي يتسك بها الخصم ويخرج بها على منعه يرجع الى اصله الذي كان عليه
قبل ان يتكلم فيه المتكلمون فكانه حديث الاثني وورد السؤال عنه من السائلين قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال ما احل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما
سكت عنه فهو مما عفى عنه اخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم عن سلمان الفارسي رضى الله عنه

ذكره الاسيوطي في الجامع الصغير وقال المناوي في شرحه وما سكت عنه اى لم ينص على حله ولا على حرمته
نصا جليا ولا نصا خفيا فهو مما عفا عنه اى فيحمل تناوله وهذا قاله عليه السلام لما سئل عن الجبن
والسمن والفرأ انتهى ولا شك ان هذه الثلاثة التي سئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها
ذكر صريح في القرآن بنص جلي ولا خفي وان كانت ربما فهمت من قوله تعالى والانعام خلقها لكم فيها
دفعى ومنافع ومنها تاكولون وكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون وقوله تعالى وان لكم
في الانعام لعبرة لنفسكم مما فى بطون من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين وقوله
تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم
اقامتكم ومن اصوافها وابوارها واشعارها اثاثا ومناعا الى حين ومعلوم ان هذه الثلاثة
الجبن والسمن والفرأ مفهومة من هذه الايات بطريق الدلالة فان اباحة اللبن وحله يقتضى حل
ما يحصل منه من الجبن والسمن واباحة اتخاذ الابار والاشعار اثاثا ومناعا الى حين يقتضى
اباحة الفرأ ولكن ليس هذا المفهوم نصا في ذلك جليا ولا خفيا فقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم
بان الله تعالى سكت عن التصريح في نص الكتاب العزيز عن الجبن والسمن والفرأ وانه مما عفا
عنه فيحمل تناوله وكذلك نفى ان الله تعالى سكت في الكتاب العزيز عن التصريح بشرب التبن
وشرب القهوة ونحو ذلك وان فهم حكم ذلك بعض الناس من بعض الايات كما يفهم من الايات
المذكورة حكم الجبن والسمن والفرأ ولكن ليس المراد في الحديث بالمسكوت عنه الاما لان نص فيه
بخصوصه جليا ولا خفيا وما لان نص فيه بخصوصه كذلك مسكوت عنه فهو حلال بمقتضى هذا
الحديث ولا يرد علينا نحو السم وما طبخ بالخمر وكل ما يضر بالعقل والبدن على اليقين في كل احد
حيث لم يكن منصوصا عليه بخصوصه لانه منصوص عليه بطريق العموم وهو التمس الخفي في اية
شاملة لجميع انواع ما هذا وصنفه وهى قوله تعالى ولا تعلقوا بايديكم الى التهلكة وايات الخمر فانه
كل ما خامر العقل اى غطاه او خاص بما العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وحرمة وان لم يسكر
لانه من شأنه الاسكار ولهمذا سمي باسم الخمر واما التبن والقهوة ونحوهما مما لا ضرر له بالعقل
ولا بالبدن كما قد مناه وعرفته المجربون له المداومون لشربه ليلا ونهارا سنيينا وشهورا واياما
بلا ضرر في عقولهم ولا في ابدانهم فليس شئ من ذلك داخل في عموم هذه الايات المقترنة لمرة
كل مضى في العقل والبدن فهو مسكوت عنه وكل مسكوت عنه غير مضى بالعقل والبدن فهو حلال فترتب
التبن والقهوة حلالا وكفى معنى الحديث المذكور قوله عليه الصلاة والسلام ايضا ان الله فرض في ارض
فلا تضيقوها وحدودها فلا تقعدوها وحرم اشياء فلا تنسكوها وسكت عن اشياء رحمة لكم من
غير نسيان فلا تبحثوا عنها حديث حسن رواه الدارقطني وغيره عن ابي ثعلبة الخشني جرت ثم بن

ناشر

ناشر عن الله عنه ذكره النووي في الاحاديث الاربعين وذكرناه فيما مر وهذا يؤيد ما ذهب اليه ائمة
الاصول من ان الاصل في الاشياء قبل ورود النص فيها الحل والاباحة بحيث ان الشئ الذي لا يرد
فيه نص فهو حلال مباح قال في الاشياء والنظائر لابن نجيم الحنفى في فن القواعد قاعدة هل الاصل
في الاشياء الاباحة حتى يرد الدليل وهو مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى والتحريم حتى يرد
الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي البدائع المختار ان الاحكام للافعال
قبل الشرع والحكم عندنا وان كان ازيا فالمراد ههنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتفى التعلق
لعدم فايدته وكفى شرح المنار للمصنف رحمه الله تعالى الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية
ومتهم الكرخي وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الحظر وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى
انه لا بد لها من حكم لكن لم نقف عليه بالفعل وفي الهداية من فضل الحداد ان الاباحة اصل ويظهر
اثر هذا الاختلاف في المسكوت عنه ويخرج عليها ما اشكل حاله فمنها الحيوان المشكل امره والنبات المجرب
سميته ومنها اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح
او مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحل في الحل واما مسألة الزرافة
فالمختار عندهم حل كلها وقال الاسيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضى
حلها وتشرح المنار لابن ملك قال وههنا ثلاثة مذاهب الاول الاصل في الاشياء الاباحة لقوله تعالى
خلق لكم ما فى الارض جميعا الثاني الاصل فيها الحظر لانها مملوكة لله تعالى والمعرف في ملك الغير
لا يجوز الا بآذنه والثالث التوقف لان العقل لا يخطئه في معرفة الاحكام فيتوقف فيه الى ان يرد
الشرع بالاباحة او الحرمة ونحو الاسلام اختار القول الاول لاعلى معنى ان الاشياء مخلوقة بآية
ثم بعث الانبياء بالخط لان البشر لم يتركوا سدا اى مملابلا شرع في زمان قال تعالى وان من امة
الا خلا فيها نذيرا واما قلنا انها مباحة بناء على زمان الفترة الذى بين عيسى ومحمد عليهم الصلاة
والسلام فان الاباحة كانت ظاهرة في ذلك الزمان لوقوع التحريفات في الانجيل والتوراة ولم يبق
الاعتماد على شئ من الشرايع وطهرت الاباحة على معنى عدم العقاب انتهى كلامه وتقديره وهى
الآن ظاهرة على ما كانت في زمان الفترة حتى يرد النص بالتحريم في شريعتنا فينبغ ما كان من الاباحة
في زمان الفترة مما هو باق الى الان وهذا الكلام منه دفعا لاحتمال ان يقوم احد في معنى كون الاصل
في الاشياء الاباحة ان الاشياء خلقها الله تعالى موصوفة بوصف الاباحة من غير ان يحكم عليها بحكم
في شريعة من الشرايع ثم ارسل الرسل بالخط فبقى الاصل الاباحة غير داخل في احكام الرسل
وهو باطل لاقتضائه ان البشر يتركوا سدا مملعين من غير شريعة قال تعالى وان من امة الا
خلا فيها نذيرا فالا بآية ظاهرة في زمان الفترة على معنى عدم العقاب بقوله تعالى وما كنت

معزيين حتى نبعث رسولا وحسب الاباحة الظاهرة في زمان الفترة ان التحريفات وقعت في التوراة
والانجيل فلم يتحقق منها حكم وقد انشجبت الاباحة الروقنا هذا في شريعتنا ما لم يرد الحظر في شريعتنا
فينسخها وقال الشيخ عبد الغفار في رسالة المهتبه والاصل الاباحة لقوله تعالى خلق لكم ما في الارض
جميعا وقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما على طاعم يطعمه الاية وتكرنص العلماء على اباحة ما لم
يكن مسكرا فيحرم قليلا وكثيره او مضرا فيحرم القدر الضار منه فقط قال ابن عسكرو في عمدة والنباتات
كلها مباحة الا ما فيه ضرر او يغطي العقل كالبيع ونحوه وقال ابن الفاكهاني في شرح الاربعين
للنورى فقلنا عن ابن الانبارى وآما النباتات فلا يحرم منها الا ما يزيل الحياة كالسم او العقل
كالخمر والضار على ما سبق وقال ابن الوليد في كتاب التفسير والتبيين في حكم اموال الظلمة والمستغنيين
وآما النباتات وما يكون منه فلا يحرم كله الا ما اضرا او زال العقل او حكم بنجاسته وقال ابن فرحون في
شرح ابن الحاجب وآما العقاقير فان اكلت لما يوجب له الحشيش امتنع كلها وان اكلت لهضم طعام
او غير من المنافع لم يحرم ولا يحرم من العقاقير الا ما يفسد العقل وآما ما لا يبلغ ذلك ليساره فيجوز
استعماله وقال الشيخ سليمان الجعفي في شرح الارشاد اجمع الاية على ان قليل العقاقير التي كثيرها
يفيق العقل او يضرب بالبدن يجوز استعماله وقال الفرافي في كتاب الاطعمة من الذخيرة ولا يوجب المضر
بالاجسام وما كان طاهرا ولا ضرر فيه ابيح وحرم الشافعي رحمه الله تعالى المخاط والمثى وان كان عنده
طاهر ونحوهما من المستقذرات وفي كتاب الحلال والحرام من الاحياء للحجة الاسلام وآما النباتات
فلا يحرم منها الا ما يزيل العقل او الحياة او الصحة فزيل العقل البعج والخمر وسائر المسكرات ومزيل الحياة
السموم ومزيل الصحة الادوية في غير وقتها انتهى وسبق ما ذكرناه في الادوية اذا علمت هذا وتقرر عندك
من اوله الى اخره على وجه الانصاف جرمت باباحة شرب التتن والقهوة ونحوهما مما لا يضر بالعقل ولا
بالبدن ضررا يقتضي التحريم ولا الكراهة بل ان تصور الضرر في ذلك كان مثل ضرر غير من المباحات
كالحم والمجنز والسمن والعسل والزيت فان لها ضررا في بعض الاوقات ببعض الامرجة ولكن
لا يقتضي التحريم ولا الكراهة فان قلت اليس ينبغي للعاقل ان يترك ما وقع الاختلاف فيه بين العلماء
ويتأخذ عنه ورعا وتنزها لانه حينئذ من المشتبهات وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال
بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى المشتبهات فقد استبرأ
لدينه وعرضه ومن وقع في المشتبهات وقع في الحرام الحديث وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال
بين والحرام بين فدع ما يربيك الى ما لا يربيك احرجهما الاسيوطي في الجامع الصغير واخرج الامام
احمد والدارمي في مسندهما باسناد حسن عن وابصة بن معبد رضى الله عنه قال انبت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال جيت تسأل عن البر قلت نعم قال استفت قلبك البر ما اطمأنت

اليه

اليه النفس والطمأنينة اليه القلب والاشم ما حاك في القلب وان افتاك الناس وافتوك حينئذ
مغلا يكون شرب التتن والقهوة من البر بل يكون ترك ذلك هو الاولى لاسيما مع عدم الاحتياج
اليهما فالجواب هذا غاية ما يقتضيه اليه المتوسطون في امر التتن والقهوة ممن لا يقول بشربهما
وليس لهم كلام انشبه منه مطلقا ويرون انه غاية الانصاف وبيان زيفه وبطلانه ان مراعاة
الحلال والاحتراز عما قبل انما يصح اذا كان القول المخالف والقول الذي قيل يمكن فيها الصحة
والصدق في الجملة اما ما يقطع ببطلانه وكذبه لانه مبني على دعوى الاضرار بالعقل والبدن واستعمال
التتن والقهوة وبقيّة الادلة الفاسدة فلا اعتبار له ومثاله مثال من ادعى ان الفقع والسكر
المذوب حرام لاضراره بالعقل والبدن وضم الى ذلك بعض تلك الادلة الفاسدة كان مراعاة
ذلك من التسطع البارد والهوس الفاسد لامن الروح في الدين بل قال الشيخ عز الدين بن عبد
السلام ان ماخذ الخلاف اذا كان بحيث لا يبعد كل البعد استحباب الخروج من الخلاف والالتماس
اليه وتحمل هذا فحرج امكن الصحة والصدق لا يكون كافيا وليس التتن والقهوة من المشتبهات
لان المشتبه غير واضح الحل والحرم لتجاذب الادلة وتنازع المعاني والاسباب فبعضها يعضد
دليل المحرم والبعض بالعكس ولا مرجح لاحدهما الا في خفاء كذا ذكره المناوي في تعريف المشتبه
في شرح الجامع الصغير ومعلوم انه متى ما وجد المرجح فلا اشتباه والالتماس الحلال البين مشهور
والحرام البين كذلك لانه لا يخلو من وجه معارضة وهو ممتنع لوجود الترجيح وكذلك هنا في
مستلزمات هذه ما خلا الامر من وجه معارضة ولكن المعارضة الواهية لا اعتبار بها الزحمان
طرق الحل فلا اشتباه وقال العيني الحنفى في شرح البخارى الحلال بين يعني ظاهر بالنظر
الى ما دل على الحل بلا شبهة وبينهما مشتبهات اى الرسايط التي ثبت فيها دليلان من الطرفين
بحيث يقع الاشتباه ويخرج بغير دليل لاحد الطرفين الا عند قليل من العلماء وقال النووي
معناه ان الاشياء ثلاثة اقسام حلال واضح لا يخفى حله كالحل والخمر والعواكه كاللحم والمشي
 وغير ذلك وحرام بين كالحمر والدم والزنا والكذب واشباه ذلك وآما المشتبهات فمعناه
انها ليست بواضحة الحل والحرم ولم يزد الا يعرفها كثير من الناس وآما العلماء فيعرفون
حكمها بنص او قياس او استحباب وغيره فاذا تردد الشئ بين الحل والحرم ولم يكن نص
ولا اجماع اجتهد فيه المجتهد فالحق باحدهما بالدليل الشرعى فاذا الحق به صار حلالا او
حراما وقد يكون دليله غير خالي عن الاجتهاد ويكون الورع تركه ولم يظهر للمجتهد فيه شئ وهو
مشتبه فهل يوجب الحل او بالحرم ام يتوقف فيه ثلاثة مذهب حكاهما القاضي عياض عن
اصحاب الاصول والظاهر انها محرجة على الخلاف المعروف في حكم الاشياء قبل ورود الشرع

وتبعه اربعة مذاهب احدها وهو الاصح انه لا يحكم بتحليل ولا عتق ولا اباحة ولا غيرها لان التكليف
عند اهل الحق لا يثبت الا بالشرع والثاني ان الحكم الحلي والاباحة والثالث المنع والرابع الرفق
قال واما ما يخرج الى باب الوسوسة من يجوز الامر بالبعيد فهذا ليس من المشتبهات والمطلوب
اجتنابها وقد ذكر العلماء له امثلة قالوا هو ما يقتضيه تجوز امر بعيد كترك النكاح من نساء بلد
كثير خوف ان يكون له فيها محرم وترك استعمال ماء في فلاة لجوارع وعق النجاسة وغسل ثوب مخافة
لحرق نجاسة عليه لم يشاهدوا الى غير ذلك فهذا ليس من الورع وقال القرطبي بل الورع في مثل هذا
وسوسة شيطانية اذ ليس فيه من معنى الشبهة شي وكسب الوقوع في ذلك عدم العلم بالمقاصد
الشرعية ومن ذلك ما ذكره الشيخ الامام عبد الله بن يوسف الجويني والداماد الحارثي في تحكي عن
قوم انهم لا يلبسون ثيابا جردا حتى يغسلوها لما يقع مما يعانى قصر الثياب ودقتها وتنجيفها من
الغايها وهي رطوبة على الارض النجسة ومباشرتها بما يغلب على الظن نجاسة من غير ان يغسل
بعد ذلك فاشتد نكير عليهم وقال هذه طريقة الخوارج الحورية ابتلاء الله تعالى بالقلوب في غير
موضع القلب وبالنهار وفي مواضع الاحتياط وتعال ذلك معترض على افعال النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعين فانهم كانوا يلبسون الثياب الجرد قبل غسلها وحال الثياب في اعصارهم كما هي
في اعصارنا وكوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسلها ما حلفي لانه مما نهي به البلوى وذكر ايضا
ان قوم ما يغسلون افواههم اذا اكلوا الخبز خوفا من ارواث الثيران عند الدباس فانها تقيم اياما
في المداينة ولا يكاد يخلوطين من ذلك قال الشيخ هذا غلو وخروج من عادة السلف وما روى عن احد
من الصحابة والتابعين راوا غسل الفم من ذلك انتهى ومن هذا القبيل التورع والاحتياط في ترك
شرب اللبن والمهوية حيث ثبتت الاباحة فيها من غير اشتباه عند اهل الانصاف الناظرين بتوفيق
الله تعالى وعنايته والنور الرباني فيما ذكرناه من الكلام وهذه الرسالة من غير المتقات الى ما تروى
به بعض المتفهمة من الادلة الفاسدة التي تعرضنا الى رد ما قوى منها عند المستدل به وتركنا
الكلام على الدليل الواضح الذي يرد العاقل بادرني قائل واما ما تقدم من حديث وابصة فينبغي
ان يعلم اولان المخاطبين باستفتائهم وترك ما حاك في صدورهم والعدول عما يريهم الى
ما لا يريهم انما قال الشيخ عبد الغفار في رسالته انهم العلماء المعبرون كالمجتهدين ومن
يلهم من امثال المقلدين كالمجتهدين في المذهب والفتوى ومخوهم دون الجاهل والمقلد المحض
وذلك لانهم بواسطة ممارسة الادلة الشرعية والوقوف على حقائق مداركها التي هي مناط
الاحكام يحصل لهم فقه نفسي وملة في ادراك الاحكام بحسب الذوق بحيث انهم قد يتيم عندهم دليل
بحسب الظاهر ويجزون عن القدر فيه بطريق النظر والاستدلال ولكن لم تطعن قلوبهم اليه بل

ينبوعه

ينبوعه ذوقهم ويحس في صدورهم منه شي ولا يمكنهم التعبير عنه فيتوقفون عنه في انفسهم ورعا
صراعاة لما حاك في صدورهم ولكن لا يفتنون الناس الا بما يقتضيه الدليل الصحيح بحسب الظاهر لانهم
انما يسألونهم عما يلزمهم وليس لهم ان يلزمهم طريق الورع نعم لهم بعد ذكر اللازم ان يبينوا لهم
الورع ارشاد الطريق الكمال قال ابن رشد في اوائل كتاب الاضية من البيان ما ملخصه ان عمر وابن
مسعود وغيرهما رضي الله عنهم لما بلغهم ان المجوس صاروا يعملون جبنهم على صورة جبن المسلمين ليؤا
انه منه تركوا في خاصة انفسهم الكل المجبن مطلقا ولم يفتنوا الناس الا بالجواز ثم قال ابن رشد فمن
اخذ بذلك في البلد الذي فيه مجوس واهل الكتاب فحسن وقال حجة الاسلام في كتاب الجلال والحرام
من الاحياء ان المجتهدين اذا تعارضت عنده الادلة ورجح جانب الحل عنده بحدس وظن فالورع للاجتناب
فقد كان المفتون يفتنون بمثل اشياء ولا يقدمون عليها قط انتهى وقد نقل عن الامام مالك رضي الله عنه
انه كان لا يستعمل جلد الميتة المذبوح في الماء وان كان يغني الناس بجوانه كما هو المشهور من مذهبه
وعن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول لو وضعوا السيف على راسي على ان اتولد ان النبيذ
حرام ما قلته ولو وضعوه على راسي على ان اشربه ما شربه وقد اجاز مالك ان يتزوج العبد ابنة
سيده وكان مع ذلك يستنقله الى غير ذلك مما استقل عن الامة من هذا النمط وهذا في الحقيقة من قبيل
الاستحسان عند من فسر من الاصوليين بانه دليل يفتدح في نفس المجتهدين تعصر عنه عبارته ونظيره
هذا في فن الحديث ما ذكره الحديثون من ان علل الحديث من الغرض الامور وادقها على الافهام
بحيث انها قد تترك ذوقا وتجز عنها العبارة وان مثل ذلك لا يحصل الا لا كابر الفن ولا يلتفت اليه
اذا وقع من القاصرين حضور ما القاصرين جدا قال الشيخ شمس الدين السخاوي في شرح الفية العرفية
ما نصه وحفاء هذا النوع لم يتكلم فيه الا الجهابذة الحفاظ اهل الحفظ والخبرة والفهم الناقب
مثل ابن المديني واهم والبخاري وفلان وفلان الى ان قال ولحقا به كان بعض الحفاظ يقول
معرفة فتاهاهم انهم عند الجاهل والحال ابن مديني هو الهام لو قلت للقيم بالعلل من ابن لك هذا
لم يكن له حجة يعبر بها غالبا والافق لنفسه حج للقبول والرد وحيل البرزعة عن الحجة لقوله
فقال ان تسالني عن حديث ثم تسال عنه ابن دارة واباحاته وتسمع جواب كل منا ولا يخبر
واحد منا بجواب الآخر فان اتفقنا فاعلم حقيقة ما قلنا وان اختلفنا فاعلم اننا نكلمنا بما اردنا
ففعل فاتفقوا فقال السائل اشهد ان هذا العلم الهام وتسال بعض الاجلاء من اهل الرأي ابا
حاتم عن احاديث فقال في بعضها هذا خطأ وهذا باطل وهذا منك وهذا صحيح فسأله من ان
علمت هذا اهل اجبرك الراوي بانه غلط او كذب فقال لا ولكني علمت ذلك فقال الرجل اني ارجو
علم الغيب فقال ما هذا ادعاء غيب فقال ما الدليل على قولك فقال ان تسال غيرك من اصحابنا

فان اتفقنا علمت اننا لم نجازف فذهب الرجل الى ابي زرعة وساله عن تلك الاحاديث بعينها
فاتفقا فتعجب السائل من اتفاما فقال له ابو حاتم انما لم نجازف ثم قال والدليل على
صحة قولنا انك تحمل ديارا بهرجا الى مصر في فان اخبرك انه بهرج وقلت له اكتب حاضر احين بهرج
او هل اخبرك الذي بهرج به ذلك يقول لك لا ولكن علم زرقة ما عرفته وكذلك اذا حملت الى جوهر
فص يا فتوى ونص زجاج يعرف ذا من ذا ونحن نعلم صحة الحديث بعدالة ناقله وان يكون كلاما
يصلح ان يكون كلام النبوة ويغفر سقمه ونكارته بغيره من لم يضع عدالة وهو كما قال غيره امرهم
على قلوبهم لا يعلمهم رده وهيبته نفسانية لا معدل لهم عنها انتهى فمن يكون له مثل هذه الملكة والهيبته
النفسانية في فنه سلم له مراعاة ما يهجم على قلبه ولا يمكن رده وان لم يقدر ان يعبر عنه بلسانه لان فتوى
قلبه مقبولة لكونه من اهل الفتوى وهو في ذلك كالصير في الحاذق والكجهرى الماهر في معرفة انواع
الجواهر وتمييز جيدها من رديها قال حجة الاسلام في كتاب الحلال والحرام من الاحياء حيث قضينا
باستغنائه القلب اذ فانه حيث اباح المفتى اما حيث حرمه فيجب الامتناع ثم لا نقول كل قلب قريب
قلب موسوس يبعد عن كل شئ ورب شر مستأهل بطين الى كل شئ ولا اعتبار بهذين القلبين
وانما الاعتبار بقلب العالم المراقب لدقائق الاحوال فهو المحل الذي يمتحن به خفايا الامور وما
اعز هذا القلب في القلوب وقال ابن الفاكها في شرح الاربعين النووي نقلا عن ابن الانباري انه
بعد ان نقل عن مالك ان سورة الدجاج والاوان التي يغلب عليها مصادفة التجاسة من الماديراق
ومن الذين وغيره من الطعام يوكل ولم ير فيه كراهة ولا راي تركه من الورع قال مانصه وفي
هذا تنبيه على اصل عظيم وهو انه لا ينبغي الاحكام على مجرد الخيال واختلاط الحلال بالحرام بل
لابد من التنبه للادلة وادراك افتراق المسائل ومعرفة نفس الشريعة في كل اصل وهذا يعرفه
الاسما سره العلماء رحمهم الله تعالى وقال فيه ايضا نقلا عن ابن الانباري المشبهة انما تشاغل
تعارض الاسباب التي لو انفرد كل واحد منها لاثبت اعتقاد فيحصل بسبب ذلك الشك في
الحكم واما ما لا سبب له كمن استعار دابة ثم جوز ان يكون صاحبها قد مات وانتقل الحق لورثة
فليس بشبهة ولا يورث شك بل هو من الهوس والاحتمال المحض قال فليتبين للفرق بين الشك
والاحتمال وليقتصر الورع على مجال الشك دون مجرد الاحتمالات انتهى ولا يخفى ان الجاهل والمقلد
المحض الذي له ملكة نفسانية وليس له ذلك القلب المراقب للدقائق الذي هو في غاية الفرق
ليس من مياسرة العلماء ولا قدرة له على ادراك افتراق المسائل ومعرفة الشريعة في كل اصل
فما يقع في خاطره مما لا دليل عليه بحسب الظاهر لا يورث حكما لو انفرد بل هو من قبيل من يقع في
خاطره موت صاحب الدابة التي استعارها فهو من مجرد الاحتمالات التي لا تعد من اعانتها

ورعا

ورعا بل هو ساعضا وانما عالم الهوى والانفس وهذا ونحوه انما يصدر من جهلة المتعبدين ومن
القاصرين في الفقه المدعين للورع فانهم يلتمز من اشياء كثيرة من الفعل والترك من غير دليل
شرعي يتوهمون انها من الورع ويخفى عليهم ان ذلك من وسايس النفس الخفية لمجرد رغبتها
في ان يقال فلان من اهل الورع بل هذا اصل الوسواس فان الذي يتوسوس في الطهارة
مثلا يقع في خاطره من الماء مثلا والثوب والبقة التي قام الليل الصحيح بحسب الظاهر على
طهارتها لفتنة نفسانية توجب له عدم الطمأنينة اليه لا الدليل ولا الشهادة بل مجرد احتمال ان
تكون قد اصابها نجاسة في نفس الامر غير مسعور بها فيراعي ما حاكه في صدره من ذلك فلما انه
من الورع والاحتياط فيكثر ذلك عليه ويتزايد حتى ينتهي الى ما لا حجة فيه فقد شاهدنا جماعة
تركوا من اجل ذلك الصلاة بالكلية قرضا ونفلا فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقال
المنافى في شرح الجامع الصغير قال بعض المحققين وينبغي ان التدقيق في الوقوف عن الشبهة انما
يصلح لمن استقامت احواله وتشابهت اعماله في التقوى والورع فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما
لما ساله اهل العراق عن دم البعوض فقال اكتب هذا ورع مظلم وقال لا حرام يبلغ ورعي ولا ورعك
الله تعالى ان يكتب من محبته فقال اكتب هذا ورع مظلم وقال لا حرام يبلغ ورعي ولا ورعك
هذا وفي شرح المنافى عند قوله عليه الصلاة والسلام فزع ما يريكم الى ما لا يريكم فما اطمأن
اليه القلب فهو بالحلال اشبه وما نفر عنه فهو بالحرام اشبه قال الحكيم الترمذي رحمه الله تعالى في هذا
عند المحققين الموصوفين بطهارة القلوب ونور اليقين فاولئك هم اهل هذه الرتبة اما العوام
والعلماء الذين غدوا بالحرام فلا التفات الى ما ينطوئ اليه قلوبهم المحجة بحجب الظلمات انتهى
واسه تعالى اعلم بالصواب اليه المرجع والمآب وفي هذا المقدار كفاية للمتعرف بالحق
دون المعاند المكابر والله يوفق الجميع الى ما هو الخير بالذات ويحفظنا واياهم من المعاصي
والزلات ويختم لنا واياهم بالحسن ويتحفنا بالمقام الاسنى انه سميع قريب وهو الذي امر
بالدعاء وهو المحجب **الفصل السابع** فيما وجدناه في حق شرب التبن للمتأخرين
من الابيات الشعرية والتفريعات الادبية وما لنا في ذلك على هذا المثال تقيما لما
قصده من تحرير المقال فمن ذلك القصيدة الثانية التي وجدتها منسوبة لبعض السادة
الكريين المصريين او غيرهم وهي فريدة في بابها تشرق في اعين خطابه وقد اشتملت
على ذكر منافع التبن وخواصه والاشارة الى الحكم عليه بالاباحة واختصاصه وذلك قوله
• بدأت بيسم الله رب البرية • والمصطفى اهديت اركى تحية •
• وبعد فان الله جل جلاله • له في نبات الارض اعظم حكمة •

• نكح اودع الرحمن في الغيب من ثمارها • وكل نبات خصه بمخصصة •
 • والواحد نبت الارض اشيا كثيرة • وما خلقت الا لتفيع الخليفة •
 • وقد اظهر الله القدير بعصرنا • نباتا يسمى التبغ من غير منية •
 • بتامشاة وباء موحد • وعين وضبط الناء فيه بنتحة •
 • له ورمقا شبه الكفوف عريضة • تسرعين الناظرين بحضرة •
 • سمعنا بان الله ابرز نبتة • ببعض بلاد الغرب اول نبتة •
 • وقد تغلوا من نبتها وبرزورها • لمصر وشام والحجاز الشريفة •
 • وقد وصلت ارض الفرج جميعها • وروما وتركانم ارض الجزيرة •
 • وشاعت وذاعت كل ذاك النعم • وجربها من كان اهل البصرة •
 • منافعا للناس اصبحت كثيرة • فسيحان مبدعها لتفيع البرية •
 • يد اوى بدخان لها كل علة • من المرة الصفر او من داسوة •
 • ومن بلغ في الخلق ايضا ولعة • ومن قرحة اعيت جميع الاطبة •
 • ومن ضيق نفس يعترى المراديا • ومن خفقان القلب ايضا وحفة •
 • وتقطع باسورا وتبرى مريقنا • وتنقي بياض الوجه من لويضة •
 • وتقتل دود البطن في ذاك جربت • وتنفع من حمى الثلاث ونفخة •
 • وتبرى نزيف الدم والثقل في المشا • وترد للارياح ايضا ومغصة •
 • ومن سلس في البول تبرى بسرعة • وفيها يد اوى من به دانتطة •
 • ومن وجع في الركبتين وكم شفت • لاوجاع ظهر من هواء وبردة •
 • ومن زحمة تبرى لناشقا ومجها • وتنفع للعينين من دمار دمة •
 • كدرك من داء الصداغ وصرعة • ونظرة رجاء في الدماغ بنسفة •
 • وتحفظ اضراس العنق من سوس • وتصلح رشح النمن من نقي جخرة •
 • وتنقي عن الانبياء من رام قطعه • وتلهي الفتى عن شرب راج عتيقة •
 • ومن دهنها للعين كل وكم شفت • لقرم عيوننا من جعات بحكمة •
 • وتنقي بياض العين من كل حمرة • ومن عشم فيها ومن كل حكة •
 • وان دهنت منها الحرارة مرة • شفتها اذا عالجتها بعد حكة •
 • ومن يعينها كان للاكل مضما • ويامن من تغير بطن ومودة •
 • ومن مص من دخانها زاد قوة • وزاد نشاطا في الدياجي لطاعة •

وتنقى

• وتنقى الاجسام عند اشتاقها • وتزداد منها الزدة بعد لذة •
 • وتسرى باجوان العروق لتفيعها • ويشتم منها كل عضو بقوة •
 • وايضا تزداد الباء من كل ناشق • ولو كان شيخا حكة بشهوة •
 • ومن كان مجرورا ورما دها • على الجرح ابراه باسرع مدة •
 • مجربة قد جربتها افاضل • لهم فطن في علم طب وحكمة •
 • وان تنشق دخانها فتر الشفا • ولا تنس بسم الله اول شفقة •
 • وقل بعد ذاك الحمد لله وحده • فحمدك المولى من يد لنعمة •
 • ومن يدع الخمر جهلا فقل له • باي دليل ام باي شريعة •
 • وليس بها شكر ولا الله ذمها • فتترك بالتحريم من اي وجهة •
 • ولا الاشياء عنها فهو اقطامة • ولا العلماء كالا اهل قبل •
 • وما هو الا من مباحات ربنا • وكل مباح جاز في الشريعة •
 • وختمنا بخبر اسال الله محلما • واساله الغفران من كل زلة •
 • بجاه نبي كان للرسول خاتما • وامته قد اخرجت خيرا مة •
 • عليه صلاة الله ثم سلامة • مداد هرة في كل يوم وليلة •
 • ومن لطائف ابن جرير رحمه الله تعالى قوله •
 • كانها دخان غليوتها • لما ابد من ثغره الدر •
 • غيم نشا من شفق احمر • من نفا عطي سنا البدر •
 • ولابن النحاس الحلبي رحمه الله تعالى •
 • وارى التولع بالدخان وشربه • عونا لك من لوعة الاحشاء •
 • فادبم ذلك خوف اظهر الجوى • واشيبه بنفس الصوداء •

ومما نظم الفاضل الكامل الاديب الماهر الشيخ ابراهيم الاكرمي الصالحى خادم حضرة الشيخ
 الاكبر محي الدين بن العربي سابقا رحمه الله تعالى

• ابتغ التبغ وصل غليوتها • واجهر الكاس ونبت العنب •
 • تسبق الشرب الى لدايتها • كيف لا يسبق حاوى القنب •
 • وله ايضا رحمه الله تعالى •
 • ورب معنف في التبغ جهلا • اقوله اتقوا هذا الزمان •
 • اذا اصبحت ولالة الامر نزل • فلا عجب اذا ظهر الدخان •

وهو اعذار منه رحمه الله تعالى عن عدم امتثال امر الحكام الظلمة والنهي عنه مع اصرارهم على ما هو ابلغ منه وهو ظلم العباد وله ايضا عنا الله عنه

• حررت في امر دختان • منكم واصف •
• امنت بالسر الذي • فيه ولا اعرفه •
• وله ايضا تقديرا الله برحمته •
• اذالم تطلق رشف ثغر الحبيب • ولا لثم فيه لغز المرام •
• فنهى له التبغ ثم استغ • وشاركه في شربها والسلام •
• وله ايضا ساجدة الله •

• لا تشرب التبغ الا • مع الرفيق الرفيق •
• لو لم يكن فيه الا • تمزيج ريق بريق •
• واحذر بعض العصرين فقال •
• وما شربنا التبغ عار وانما • لا امر قصدناه فقوا وتاملوا •
• اردناه فيما بيننا فلعلنا • الى ثغر من نهوى به نتوصل •
• فقلت له اذ عذرا يناديني • غليون والفؤاد يستعير •
• ابق به بعض ذا الرضا عسى • يطفى نارا من دونها سقر •

وانشدني الشيخ محي الدين المعروف بابن جديد الحمصي ثم الدمشقي قال والله العظيم انشدني الشيخ عبد الحى العكرى الصالحى قال انشدنى المولى الهمام المفتى بوقيد بدمشق الشام الشيخ عبد الرحمن العمادى رحمه الله تعالى من فمه لنفسه هذا المواليا

• من ذاب قلبه بنار الصد والهوان • دواه غليون نوره بجذ النيران •
• فخذ برأى اسم الله يا انسان • واكتب على لوح قلبك سورة الان •
• ولبعصم مضنا • رشف دخان التبغ لافى سناه • ولاعبث بيزرى بقدرى ولا يزرى •
• ولكن ادوى نار قلبى بمنزلها • كما ابتدأوى شارب الخمر بالخمر •
• ولغيره كذلك • شرب الدخان شفاء الهوى • ما كان من كف ظمى فافهم العوض •
• سيما اذ امص منه ثم ناوله • وما لم يخرج فيه ممتحن •
• فاشربه وانترك ملاغيم مكثرت • بقول غر جهول ليس بالظن •
• يقضى على المرء في ايام محنته • حتى يرى حسنا ليس بالحسن •

وانشدنا فاضل الزمان وريحانة الاخوان احمد جليلي الاكرم الصالحى من فمه لنفسه متعة الله تعالى بحضرات قدسه

ولما راينا

• ولما راينا كونه متراقصا • لفرحة بالمرج والواحد الحق •
• زمننا بشرب التبغ في ذات بيننا • فخرنا والله العلى قصب العصب •
• وهما نظمت في هذا الصد وطالبنا الامراء من صاحب المدد قولى •
• يا امة الصدق لا يلوى بكم كذب • ولا ترينكم في دينكم ريب •
• قولوا لمن يشرب الخمر الحرام هنا • شئ حلال بلا سكر له طرب •
• غليون تبغ نطق طيب لمحت • رواح المسك منه حين يقترب •
• لو كان في شربه لم يرب لما ارتفعت • على العجايم من دخانه سحب •
• يكفى الذى يهوى عنه الناس خبيته • منهم ففى قلبه من ناره لهيب •
• يظلم يكذب من فطر الغناد على • رب العباد بمالم تحوه الكتب •
• حيران بعبان لافى يلوح له • ولا يساعده وجه ولا سبب •
• من جهله مطر قاتلقاه بفكرى • قياس عقل من المورس يكتب •
• وما له حجة الا التعصب فى • دين الاله والا الشتم والغضب •
• فالصبر بالصبر ان الله مطلع • وشرعه واضح والامر مقترب •
• وهذه امة مخنوقة عصمت • من الفساد ولا يبقى بها الكذب •
• وكفى مباح به الشيطان وسوس • الصدور فاختلنا في ذلك اضطربوا •
• حتى ان الحق لا يخفى وقد سقطت • على الشياطين من افق الهدى شهب •
• وقلت ايضا مستعينا بالقدير المالك •
• لله شرب دخان من منافعه • شغل الفتى عن كلام فيشين •
• اخطا الذى قال في استعماله سرف • وانما شرف فيه وتزيين •
• لو لم تكن اجرا ابدى السقاؤه • جود الماسكت فيها الغلابين •
• وفى هذا من قول الشهاب الخفافى رحمه الله تعالى •
• لو لم تكن ابدى الاكارم لجة • ما كان فى الطرف الغليون •
• وقلت ايضا على طريقة التضمين •
• رايت غليون تبغ والكرام انت • تعشوا ناره ما عذم عار •
• وهو الثقيل على من لا يبيع له • تخفوه بيبيت فيه اشهار •
• وان صحرا التام العفاة به • كانه علم فى راسه نار •
• لمن قبلنا فى كل شئ مهاراة • سوى التبغ منهم فاتهم لذة الشق •

قلت ايضا

• وهذا زمان اهله من كمالهم • على من مضى بالولاية تصيب سبق •
 • قلت ايضا • قد من خالفنا في الزمان على • كل العباد بغيره مكنون •
 • فابذل الكاس والخمر الحرام بما • اباح من نفع شاف وعلين •
 • قلت ايضا • زالت هموم وقي باتت ترون له • من جذبة التبغ امثال الطنابير •
 • وكيف لا يطر الاخران مجلس من • نفع الغلابين فيه كالمزمار •
 • قلت ايضا • شرب الدخان له في الدين منفعة • بها الغلابين تحفى النار بالنور •
 • فانه عبرة للناس يذكروهم • بتفهم فيه كيف النفع في الصور •
 • قلت ايضا • دخان التبغ هام به البرايا • فطيب العود سفلى وهو علو •
 • مرارته حلاوة ذائقيه • الا فاعجب لمن وهو حلو •
 • قلت ايضا • رام المدام بان يحكى بالكؤسه • دور الغلابين لما مدت القصب •
 • فربح دخان التبغ ينشأ • لقد حكيت ولكن فانتك الشبه •
 • قلت ايضا • غلابين الدخان رعت وطالت • لها القصباء واعتد الزمان •
 • كان محرمه كراهة جهل • وفي يد شاربيه العوجان •
 • قلت ايضا • ما حرم الله من غير ومشيهم • باق على الدهر من حين الى حين •
 • وانظر ترى التبغ لازال الباحة • تعلو ويسفل تحرم الشباطين •
 • تحرم قوم اشاعوا قبحه منها • يدلسون على ذي العلم والدين •
 • وانما هم جيل الجهل سارحة • تسوقهم شاربوه بالجواكين •
 • قلت ايضا • يا من يظن بذي علم وذو عمل • من امة المصطفى تحرم شاك •
 • اخطات فيما ظنت لان فاصول • فقه فها هو مني قول افاك •
 • ما حرمته وواعلم كذا ولا • ذوو اصلاح يتحجب وادراك •
 • وانما ذكر الجهال عندها • اوصافه وحكى تبيحه الحاكى •
 • وقيل عنه فتور في الجسم به • وفي العقول باضرار واهلاك •
 • فافساح ذاك الوصف واشهر • فتواها بين فساق ونساک •
 • وفي الحقيقة قد اشتهر صفة • وجرم به تليس علاك •
 • والتبغ باق على اوصاف خلقته • شمس الاباحة منه فوق افلاك •

والحمد لله وحده والسلام على من لا نبي بعده هـ
 هذا اخر ما اردنا ايراد في بيان هذه
 المسئلة نفع الله تعالى بها الامة وازال الغمة وكان الفراغ في جمادى الثاني ١٢٢٩ هـ كتملة

باسم الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى من
 اهل الظهور والباطن والصدق والوفاء
 اما بعد فقد اجرتنا صاحب هذه الرسالة
 معجز الموالى وحسنة الايام والليالي وكوكب
 سماء المحمد والمعالى محمد افندي رفدي
 كرمي زاده اعطاه الله تعالى المنازل العلية
 وزاده وجعل التقوى والعناية قوته
 وزاده ان يروي عنى رسالتى هذه لى اراده
 بالشرط المعبر عند اهل الاثر وان لا ينسائي
 من صالح دعواته في اوقات عبادته ومحامته
 عب فصل القضاء على مقتضى الشريعة بين
 الرعايا لان ذلك من افضل العبادات لا
 سيما في بلادنا دمشق الشام دار المجاهدات
 والقضاة منصب النبوه ومنبت الفتوة
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه
 وآلهم واصحابه واصحابه وكتبه العبد
 الفقير الى مولاه الخبير عبد الفتى الشير
 باين ان بكسى الحنفى المدرس بالسليمانية
 في صالحة دمشق المحمية جوار الحضرة المحمودية
 قبة الشيخ الاكبر محي الدين ابن
 العربي قدس الله سره
 وجعل الجنة الفردوس
 معزة

